**خطة ترامب المعروفة ب “صفقة القرن"**

**A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People**

**"سلام من أجل الازدهار"**

**"رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي"**

**ترجمة: د. نايف جراد**

**كانون ثاني/يناير 2020**

**لمحة عامة**

**تتكون خطة ترامب/صفقة القرن من 181 صفحة، تحتوي على 42844 كلمة، وتتضمن جزئين: الجزء الأول بعنوان "إطار العمل السياسي"، والجزء الثاني بعنوان "إطار العمل الاقتصادي".**

**يتكون الجزء الأول من (22) قسما و (4) ملاحق، احداها خارطة مفاهيمية، وثلاثة ملاحق عن الأمن والترتيبات الأمنية، وقد بلغ حجمه مع الملاحق 46 صفحة، ويتكون الجزء الثاني من (3) أقسام وملحق اقتصادي، وبما مجموعه (127) صفحة.**

**من الواضح من خلال التقسيم والأحجام، ان الجانب الاقتصادي يستحوذ على الاهتمام الأكبر، بينما الجانب السياسي جاء مقتضبا ويجري التركيز فيه على الأمن والترتيبات الأمنية.**

**وفيما يلي الترجمة الكاملة للوثيقة.**

**الجزء أ**

**إطار العمل السياسي**

**المحتويات**

**مسرد مصطلحات 1**

**القسم الأول: مدخل|2**

**خلفية**

أوسلو

حل الدولتين الواقعي

**القسم الثاني: المقاربة(المنهج)|5**

نظرة على جهود الأمم المتحدة

الوقائع الحالية

التطلعات المشروعة للأطراف

أسبقية الأمن

مسألة الأراضي، وحق تقرير المصير والسيادة

اللاجئون

القدس

مشكلة غزة

الدعم الدولي

**القسم الثالث: النظرة للسلام بين دولة إسرائيل، والفلسطينيين والمنطقة|10**

**القسم الرابع: الحدود|11**

**القسم الخامس: القدس|14**

الأبعاد الدينية لمسألة القدس

أماكن القدس المقدسة

الوضع السياسي للقدس

أمور السياحة المتعلقة بمدينة القدس القديمة

**القسم السادس: خطة ترامب الاقتصادية|19**

**القسم السابع: الأمن|21**

**القسم الثامن: المعابر|24**

**القسم التاسع: مقياس غزة|25**

**القسم العاشر: منطقة التجارة الحرة|26**

**القسم الحادي عشر: اتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية|27**

**القسم الثاني عشر: تسهيلات الميناء|27**

إسرائيل

الأردن

**القسم الثالث عشر: منتجع البحر الميت|29**

**القسم الرابع عشر: معالجة المياه والمياه العادمة|29**

**القسم الخامس عشر: السجناء|30**

**القسم السادس عشر: اللاجئون|31**

إطار عام

التعويض وأطار الدعم

**القسم السابع عشر: قواعد أساس الدولة الفلسطينية|33**

**القسم الثامن عشر: التعليم وثقافة السلام|35**

**القسم التاسع عشر: العلاقات الإسرائيلية العربية، والعلاقات الاقتصادية الإقليمية|36**

فرص جديدة ومبادرات أمنية إقليمية

**القسم العشرون: الاعتراف المتبادل بين دول الأمم|37**

**القسم الحادي والعشرون: نهاية المطالبات/نهاية الصراع|38**

**القسم الثاني والعشرون: قواعد السلوك خلال المفاوضات|38**

**ملحق 1**

خرائط مفاهيمية

**ملحق 2 أ**

الاعتبارات الأمنية

**ملحق 2 ب**

معايير الأمن

**ملحق 2 ج**

مقياس نزع السلاح والترتيبات الأمنية الأخرى

**مدخل**

**خلفية1**

لقد عانى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى حد كبير من نزاعهم الطويل الأمد الذي لا ينتهي على ما يبدو. منذ ما يقرب من قرن من الزمان، ناقش القادة الدوليون والدبلوماسيون والعلماء القضايا وحاولوا حل هذا النزاع. لقد تغير العالم بشكل كبير خلال هذه الفترة، ومنها تغيرات أمنية واجهت الشرق الأوسط. حيث بقيت الكثير من القضايا المتنازع عليها كما هي إلى حد كبير، ومعقدة الحل. ولقد حان الوقت لإنهاء الصراع، وإطلاق العنان للإمكانات البشرية والفرص الاقتصادية الهائلة التي سيحققها السلام للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة ككل. فعلى مر العقود، تم طرح العديد من المقترحات والأفكار، لكن عناصر هذه الخطط كانت غير قابلة للتحقيق بالنظر إلى الحقائق على أرض الواقع وفي الشرق الأوسط الكبير. وعلى الرغم من عدم وجود خطة ستمنح أي من الطرفين كل ما يريد، إلا أن ما نراه هو رؤية أفضل النتائج وأكثرها واقعية وأكثرها تحقيقًا للأطراف.

إن للفلسطينيين تطلعات لم تتحقق، بما في ذلك تقرير المصير، وتحسين مستوى معيشتهم، والارتقاء الاجتماعي، ومكان محترم في المنطقة، وكذلك بين دول العالم. ويرغب الكثير من الفلسطينيين في السلام والاعتراف بالفرص الاقتصادية الهائلة والمزايا الاجتماعية التي تنتظرهم إذا أمكن تطبيع العلاقات مع دولة إسرائيل. أما غزة فحالة معقدة للغاية. إنها تحت سيطرة حماس، وهي منظمة إرهابية، وكنتيجة لسياسات حماس، تقترب من أزمة إنسانية. لقد حان الوقت لمساعدة الفلسطينيين على تحقيق مستقبل متفائل ومزدهر وتمكينهم من الانضمام إلى مجتمع الأمم.

لقد صنعت دولة إسرائيل السلام مع اثنين من جيرانها. لقد صنعت السلام مع جمهورية مصر العربية في عام 1979 وصنعت السلام مع المملكة الأردنية الهاشمية في عام 1994، وهما دولتان خاضتا مع دولة إسرائيل حروبا متعددة ومناوشات حدودية عديدة. كما تبادلت دولة إسرائيل مناطق كبيرة من أجل السلام، كما فعلت عندما انسحبت من شبه جزيرة سيناء مقابل السلام مع جمهورية مصر العربية. وعلى الرغم أن المواطنين الإسرائيليين قد تقدموا بمطالبات كبيرة نتيجة للعنف والإرهاب، الا أن

 المصطلحات المستخدمة بالحروف الكبيرة في النسخة الانجليزية تحمل المعاني الموضحة لها في مسرد المصطلحات.

الإسرائيليين لا يزالون يرغبون في السلام. لقد تحمل اتفاقا السلام هذان اللذان يبلغان من العمر 40 و25 عامًا المسؤولية عن حياة المواطنين في إسرائيل والأردن ومصر وحسّنوها.

أدى الصراع بين دولة إسرائيل والفلسطينيين إلى منع البلدان العربية الأخرى من تطبيع علاقاتها والسعي المشترك لمنطقة مستقرة وآمنة ومزدهرة. أحد أسباب عسر هذه المشكلة هو الخلط بين نزاعين منفصلين: النزاع الإقليمي والأمني ​​ونزاع اللاجئين بين إسرائيل والفلسطينيين والنزاع الديني بين إسرائيل والعالم الإسلامي بشأن السيطرة على الأماكن ذات الأهمية الدينية. غياب العلاقات الرسمية بين إسرائيل ومعظم الدول الإسلامية والعربية أدى إلى تفاقم الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. نعتقد أنه إذا قام عدد أكبر من الدول الإسلامية والعربية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، فسوف يساعد ذلك على دفع حل عادل ومنصف للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويمنع المتطرفين من استخدام هذا الصراع لزعزعة استقرار المنطقة.

**أوسلو**

في عام 1993، توصلت دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى أول عدة اتفاقات مؤقتة، تُعرف مجتمعة باسم اتفاقيات أوسلو.

لقد أوضح رئيس الوزراء يتسحاق رابين، الذي وقّع اتفاقات أوسلو، والذي ضحى بحياته عام 1995 في قضية السلام، في خطابه الأخير للكنيست الإسرائيلي رؤيته فيما يتعلق بالحل النهائي للنزاع. لقد تصوّر أن تظل القدس موحدة تحت الحكم الإسرائيلي، وأن أجزاء الضفة الغربية التي يقطنها عدد كبير من اليهود ووادي الأردن يجري دمجهم في إسرائيل، ويخضع باقي الضفة الغربية، إلى جانب غزة، للاستقلال المدني الفلسطيني فيما قاله. ستكون فكرة "أقل من دولة". كانت رؤية رابين هي الأساس الذي أقرت عليه الكنيست اتفاقيات أوسلو، ولم ترفضها القيادة الفلسطينية في ذلك الوقت.

أحد أهم التفاهمات في تلك الاتفاقيات ينص على التعاون الأمني ​​بين جيش الدفاع الإسرائيلي ("جيش الدفاع الإسرائيلي") وقوات أمن السلطة الفلسطينية ("PASF"). في حين أن التعاون الأمني ​​في السنوات الأخيرة لم يكن مثالياً، ورهناً بالنزاعات الدورية وحتى التعليق، فقد عزز بشكل كبير من استقرار الضفة الغربية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. إن قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي وPASF على العمل بشكل تعاوني توفر الأمل في إمكانية سد التحديات الأمنية في اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني نهائي.

ومع ذلك، تركت اتفاقات أوسلو العديد من القضايا الرئيسية دون حل إلى حين الانتهاء من مفاوضات الوضع الدائم، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الحدود والأمن واللاجئين والقدس. لم تخلق تلك الاتفاقات طريقًا فعالًا لتحييد أنواع الأزمات التي نشأت أثناء تنفيذ أوسلو، بما في ذلك موجات الإرهاب والعنف. لقد كرّس العديد من الأشخاص الأذكياء والمتفانين حياتهم بحثًا عن "الصفقة النهائية"، ولكن المطلوب، كان التوصل إلى اتفاق شامل بعيد المنال، وأعاقت موجات الإرهاب والعنف العملية بشكل كبير. لا يوجد سوى اتفاق شامل، مقترن بخطة اقتصادية قوية للفلسطينيين وغيرهم، لديه القدرة على إحلال سلام دائم للطرفين.

**حل الدولتين الواقعي**

المبادئ المنصوص عليها في هذه الرؤية من أجل السلام والازدهار ومستقبل أكثر إشراقا (مجتمعة، هذه "الرؤية")، مصممة لصالح الفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة ككل. تتناول هذه الرؤية حقائق اليوم، وتوفر للفلسطينيين، الذين ليس لديهم دولة بعد، طريقًا إلى حياة وطنية كريمة، والاحترام، والأمن، والفرص الاقتصادية، وفي الوقت نفسه، يحمون أمن إسرائيل.

إن الحل الواقعي يمنح الفلسطينيين كل السلطة لحكم أنفسهم ولكن ليس القوى التي تهدد إسرائيل. يستلزم هذا بالضرورة قيود بعض السلطات السيادية في المناطق الفلسطينية (المشار إليها فيما بعد باسم "الدولة الفلسطينية") مثل الحفاظ على المسؤولية الأمنية الإسرائيلية والسيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي غرب نهر الأردن. تخلق هذه الرؤية حلاً واقعيًا يقوم على دولتين تعيش فيه دولة فلسطين آمنة ومزدهرة بسلام إلى جانب دولة إسرائيل آمنة ومزدهرة في منطقة آمنة ومزدهرة.

اليوم، يبدو هذا المفهوم بعيدًا عن الواقع. غزة والضفة الغربية منقسمان سياسيا. تدير غزة حركة حماس، وهي منظمة إرهابية أطلقت آلاف الصواريخ على إسرائيل وقتلت مئات الإسرائيليين. في الضفة الغربية، تعاني السلطة الفلسطينية من مؤسسات فاشلة وفساد مستوطن. قوانينها تحفز الإرهاب وتشجع وسائل الإعلام والمدارس التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية ثقافة التحريض. بسبب الافتقار إلى المساءلة ووجود الحكم السيئ، تم تبديد مليارات الدولارات وعدم قدرة الاستثمار على التدفق إلى هذه المناطق للسماح للفلسطينيين بالنمو.

يستحق الفلسطينيون مستقبلاً أفضل وهذه الرؤية يمكن أن تساعدهم في تحقيق ذلك المستقبل. يجب على الزعماء الفلسطينيين أن يعتنقوا السلام من خلال الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ورفض الإرهاب بجميع أشكاله، والسماح باتخاذ ترتيبات خاصة تلبي الاحتياجات الأمنية الحيوية لإسرائيل والمنطقة، وبناء مؤسسات فعالة واختيار الحلول العملية. إذا تم اتخاذ هذه الخطوات واستيفاء المعايير المنصوص عليها في هذه الرؤية، فإن الولايات المتحدة ستدعم قيام دولة فلسطينية.

هذه الرؤية مركّزة على الأمن، وتوفر تقرير المصير وفرصة اقتصادية كبيرة للفلسطينيين. نعتقد أن هذا التصميم سيمكّن من تنفيذ هذه الرؤية بنجاح. توفر هذه الرؤية أيضًا فوائد إيجابية للمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ودول المنطقة

 **فرص للتعاون الإقليمي**

شهد الشرق الأوسط تحولات هائلة منذ بداية هذا الصراع. في مواجهة التهديدات المشتركة وفي السعي وراء المصالح المشتركة، تبرز فرص وتحالفات لا يمكن تصورها سابقًا. على سبيل المثال، أدت التهديدات التي يشكلها نظام إيران الراديكالي إلى واقع جديد، حيث تتقاسم دولة إسرائيل وجيرانها العرب الآن تصورات متشابهة بشكل متزايد حول التهديدات التي تهدد أمنهم. إذا أمكن تحقيق السلام، فإن التعاون الاقتصادي والأمني ​​بين دولة إسرائيل وجيرانها العرب يمكن أن يخلق شرق أوسط مزدهر مرتبط برغبة مشتركة في الأمن والفرص الاقتصادية. في حال تنفيذها، يمكن أن تؤدي هذه الرؤية إلى رحلات جوية مباشرة بين دولة إسرائيل وجيرانها، ونقل الأشخاص والتجارة، وفتح الفرص لملايين الأشخاص لزيارة المواقع الدينية المقدسة لعقائدهم.

**رؤية اقتصادية لمستقبل رائع**

لقد طورنا رؤية اقتصادية مفصلة لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الفلسطينيين إذا كان هناك سلام. كانت هناك فكرة خاطئة مفادها أن قلة الفرص للشعب الفلسطيني هي مسؤولية إسرائيل وحدها. حل مشاكل الوضع النهائي، بالطريقة الموضحة في هذه الرؤية، سيخلق الظروف اللازمة لبدء الاستثمار في التدفق إلى المنطقة. نقدر أن الجمع بين هذا الحل السياسي والرؤية الاقتصادية للاستثمارات والإصلاحات الحكومية التي وضعناها سيؤدي إلى نمو اقتصادي تاريخي. نقدر أن إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، الذي كان راكداً، قد يتضاعف خلال 10 سنوات، ويوفر أكثر من مليون وظيفة جديدة، ويقلل معدل البطالة إلى أقل من 10 في المائة، ويخفض معدل الفقر بنسبة 50 في المائة. هذه الخطة جاهزة للتنفيذ في حالة تحقيق السلام بشروط تتفق مع هذه الرؤية.

**القسم الثاني**

**المقاربة (المنهج)**

لا نعتقد أن الأطراف في المنطقة مصيرها أن تعيش في صراع أبدي بسبب اختلاف أعراقها ودياناتها. كانت هناك أمثلة كثيرة في تاريخ اليهود والعرب، واليهود والمسلمين والمسيحيين، الذين يعيشون في وئام نسبي في هذه المنطقة. أملنا هو أن تلهم هذه الرؤية مستقبلًا تعيش فيه جميع شعوب المنطقة في سلام ورفاهية.

لقد طورنا هذه الرؤية استنادًا إلى الاعتقاد بأن مستقبلًا سلميًا ومزدهرًا يمكن أن يوجد للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. تهدف هذه الرؤية إلى أن يقرأ الناس كيف أن مفاهيمها ستعمل على تحسين حياتهم بالفعل وبشكل كبير. نعتقد أن كلا الجانبين يكسبان أكثر مما يقدمان. بناءً على هذا النهج، نشجع الجميع على أن يكونوا صادقين فكريًا ومنفتحًا على الأفكار الجديدة، وعلى استعداد للانخراط في هذه الرؤية واتخاذ خطوات شجاعة نحو مستقبل أفضل لأنفسهم وللأجيال المقبلة.

التعلم من الجهود السابقة، وبدافع من المبادئ العملية، نعالج هذا الصراع مسترشداً بالنقاط التالية:

**نظرة عامة على جهود الأمم المتحدة**

 منذ عام 1946، كان هناك ما يقرب من 700 قرار من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأكثر من 100 قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بهذا النزاع. قرارات الأمم المتحدة في بعض الأحيان غير متسقة وأحياناً تكون محددة زمنياً. هذه القرارات لم تحقق السلام. علاوة على ذلك، فإن الأطراف المختلفة لديها تفسيرات متعارضة لبعض أهم قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242. في الواقع، فإن علماء القانون الذين عملوا مباشرة على قرارات الأمم المتحدة الحاسمة قد اختلفوا حول معناها وأثرها القانوني.

 وبينما نحترم الدور التاريخي للأمم المتحدة في عملية السلام، فإن هذه الرؤية ليست تلاوة للجمعية العامة ومجلس الأمن وقرارات دولية أخرى بشأن هذا الموضوع لأن هذه القرارات لم تحل ولن تحل النزاع. لقد مكّنت هذه القرارات الزعماء السياسيين لفترة طويلة جدًا من تجنب معالجة تعقيدات هذا الصراع بدلاً من تمكين طريق حقيقي للسلام.

**الوقائع الحالية**

 لدى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين مواقف تفاوضية طويلة الأمد، لكن عليهم أيضًا إدراك أن التسوية ضرورية للمضي قدمًا. من المحتم أن يدعم كل جانب ويعارض جوانب هذه الرؤية. من الضروري أن يتم تقييم هذه الرؤية بشكل كلي. تقدم هذه الرؤية مجموعة من الحلول الوسط التي يجب على الطرفين دراستها، من أجل المضي قدمًا والسعي نحو مستقبل أفضل يستفيد منه كل من الآخرين والآخرين في المنطقة.

لن يتم إبرام اتفاقية سلام إلا عندما يدرك كل طرف أنه من الأفضل التوصل إلى اتفاق سلام من دونه، حتى لو كان ذلك يتطلب تنازلات صعبة. سيؤدي السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تحسينات اجتماعية واقتصادية كبيرة واستقرار وأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

 هناك أولئك الذين يستفيدون من الوضع الراهن، وبالتالي يسعون لمنع التغيير الذي سيفيد الطرفين.

 إن قراءة الروايات السابقة حول الصراع غير مثمرة. من أجل حل هذا النزاع، يجب أن يكون الحل استشرافيًا ومكرسًا لتحسين الأمن ونوعية الحياة، مع احترام الأهمية التاريخية والدينية للمنطقة لشعوبها.

 لم تنجح الاتفاقات الإطارية المحدودة والمقترحات الغامضة، والتي تُعتبر شديدة الصياغة ولا تتضمن سوى مفاهيم عالية المستوى، ولكنها تترك الخلافات التي يتعين حلها لاحقًا. هذه الرؤية تتناول مباشرة جميع القضايا الرئيسية في محاولة لحل الصراع حقا.

 حل هذا الصراع لن يحل جميع النزاعات الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، فإن حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني سيؤدي إلى إزالة الذريعة المستخدمة لإذكاء المشاعر وتبرير السلوك المتطرف من جانب الجهات الفاعلة السيئة ويكون لها تأثير إيجابي سيزيد من الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة.

 سيؤثر اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني بعمق وعمق على الإسرائيليين والفلسطينيين. إن الإسرائيليين والفلسطينيين هم الذين سيتعين عليهم التعايش مع عواقب اتفاق السلام. لذلك، فإن الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم هم الذين يجب أن يكونوا راضين عن المزايا والتسويات التي يستلزمها اتفاق السلام. يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يزنوا هذه المنافع والحلول الوسط، التي يمكن أن تخلق مستقبلًا أفضل بكثير لأنفسهم وللأجيال القادمة، ضد استمرار الصراع لأجيال قادمة ربما.

 كان دور الولايات المتحدة كميسر في هذه العملية هو جمع الأفكار من جميع أنحاء العالم، وتجميعها، واقتراح مجموعة مفصلة من التوصيات التي يمكن أن تحل الصراع بشكل واقعي ومناسب. يتمثل دور الولايات المتحدة أيضًا في العمل مع بلدان ومنظمات أخرى حسنة النية لمساعدة الأطراف في الوصول إلى حل للنزاع. لكن الإسرائيليين والفلسطينيين وحدهم هم الذين يستطيعون اتخاذ قرار إقامة سلام دائم معًا. يجب وضع التفاصيل النهائية المحددة لاتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني مباشرة بين الطرفين.

 إن خط الصدع الرئيسي في الشرق الأوسط اليوم هو بين القادة الذين يرغبون في خلق فرصة اقتصادية وحياة أفضل لشعوبهم، وأولئك الذين يتلاعبون بالدين والأيديولوجية من أجل إثارة الصراع وإعذار إخفاقاتهم. تهدف هذه الرؤية إلى احترام الأيديولوجية والمعتقدات الدينية والمزاعم التاريخية، لكنها تركز أساسًا على وضع اهتمامات وتطلعات الشعب أولاً.

 لقد دخلنا فصلاً جديداً في تاريخ الشرق الأوسط، يفهم فيه القادة الشجعان أن التهديدات الجديدة والمشتركة خلقت الحاجة إلى تعاون إقليمي أكبر. شجعت إدارة ترامب بشدة هذا.

لقد أصبحت الدول العربية في المنطقة رهينة لهذا النزاع وتعترف بأنه يمثل التزامًا ماليًا غير مستغل عليها إذا ظل دون حل. العديد من الدول العربية مستعدة لحل الصراع العربي الإسرائيلي وترغب في إقامة شراكة مع إسرائيل والتركيز على القضايا الخطيرة التي تواجه المنطقة.

**التطلعات القانونية للأطراف**

 في حين لم يكن للفلسطينيين أية دولة، فإن لديهم رغبة مشروعة في حكم أنفسهم ورسم مصيرهم. إن أي اتفاق سلام عملي يجب أن يعالج رغبة الفلسطينيين المشروعة في تقرير المصير. تتناول هذه الرؤية هذه المخاوف المشروعة من خلال، من بين أمور أخرى، تعيين الأراضي لدولة فلسطينية في المستقبل، وتعزيز المؤسسات الفلسطينية للحكم الذاتي، وتزويد الفلسطينيين بالمركز القانوني والشخصية الدولية للدولة، وضمان ترتيبات أمنية قوية، وبناء شبكة مبتكرة من الطرق والجسور والأنفاق التي تتيح حرية الحركة للفلسطينيين.

 لدى دولة إسرائيل رغبة مشروعة في أن تكون دولة قومية للشعب اليهودي وأن يتم الاعتراف بهذا الوضع في جميع أنحاء العالم.

 تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق الاعتراف المتبادل بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، ودولة فلسطين كدولة قومية للشعب الفلسطيني، في كل حالة مع الحقوق المدنية على قدم المساواة لجميع المواطنين داخل كل دولة.

 تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق اعتراف وتطبيع تلك الدول التي لا تعترف حاليًا بدولة إسرائيل أو التي لها علاقة بدولة إسرائيل.

 تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق اعتراف وتطبيع تلك الدول التي لا تعترف حاليًا بدولة فلسطين أو التي لها علاقة بالفلسطينيين.

**أسبقية الأمن**

 حتى إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين والدول العربية الإضافية، فالواقع هو أنه سيكون هناك دائمًا أولئك الذين يرغبون في تقويض الأمن والاستقرار. هذه الرؤية دائما تبقي هذه الحقيقة في الاعتبار.

 يجب ألا يُطلب من أي حكومة المساس بسلامة وأمن مواطنيها. وينطبق هذا بشكل خاص على دولة إسرائيل، وهي الدولة التي واجهت منذ إنشائها ولا تزال تواجه أعداء يدعون لإزالتها. لقد مرّت إسرائيل أيضًا بتجربة مريرة بالانسحاب من المناطق التي استخدمت بعد ذلك لشن هجمات ضدها.

 تواجه دولة إسرائيل تحديات جغرافية واستراتيجية جغرافية استثنائية. ببساطة، ليس لدولة إسرائيل هامش للخطأ. وبقدر خطورة غزة، التي تديرها حماس، فإن سلامة دولة إسرائيل، نظام مماثل

 السيطرة على الضفة الغربية ستشكل تهديدا وجوديا لدولة إسرائيل.

 من الضروري أن تكون الدولة الفلسطينية التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق سلام دولة لديها الأدوات اللازمة للنجاح وأن تكون سلمية وآمنة، وليس منصة لعدم الاستقرار والصراع.

 لا يمكن للولايات المتحدة أن تطلب من أي دولة، ناهيك عن دولة إسرائيل، الحليف الوثيق، تقديم تنازلات من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني ​​المحفوف بالمخاطر بالفعل. لن تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل سوى تقديم تنازلات نعتقد أنها ستجعل دولة إسرائيل وشعب إسرائيل أكثر أمناً على المدى القصير والطويل. تم تصميم هذه الرؤية بهذه الروح. ينبغي لجميع البلدان الأخرى أن تتبع نفس النهج.

 انتشر تهديد الإرهاب في جميع أنحاء العالم. اليوم، تنسق الحكومات عن كثب مع بعضها البعض للاستفادة من خبراتها الاستخباراتية في مكافحة الإرهاب. من المهم أن تدين الحكومات بشكل لا لبس فيه جميع أشكال الإرهاب، وأن تعمل الحكومات معاً لمحاربة الإرهاب العالمي.

 يستفيد كل من الإسرائيليين والفلسطينيين (وكذلك المنطقة المحيطة) بشكل كبير من تعزيز الأمن. حماية الفلسطينيين تحمي الإسرائيليين، وكذلك حماية الإسرائيليين تحمي الفلسطينيين أيضاً.

 إن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ودول أخرى في المنطقة قد عزز أمن كل من هذه الدول. تستند هذه الرؤية إلى الاعتقاد بأن التعاون بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين سيفيد كلا الدولتين. يوفر التنسيق الحالي بين الإسرائيليين والفلسطينيين الأمل في تحقيق ذلك.

 لقد تم تطوير هذه الرؤية بطريقة تراعي الاحتياجات الأمنية والتهديدات الاستراتيجية المستقبلية للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة.

**مسألة الأراضي، وتقرير المصير، والحكم الذاتي**

إن أي اقتراح سلام واقعي يتطلب من دولة إسرائيل أن تقدم تنازلات إقليمية هامة تمكن الفلسطينيين من أن يكون لهم دولة قابلة للحياة، وأن يحترموا كرامتهم ويعالجوا تطلعاتهم الوطنية المشروعة.

 يعد الانسحاب من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في حرب دفاعية نادرة تاريخية. يجب الاعتراف بأن دولة إسرائيل قد انسحبت بالفعل من 88٪ على الأقل من الأراضي التي استولت عليها عام 1967. هذه الرؤية تنص على نقل أراضي كبيرة من قبل دولة إسرائيل - وهي الأراضي التي أكدت إسرائيل عليها شرعية قانونية والمطالبات التاريخية، والتي هي جزء من موطن الأجداد للشعب اليهودي - والتي يجب اعتبارها تنازلا هاما.

 يجب ألا يطلب السلام اقتلاع الناس - العرب أو اليهود - من منازلهم. مثل هذا البناء، الذي من المرجح أن يؤدي إلى الاضطرابات المدنية، يتعارض مع فكرة التعايش.

 تخلق ممرات النقل المتضمنة في هذه الرؤية مواصلات نقل تقلل بشكل كبير من الحاجة إلى نقاط التفتيش وتعزز بشكل كبير من قابلية التنقل ونوعية الحياة والتجارة للشعب الفلسطيني.

إن تقرير المصير هو السمة المميزة للأمة. تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق أقصى قدر من تقرير المصير، مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة.

 إن السيادة مفهوم غير متبلور تطور على مر الزمن. مع تزايد الاعتماد المتبادل، تختار كل دولة التفاعل مع الدول الأخرى من خلال إبرام اتفاقات تحدد المعايير الأساسية لكل أمة. إن فكرة أن السيادة هي مصطلح ثابت ومعرَّف باستمرار، كانت حجر عثرة لا لزوم له في المفاوضات السابقة. الشواغل العملية والتشغيلية التي تؤثر على الأمن والازدهار هي الأكثر أهمية.

**اللاجئون**

 يكافح المجتمع الدولي لإيجاد أموال كافية لتلبية احتياجات أكثر من 70 مليون لاجئ ومشرد في العالم اليوم. في عام 2020 وحده، طلبت الأمم المتحدة أكثر من 8.5 مليار دولار في شكل تمويل جديد لمساعدة ملايين اللاجئين السوريين وغيرهم من جميع أنحاء العالم. طُرد معظم هؤلاء اللاجئين أو هربوا من ديارهم في الماضي القريب ويواجهون ظروفًا قاسية.

 تسبب الصراع العربي الإسرائيلي في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود على حد سواء.

 لقد عومل اللاجئون الفلسطينيون، الذين عانوا على مدار السبعين عامًا الماضية، كبيادق على رقعة الشطرنج الأوسع في الشرق الأوسط، وتم تقديم وعود فارغة لهم ولبلدانهم المضيفة. من الضروري إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

 تم طرد عدد مماثل من اللاجئين اليهود من الأراضي العربية بعد فترة وجيزة من قيام دولة إسرائيل، كما تعرضوا له. يجب تطبيق حل عادل لهؤلاء اللاجئين اليهود من خلال آلية دولية مناسبة منفصلة عن اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

**القدس**

القدس مقدسة للعقائد المتعددة ولها أهمية دينية بالنسبة للكثير من البشر.

 يجب التعامل مع قضية الأماكن المقدسة في القدس، وخاصة الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف بأقصى درجات الحساسية.

 كانت دولة إسرائيل حارسًا جيدًا للقدس. أثناء إدارة إسرائيل، أبقت القدس مفتوحة وآمنة.

 يجب أن تكون القدس مدينة توحد الناس ويجب أن تظل دائمًا مفتوحة لعابدي جميع الأديان.

**مشكلة غزة**

تتمتع غزة بإمكانيات هائلة لكنها محتجزة حاليا كرهائن من قبل حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني ومنظمات إرهابية أخرى ملتزمة بتدمير إسرائيل. المنظمات الإرهابية التي تدير غزة لم تحسن حياة الأشخاص الذين يعيشون هناك. نظرًا لأن هذه المجموعات قد اكتسبت السلطة وزادت من نشاطها الخبيث، فقد ازدادت حدة مشكلة سكان غزة.

 شددت إسرائيل من الأمن على غزة لمنع دخول الأسلحة والمواد المستخدمة في صنع الأسلحة. يجب أن يسمح أي حل مقبول للبضائع بالمرور حتى يتمكن اقتصاد غزة من الازدهار مع التأكد من معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل.

 لا تتوقع الولايات المتحدة من دولة إسرائيل أن تتفاوض مع أي حكومة فلسطينية تضم أيًا من أعضاء حماس أو الجهاد الإسلامي في فلسطين أو بدائل لها، ما لم تلتزم تلك الحكومة الفلسطينية (بما في ذلك أعضائها من حماس أو الجهاد الإسلامي في فلسطين) بشكل لا لبس فيه وبشكل صريح بعدم اللجوء إلى العنف. دولة إسرائيل، والوفاء الكامل بمعايير غزة الأخرى، المنصوص عليها في القسم

 إذا أسفرت المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين عن اتفاق سلام، فلن يُتوقع من دولة إسرائيل أن تنفذ التزاماتها بموجب اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني إلا إذا كانت السلطة الفلسطينية، أو هيئة أخرى مقبولة لدى إسرائيل، تسيطر بالكامل على غزة، والإرهاب. المنظمات في غزة منزوعة السلاح، وغزة منزوعة السلاح بالكامل.

 لكي يتحقق السلام الشامل، فإن الأمر متروك للشعب الفلسطيني كي يوضح أنه يرفض أيديولوجيات الدمار والإرهاب والصراع، وأن يتحدوا من أجل مستقبل أفضل لجميع الفلسطينيين.

**المساعدة الدولية**

 إن الدول التي تبرعت بأموال للفلسطينيين على مدار فترة الصراع، تواجه جميعها تحديات واحتياجات كبيرة أخرى وتريد ضمان أن يتم إنفاق المساعدات للفلسطينيين بحكمة وبشكل كبير مع مرور الوقت. لقد تم تطوير هذه الرؤية لتقليل مع مرور الوقت اعتماد الفلسطينيين على المساعدات من المجتمع الدولي. هدف اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية هو اقتصاد فلسطيني مزدهر ودولة قابلة للحياة.

**القسم الثالث**

**رؤية من أجل السلام بين دولة إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة**

لقد أصبح الصراع قديمًا، وأصبحت الحجج تلبس، وفشلت الأطراف في تحقيق السلام. عند هذه النقطة، فقط إجابة شاملة للقضايا الحرجة لديها القدرة على تحفيز الأطراف لإنهاء هذا على ما يبدو الصراع المستعصي. يجب على الطرفين تقديم تنازلات كبيرة ومحددة لتحقيق مكاسب أكبر.

يجب تنفيذ اتفاقية السلام التي نأمل أن يتم التفاوض عليها على أساس هذه الرؤية من خلال العقود والاتفاقيات الملزمة قانونًا ("اتفاقية السلام الفلسطينية الإسرائيلية").

وتأمل الولايات المتحدة أيضًا أن تبدأ الدول العربية في المنطقة التي لم تحقق السلام بعد مع دولة إسرائيل على الفور في تطبيع العلاقات مع إسرائيل والتفاوض في نهاية المطاف على اتفاقات السلام مع إسرائيل.

يعد كل ملحق بهذه الرؤية جزءًا لا يتجزأ من هذه الرؤية.

**القسم الرابع**

**الحدود**

يتم إرفاق خريطة مفاهيمية ("الخريطة المفاهيمية") بناءً على المبادئ التوجيهية المحددة في هذه الرؤية.

تم تصميم خريطة المفاهيم لإظهار جدوى إعادة رسم الحدود وفقًا لقرار مجلس الأمن 242، وبأسلوب:

1. يلبي المتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل؛
2. يقدم توسعًا إقليميًا كبيرًا للفلسطينيين؛
3. يأخذ في الاعتبار مطالبات دولة إسرائيل القانونية والتاريخية الصحيحة؛
4. يتجنب عمليات النقل القسري للسكان العرب أو اليهود؛
5. يعزز التنقل لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين داخل دولتهم؛
6. يوفر حلول نقل عملية لتلبية احتياجات الجيوب الإسرائيلية والفلسطينية الموضحة أدناه؛
7. يعزز الجدوى التجارية والاستقلال الاقتصادي لدولة فلسطين،
8. يوفر توسعا كبيرا محتملا في غزة لتعزيز تطوره ونجاحه؛ و
9. يسهل دمج دولة فلسطين في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

لا تعتقد دولة إسرائيل والولايات المتحدة أن دولة إسرائيل ملزمة قانونًا بتزويد الفلسطينيين

100 في المائة من أراضي ما قبل عام 1967 (اعتقاد يتوافق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242). هذه الرؤية هي حل وسط عادل، وتتأمل في قيام دولة فلسطينية تضم أرضًا قابلة للمقارنة بشكل معقول من حيث حجم أراضي الضفة الغربية وغزة قبل عام 1967.

تفكر هذه الرؤية أيضًا في قيام دولة فلسطينية تزيد من سهولة السفر داخل دولة فلسطين من خلال حلول البنية التحتية الحديثة التي تتكون من الجسور والطرق والأنفاق، وتوفر فوائد كبيرة خارج حدود دولة فلسطين. على سبيل المثال، ستستفيد دولة فلسطين من وصلة نقل عالية السرعة ستمكن من التنقل الفعال بين الضفة الغربية وغزة، عبر أو تحت أراضي دولة إسرائيل السيادية. هذا المعبر، الذي لم يكن موجودًا قبل عام 1967، سيعزز بشكل كبير قيمة اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية بالنسبة للفلسطينيين، وسيصمم ليكون جزءًا من بنية تحتية إقليمية جديدة تربط الفلسطينيين والإسرائيليين بالشرق الأوسط الأوسع، كما هو موضح أدناه.

علاوة على ذلك، إلى أن تقوم دولة فلسطين بتطوير ميناء خاص بها (كما هو موضح أدناه)، ستستفيد دولة فلسطين من الوصول الخاص إلى بعض المنشآت المعينة في ميناءي حيفا وأشدود في إسرائيل، مع وجود وسيلة فعالة للتصدير. واستيراد البضائع إلى دولة فلسطين وخارجها دون المساس بأمن إسرائيل.

ستستفيد دولة إسرائيل من وجود حدود آمنة ومعترف بها. لن تضطر إلى اقتلاع أي مستوطنات، وستدمج الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الإسرائيلية المتجاورة. ستصبح الجيوب الإسرائيلية الموجودة داخل الأراضي الفلسطينية المتجاورة جزءًا من دولة إسرائيل وسيتم ربطها من خلال نظام نقل فعال.

صممت الولايات المتحدة الخريطة المفاهيمية لتشمل الميزات التالية:

 سيتم دمج حوالي 97٪ من الإسرائيليين في الضفة الغربية في الأراضي الإسرائيلية المتجاورة، وسيتم دمج حوالي 97٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية في أراض فلسطينية متجاورة. سوف تزود مقايضات الأراضي دولة فلسطين بأرض قابلة للمقارنة بشكل معقول من حيث مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام 1967.

 يجب أن يصبح السكان الفلسطينيون الموجودون في جيوب تبقى داخل الأراضي الإسرائيلية المتجاورة لكنهم جزء من دولة فلسطين، مواطنين في دولة فلسطين ويكون لهم الخيار في البقاء في مكانهم إلا إذا اختاروا غير ذلك. سيكون لديهم طرق وصول تربطهم بدولة فلسطين. وسيخضعون للإدارة المدنية الفلسطينية، بما في ذلك تقسيم المناطق والتخطيط، داخل المناطق الفلسطينية المحتلة. لن يتم التمييز ضدهم وسيكون لديهم حماية أمنية مناسبة. ستخضع هذه الجيوب وطرق الوصول إلى المسؤولية الأمنية الإسرائيلية.

 يجب على السكان الإسرائيليين الموجودين في جيوب تبقى داخل الأراضي الفلسطينية المتجاورة لكنهم جزء من دولة إسرائيل، خيار البقاء في مكانهم إلا إذا اختاروا غير ذلك، والحفاظ على الجنسية الإسرائيلية الحالية. سيكون لديهم طرق وصول تربطهم بدولة إسرائيل. سيكونون خاضعين للإدارة المدنية الإسرائيلية، بما في ذلك تقسيم المناطق والتخطيط، داخل المناطق الفلسطينية المحتلة. لن يتم التمييز ضدهم وسيكون لديهم حماية أمنية مناسبة. ستخضع هذه الجيوب وطرق الوصول إلى المسؤولية الأمنية الإسرائيلية.

سيكون غور الأردن، وهو أمر حاسم للأمن القومي لإسرائيل، تحت السيادة الإسرائيلية. على الرغم من هذه السيادة، يجب على إسرائيل العمل مع الحكومة الفلسطينية للتفاوض على اتفاق تستمر فيه المشاريع الزراعية القائمة التي يسيطر عليها الفلسطينيون أو يسيطر عليها دون انقطاع أو تمييز، وذلك بموجب التراخيص أو عقود الإيجار المناسبة التي تمنحها دولة إسرائيل.

 لأكثر من عقد من الزمان، كانت غزة تحكمها حماس، وهي منظمة إرهابية، مسؤولة عن قتل وتشويه الآلاف من الإسرائيليين. بدلاً من تكريس نفسها لتحسين حياة سكان غزة، كرست حماس والجهاد الاسلامي وغيرها من المنظمات الإرهابية لتدمير إسرائيل. في الوقت نفسه، قاموا بقمع الفلسطينيين بوحشية وتحويل مئات الملايين من الدولارات التي تهدف إلى تحسين حياة الفلسطينيين إلى تأجيج آلة حرب من آلاف الصواريخ والقذائف، وعشرات من أنفاق الإرهاب وغيرها من القدرات الفتاكة. نتيجة لإرهاب حماس وسوء حكمها، يعاني سكان غزة من بطالة هائلة، وانتشار الفقر، ونقص حاد في الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، وغيرها من المشاكل التي تهدد بإحداث أزمة إنسانية بالجملة. تهدف هذه الرؤية إلى منح الفلسطينيين في غزة مستقبلًا مزدهرًا. وهو ينص على إمكانية التخصيص للفلسطينيين الأراضي الإسرائيلية القريبة من غزة (كما هو موضح في الخريطة المفاهيمية) والتي قد يتم فيها بناء البنية التحتية بسرعة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في غزة، والتي ستمكن في النهاية بناء المدن والبلدات الفلسطينية المزدهرة من شأنها أن تساعد أهل غزة على الازدهار.

 لن تحدث تحسينات كبيرة للناس في غزة حتى يتم وقف إطلاق النار مع إسرائيل، وتجريد غزة من السلاح بالكامل، وهيكل حكم يسمح للمجتمع الدولي بوضع أموال جديدة بشكل آمن ومريح في استثمارات لن يتم تدميرها في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به الصراعات.

 ستحتفظ دولة إسرائيل بالسيادة على المياه الإقليمية، التي تعتبر حيوية لأمن إسرائيل والتي توفر الاستقرار في المنطقة.

 يمكن أن تشمل مقايضات الأراضي التي توفرها دولة إسرائيل مناطق مأهولة وغير مأهولة بالسكان.

 تتألف مجتمعات المثلث من كفر قرع، عارة، باقة الغربية، أم الفحم، قلنسوة، الطيبة، كفر قاسم، الطيرة، كفر برا، جلجولية. هذه التجمعات، التي تعرف إلى حد كبير بأنها فلسطينية، تم تحديدها أصلاً لتقع تحت السيطرة الأردنية خلال مفاوضات خط الهدنة لعام 1949، لكن إسرائيل احتفظت بها في النهاية لأسباب عسكرية تم تخفيفها منذ ذلك الحين. تفكر الرؤية في إمكانية إعادة رسم حدود إسرائيل، وفقًا لاتفاق الطرفين، بحيث تصبح مجتمعات المثلث جزءًا من دولة فلسطين. في هذا الاتفاق، تخضع الحقوق المدنية لسكان مجتمعات المثلث للقوانين المعمول بها والأحكام القضائية للسلطات المعنية.

 خارج حدود الدولة الفلسطينية، سيكون لدى دولة فلسطين روابط نقل عالية السرعة (مثل اتصال الضفة الغربية / غزة)، وإلى أن تقوم دولة فلسطين بتطوير ميناء خاص بها، والوصول إلى اثنين من مرافق الميناء المحددة في دولة اسرائيل.

 سيتم بناء طريقين للوصول لصالح دولة فلسطين التي ستكون خاضعة لمتطلبات الأمن الإسرائيلية. هذه الطرق ستمكن الفلسطينيين من عبور وادي الأردن إلى المعبر الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي تسهيل سفر الفلسطينيين من وإلى المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها، وتخضع لقواعد الهجرة في دولة فلسطين، تسمح للأردنيين وغيرهم من المنطقة بدخول دولة فلسطين.

وسيتم بناء حلول البنية التحتية من الدرجة الأولى (بما في ذلك الأنفاق والجسور) لزيادة الحركة دون عوائق في جميع أنحاء الولايات وفيما بين الولايات وجيوبها.

 سيتم إعادة ضبط حاجز الأمان لتتناسب مع الحدود الجديدة. سيتم بناء معابر حدودية جديدة وحديثة وكفؤة.

 يكون رسم الحدود وفقًا للخريطة المفاهيمية دون المساس بالمطالبات الفردية المتعلقة بحق الملكية أو حقوق الحيازة المقاضاة تقليديًا في النظام القضائي الإسرائيلي.

 يجب أن تحترم الأطراف وتحترم حرية الوصول إلى جميع المواقع الدينية لجميع الأديان في كلتا الدولتين. ينبغي لدولة إسرائيل ودولة فلسطين الدخول في اتفاقية وصول لضمان حرية الوصول إلى حقوق الصلاة في جميع المواقع الدينية داخل دولة فلسطين ودولة إسرائيل. يجب تجميع قائمة بهذه الأماكن المقدسة أثناء المفاوضات بين الطرفين.

 تفكر هذه الرؤية في إنشاء صندوق دولي ("الصندوق الدولي") لتطوير مناطق تبادل الأراضي المخصصة لدولة فلسطين، وكذلك جميع التحسينات في البنية التحتية وجميع التدابير الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك مرافق الموانئ والطرق والجسور والأنفاق والأسوار والجسور والسكك الحديدية والمعابر الحدودية وما شابه ذلك. لا يتوقع أن تستوعب دولة إسرائيل أو دولة فلسطين تكلفة هذه التحسينات والإجراءات.

**القسم الخامس**

**القدس**

تدرك الولايات المتحدة الحساسية المشددة المحيطة بالقدس، وهي مدينة تعني الكثير للكثيرين.

القدس مدينة فريدة من نوعها في تاريخ الحضارة. لا يمكن لأي مكان آخر على وجه الأرض أن يدعي أهميته بالنسبة إلى ثلاث ديانات رئيسية. كل يوم، يصلي اليهود عند الحائط الغربي، ويسجد المسلمون في المسجد الأقصى ويتعبد المسيحيون في كنيسة القبر المقدس.

على مر التاريخ، كانت القدس عرضة للحرب والفتح. وقد استخدم لتقسيم الناس وللتحريض على الصراع من قبل ذوي النوايا الشريرة. لكن لا يجب أن يكون بهذه الطريقة.

يجب أن تبقى القدس مدينة تجمع الناس من جميع الديانات معا للزيارة، والعبادة، واحترام بعضهم البعض، وتقدير جلال التاريخ ومجد خلق الله.

يتمثل مقاربة هذه الرؤية في الحفاظ على وحدة القدس وجعلها في متناول الجميع والاعتراف بقداسة الجميع بطريقة تحترم الجميع.

**الأبعاد الدينية لمسألة القدس**

نحن نفهم أن التفسيرات اللاهوتية تختلف في كل دين. الأوصاف الواردة أدناه اليهودية والمسيحية والإسلام لا يقصد منها أن تكون تفسيرات لاهوتية نهائية. مع ذلك، من الواضح أن كل من هذه الديانات الثلاث الكبرى لها صلة خاصة بالقدس.

بالنسبة لليهودية، تقع أورشليم القدس. وفقًا للتقاليد اليهودية، كان إبراهيم قد ضحى بابنه إسحق، حتى تدخل الله. بعد قرون، أصبحت القدس المركز السياسي للشعب اليهودي عندما وحد الملك داود القبائل الإثني عشر في إسرائيل، مما جعل المدينة العاصمة والمركز الروحي للشعب اليهودي، والتي ظلت قائمة منذ ما يقرب من 3000 عام. ابن الملك داود، الملك سليمان، بنى المعبد الأول على جبل موريا. وفقًا للتقاليد اليهودية، تم تخزين الوصايا العشر الأصلية، التي كشفها الله لموسى في جبل سيناء، داخل المعبد، داخل قدس الأقداس. تم تدمير الهيكل الأول على يد البابليين في عام 586 قبل الميلاد. تم بناء الهيكل الثاني فوق نفس الجبل وبقي قائما حتى دمره الرومان عام 70 م. ومع ذلك، لم تفقد القدس قداسة أبداً للشعب اليهودي: إنها تظل الاتجاه الذي يتجه إليه اليهود في جميع أنحاء العالم في الصلاة ووجهة الحج اليهودي. في كل عام، في اليوم التاسع من شهر Av اليهودي، يصوم اليهود ويحيون ذكرى تدمير المعبدين. على الرغم من أن اليهود يصلون اليوم عند حائط المبكى، الذي كان جدارًا يحتفظ به في الهيكل الثاني، إلا أن جبل الهيكل نفسه هو أقدس موقع في اليهودية. هناك ما يقرب من 700 إشارة منفصلة إلى القدس في الكتاب المقدس العبري. على مدى 100 جيل، كانت آمال وأحلام الشعب اليهودي تتجسد في عبارة "السنة القادمة في القدس".

بالنسبة للمسيحية، فإن أورشليم هي المكان الذي بشر فيه يسوع الناصري، وقد حوكم وصُلب وقيَّم وصعد إلى السماء. مباشرة بعد اعتراف قسطنطين بالمسيحية كدين رسمي للإمبراطورية الرومانية في أوائل القرن الرابع، تم إنشاء المؤسسات الدينية في مواقع مهمة مثل كنيسة القبر المقدس وجبل الزيتون. بعد الفتح الإسلامي للقدس في عام 637، كان المسيحيون يتوقون إلى استعادة المدينة المقدسة، والتي حققوها أخيرًا في عام 1099، على الرغم من أنها ضاعت لهم مرة أخرى في عام 1187. خلال فترة العصور الوسطى، ظلت القدس موقع الحج المسيحي الأول، وثابتة. تابع مجرى الزوار خطى يسوع عبر القدس، على الرغم من الأخطار والتحديات الكامنة في مثل هذا السفر. في عهد الإمبراطورية العثمانية، مُنح المسيحيون الحقوق القانونية لمواقعهم المقدسة من قبل الساميين المتعاقبين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مما أسّس "الوضع الراهن" المسيحي، والذي أعيد تجديده في اتفاقية الفاتيكان وإسرائيل الأساسية لعام 1993. اليوم، القدس هي موطن لأكثر من عشرة من الطوائف المسيحية والسكان المسيحيين المزدهرين.

بالنسبة للإسلام، تكتسب القدس مكانتها كما هو مذكور في القرآن الكريم: "سبحان الذي أسرى بعبده من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله" وفقًا للتقاليد الإسلامية، تشير الآية إلى رحلة النبي محمد الليلية من مكة إلى القدس (الإسراء)؛ يصل إلى منطقة الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف، حيث يصعد إلى الجنة (المعراج)، للقاء الأنبياء السابقين واستلام الوصية. في وقت مبكر الإسلام، حين كان محمد قد أخذ أتباعه من مكة إلى المدينة، وأسس القدس كإتجاه للصلاة الإسلامية (القبلة الأولى) قبل تغيير اتجاه الصلاة إلى مكة في وقت لاحق. كان هناك حكام مسلمون أكدوا أيضًا على الأهمية الدينية للقدس. أمّا الخلافة الأموية، ومقرّها دمشق، فكانت القدس كمكان بديل للحج عندما كانت مكة تسيطر عليها خلافة منافسة. أدى انتصار صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين عام 1187 إلى إحياء الاهتمام الإسلامي بالقدس، وفي عام 1517، قام السلطان سليمان العظيم بإعادة بناء جدرانها ومواقعها الدينية. وتعتبر القدس اليوم على نطاق واسع ثالث أقدس موقع في الإسلام.

**أماكن القدس المقدسة**

بعد حرب الأيام الستة عام 1967، عندما سيطرت دولة إسرائيل على القدس بأكملها، تحملت دولة إسرائيل مسؤولية حماية جميع الأماكن المقدسة في المدينة. تشمل هذه الأماكن المقدسة ، على سبيل المثال لا الحصر ، الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف ، الحائط الغربي ، الحرمين الشريفين ، كنيسة القديسة آن ، عبر دولوروسا (محطات الصليب) ، كنيسة القبر المقدس ، كنيسة فيري غاليلاي ، كنيسة القديس ستيفن ، دير دورميتيون ، قبر العذراء مريم ، غرفة العشاء الأخير ، كنيسة القيامة أوغسطين فيكتوريا، حديقة جثسيماني ، كنيسة ماري ماجدالين ، كنيسة دومينوس فليفيت ، كنيسة باتر نوستر ، كنيسة القديس بطرس في غاليكانتو ، كنيسة الصعود ، الكنيسة الروسية ، بيت إبراهيم الكاثوليكي في سيكورس ، جبل سكوبوس ، كنيس هورفا ، قبر أبشالوم ، قبر زكريا ، طريق الحج الثاني للمعبد ، قبر الأنبياء حجي ، زكريا وملاشي ، جيهون سبرينج ، مدينة داود ، جبل الزيتون ، مقبرة سامبوسكي اليهودية ، وبركة السلوام.

على عكس العديد من القوى السابقة التي حكمت القدس، ودمرت الأماكن المقدسة للأديان الأخرى، فإن دولة إسرائيل جديرة بالثناء لقيامها بحماية المواقع الدينية للجميع والحفاظ على الوضع الديني القائم.

بالنظر إلى هذا السجل الجدير بالثناء لأكثر من نصف قرن، فضلاً عن الحساسية الشديدة فيما يتعلق ببعض الأماكن المقدسة في القدس، نعتقد أن هذه الممارسة يجب أن تبقى، وأن جميع الأماكن المقدسة في القدس يجب أن تخضع لنفس أنظمة الحكم الموجودة اليوم. على وجه الخصوص، يجب أن يستمر الوضع الراهن في جبل الهيكل / الحرم الشريف دون انقطاع.

يجب أن تظل الأماكن المقدسة في القدس مفتوحة ومتاحة للمصلين المسالمين والسياح من جميع الديانات. يجب السماح للأشخاص من جميع الأديان بالصلاة في الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف، بطريقة تحترم دينهم احتراماً تاماً، مع مراعاة أوقات صلاة كل دين وعطلاته، فضلاً عن العوامل الدينية الأخرى.

**الوضع السياسي في القدس**

واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا في تحقيق السلام هي حل مسألة الوضع السياسي للقدس.

قبل عام 1967، كانت القدس المنقسمة مصدر توتر كبير في المنطقة، حيث تم فصل القوات الأردنية والإسرائيلية عن طريق الأسلاك الشائكة والسكان الإسرائيليين في القدس مهددين بنيران القناصة.

إن تقسيم القدس لا يتعارض مع البيانات السياسية لقانون سفارة القدس لعام 1995 للولايات المتحدة. وافق جميع الرؤساء السابقين الذين شاركوا في عملية السلام على أن القدس يجب ألا تكون كذلك

منقسم جسديا مرة أخرى.

في 6 ديسمبر 2017، نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية، اعترف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل. أوضح الرئيس أيضًا أن الحدود المحددة للسيادة الإسرائيلية في القدس ستخضع لمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين. نعتقد أن العودة إلى القدس المقسمة، وخاصة وجود قوات أمنية منفصلة في واحدة من أكثر المناطق حساسية على وجه الأرض، سيكون خطأً كبيراً.

في حين يجب تجنب التقسيم المادي للمدينة، يوجد حالياً حاجز أمني لا يتبع الحدود البلدية ويفصل بالفعل الأحياء العربية (أي كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط) في القدس عن بقية الأحياء في المدينة.

يجب أن يظل هذا الحاجز المادي في مكانه وينبغي أن يكون بمثابة حدود بين عواصم الطرفين.

ستظل القدس عاصمة دولة إسرائيل، وينبغي أن تظل مدينة غير مقسمة. يجب أن تكون عاصمة دولة فلسطين ذات السيادة في الجزء من القدس الشرقية الواقعة في جميع المناطق الواقعة شرق وشمال الجدار الأمني ​​الحالي، بما في ذلك كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس، ويمكن تسمية القدس أو غيرها اسم كما هو محدد من قبل دولة فلسطين.

تتيح هذه الرؤية للسكان العرب في عاصمة إسرائيل، القدس، ما وراء خطوط الهدنة لعام 1949، ولكن داخل الجدار الأمني ​​القائم لاختيار واحد من ثلاث خيارات:

1. أن يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل
2. أن يصبحوا مواطنين في دولة فلسطين.
3. الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل.

على مر السنين، اختار بعض السكان العرب في هذه المناطق (حوالي 6 ٪) أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين، وينبغي أن يظل هذا الخيار متاحًا لسكان هذه المناطق العرب في المستقبل.

قد يرغب سكان عرب آخرون في هذه المناطق في اعتناق هوية سياسية فلسطينية عن طريق اختيار أن يصبحوا مواطنين في دولة فلسطين، وينبغي أن يكون هذا الخيار متاحًا لهم أيضًا.

قد يرغب الكثير من السكان العرب في هذه المناطق في الحفاظ على هوية سياسية منفصلة عن إسرائيل أو فلسطين، والتي تتيح لهم الاعتزاز بهويتهم الفريدة وتاريخهم. يجب أن يبقى هذا الخيار متاحًا لهم.

**الامتيازات والفوائد والواجبات**

إن امتيازات وفوائد والتزامات العرب المقيمين في هذه المناطق الذين يختارون الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل يجب أن تظل كما هي.

سيتم تحديد امتيازات وفوائد والتزامات العرب المقيمين في هذه المناطق الذين يختارون أن يصبحوا مواطنين فلسطين بموجب قوانين دولة فلسطين ودولة إسرائيل، حسب الاقتضاء.

 يتمتع سكان هذه المناطق الذين يختارون أن يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل بكل الامتيازات والمزايا والالتزامات بأن يكونوا مواطنين في دولة إسرائيل. سيحتفظ سكان هذه المناطق، الذين هم اليوم مواطنون في إسرائيل، بنفس المزايا والمزايا والالتزامات التي يتمتعون بها اليوم.

**منطقة سياحية خاصة**

يجب أن تسمح دولة إسرائيل بتطوير دولة فلسطين لمنطقة سياحية خاصة في عطاروت، في منطقة معينة يتفق عليها الطرفان. نتصور أن تكون هذه المنطقة منطقة سياحية عالمية يجب أن تدعم السياحة الإسلامية إلى القدس ومواقعها المقدسة. نتصور أن تصبح هذه المنطقة مركزًا سياحيًا مزدهرًا ونابضًا بالحيوية يتضمن وسائل نقل عامة على أحدث طراز توفر سهولة الوصول إلى الأماكن المقدسة ومنها.

لدعم هذا التطور الجديد، سيقوم برنامج التنمية الاقتصادية بتحديد التمويل اللازم لبناء المطاعم والمتاجر والفنادق والمراكز الثقافية وغيرها من المرافق السياحية داخل هذه المنطقة. يجب تطوير وصيانة إمكانية الوصول السريع إلى الحرمين الشريفين. ينبغي التفاوض بشأن التفاصيل المحددة لهذا المجال، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فرض الضرائب، وتقسيم المناطق بين الطرفين.

**أمور السياحة المتعلقة بالمدينة القديمة في القدس**

دون الإخلال بسيادة دولة إسرائيل، أثناء التفاوض على اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، ورهناً بالمتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل، يتعين على الطرفين:

 -    التفاوض على آلية يتم بموجبها توفير التراخيص للمرشدين السياحيين الفلسطينيين لتشغيل الجولات في مدينة القدس القديمة وكذلك في المواقع المقدسة للمسيحية والإسلام في مناطق أخرى من القدس؛

* إنشاء هيئة مشتركة لتطوير القدس ("JTDA"). سوف تعمل JTDA على تشجيع السياحة اليهودية والإسلامية والمسيحية في كل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين. ستنشئ إسرائيل آلية يتم بموجبها تخصيص جزء من عائدات الضرائب من السياحة المتزايدة في البلدة القديمة في القدس لـ JTDA لمزيد من إعادة الاستثمار للسياحة في مدينة القدس القديمة. ستعمل JTDA أيضًا مع المملكة الأردنية الهاشمية لتعزيز السياحة الإقليمية.

**الاعتراف بالعواصم**

يجب الاعتراف بالقدس دولياً كعاصمة لدولة إسرائيل. ينبغي الاعتراف بالقدس (أو أي اسم آخر تختاره دولة فلسطين) دوليًا كعاصمة لدولة فلسطين.

لا يجوز لأي طرف تشجيع أو دعم الجهود من قبل دول أخرى أو أشخاص آخرين لإنكار شرعية رأس مال الطرف الآخر أو سيادته. سيقوم رؤساء البلديات في كل عاصمة بإنشاء آليات للتشاور المنتظم والتعاون التطوعي في المسائل ذات الأهمية للعاصمتين.

ستبقى سفارة الولايات المتحدة لدى دولة إسرائيل في القدس. بعد توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ستكون سفارة الولايات المتحدة لدى دولة فلسطين في القدس في مكان ستختاره الولايات المتحدة، بالاتفاق مع دولة فلسطين. ستعترف الولايات المتحدة بدولة إسرائيل ودولة فلسطين في عواصمها وتشجع الدول الأخرى على نقل سفاراتها إلى أوشاليم والقدس، حسب الاقتضاء.

**القسم السادس**

**خطة ترامب الاقتصادية**

بناءً على دعوة من مملكة البحرين، في يونيو الماضي في المنامة، قدمت الولايات المتحدة خطة الإدارة الاقتصادية للسلام في الشرق الأوسط التي أطلقتها الإدارة بعنوان السلام للرخاء: رؤية جديدة للشعب الفلسطيني.

تدرك الولايات المتحدة أن توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وتنفيذها بنجاح سيكون له تأثير كبير على الآفاق الاقتصادية في المنطقة. في البحرين، أكد المجتمع الدولي التزامه بالخطة الاقتصادية وضرورتها، وكذلك بقابليتها للحياة بعد توقيع اتفاقية السلام.

ستمكن الخطة الاقتصادية الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر وحيوي. يتكون من ثلاث مبادرات تدعم الركائز المتميزة للمجتمع الفلسطيني: الاقتصاد والشعب والحكومة. مع إمكانية تسهيل أكثر من 50 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة على مدى عشر سنوات، تمثل Peace to Prosperity أكثر الجهود الدولية طموحًا وشمولية للشعب الفلسطيني حتى الآن. لديها القدرة على تحويل الضفة الغربية وغزة بشكل جذري وفتح فصل جديد في التاريخ الفلسطيني، فصل محدد، ليس عن طريق المحن والخسارة، ولكن عن طريق الفرص والكرامة.

المبادرة الأولى ستطلق العنان للطاقات الاقتصادية للشعب الفلسطيني. من خلال تطوير حقوق الملكية والعقود، وسيادة القانون، وإجراءات مكافحة الفساد، وأسواق رأس المال، والهيكل الضريبي المؤيد للنمو، وخطة منخفضة التعريفة مع انخفاض الحواجز التجارية، تتوخى هذه المبادرة إصلاحات في السياسة إلى جانب الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية والتي تحسين بيئة الأعمال وتحفيز نمو القطاع الخاص. ستضمن المستشفيات والمدارس والمنازل والشركات وصولاً موثوقًا به إلى الكهرباء القابلة للتموين والمياه النظيفة والخدمات الرقمية. مليارات الدولارات من الاستثمارات الجديدة سوف تتدفق إلى قطاعات مختلفة من الاقتصاد الفلسطيني. ستزيد الشركات من فرص الوصول إلى رأس المال والأسواق في الضفة الغربية وسيتم ربط غزة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك مصر وإسرائيل والأردن ولبنان. إن النمو الاقتصادي الناتج لديه القدرة على إنهاء أزمة البطالة الحالية وتحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مركز للفرص.

المبادرة الثانية ستمكّن الشعب الفلسطيني من تحقيق طموحاته. من خلال خيارات التعليم الجديدة المستندة إلى البيانات في المنزل، ومنصات التعليم الموسعة عبر الإنترنت، وزيادة التدريب المهني والتقني، واحتمال التبادلات الدولية، ستعزز هذه المبادرة وتوسع مجموعة متنوعة من البرامج التي تحسن بشكل مباشر من رفاهية الشعب الفلسطيني. سيعزز النظام التعليمي الفلسطيني ويضمن أن الطلاب يمكنهم تحقيق أهدافهم الأكاديمية والاستعداد للقوى العاملة.

بنفس القدر من الأهمية، سيتم تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية عالية الجودة بشكل كبير، حيث سيتم تزويد المستشفيات والعيادات الفلسطينية بأحدث تقنيات ومعدات الرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفرص الجديدة للأنشطة الثقافية والترفيهية ستحسن نوعية حياة الشعب الفلسطيني. من الحدائق والمؤسسات الثقافية إلى المنشآت والمكتبات الرياضية، ستثري مشاريع هذه المبادرة الحياة العامة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

ستعمل المبادرة الثالثة على تعزيز الحكم الفلسطيني، وتحسين قدرة القطاع العام على خدمة مواطنيه وتمكين نمو القطاع الخاص. ستدعم هذه المبادرة القطاع العام في إجراء التحسينات والإصلاحات اللازمة لتحقيق نجاح اقتصادي طويل الأجل. إن الالتزام بدعم حقوق الملكية، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للشركات، واعتماد هيكل ضريبي موجه نحو النمو، وقابل للتنفيذ، وتطوير أسواق رأس المال القوية، سيزيد من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. يضمن الفرع القضائي العادل والمستقل حماية البيئة المؤيدة للنمو وازدهار المجتمع المدني. ستساعد الأنظمة والسياسات الجديدة في تعزيز شفافية الحكومة ومساءلتها. سيعمل الشركاء الدوليون على القضاء على تبعية الجهات المانحة للقطاع العام الفلسطيني ووضع الفلسطينيين على مسار لتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل. سيتم تحديث المؤسسات وجعلها أكثر كفاءة لتسهيل تقديم الخدمات الأساسية بشكل أكثر فعالية للمواطنين. وبدعم من القيادة الفلسطينية، يمكن لهذه المبادرة أن تستهل حقبة جديدة من الرخاء والفرص للشعب الفلسطيني وإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات اللازمة لتحقيق التحول الاقتصادي الناجح.

هذه المبادرات الثلاث هي أكثر من مجرد رؤية لمستقبل واعد للشعب الفلسطيني. كما أنها الأساس لخطة قابلة للتنفيذ. سيتم وضع رأس المال الذي يتم جمعه من خلال هذا الجهد الدولي في صندوق جديد يديره بنك تنمية متعدد الأطراف قائم. سوف تحمي ضمانات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد والشرطية الاستثمارات وتضمن تخصيص رأس المال بكفاءة وفعالية. ستعمل قيادة الصندوق مع المستفيدين لوضع الخطوط العريضة للإرشادات السنوية للاستثمار والأهداف الإنمائية وإصلاحات الحوكمة التي ستدعم تنفيذ المشروع في المجالات المحددة ضمن برنامج "السلام إلى الازدهار". سيتم توزيع المنح والقروض الميسرة وغير ذلك من الدعم على المشروعات التي تفي بالمعايير المحددة من خلال عملية مبسطة ستمكّن من المرونة والمساءلة.

بالإضافة إلى اشتراط امتثال دولة فلسطين من جميع النواحي لاتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، فإن السلام على الازدهار سيكون مشروطاً بما يلي:

(1) قيام دولة فلسطين بإنشاء مؤسسات مالية شفافة ومستقلة وجديرة بالائتمان قادرة على الانخراط في معاملات السوق الدولية في نفسه مثل المؤسسات المالية للديمقراطيات الغربية؛

 (2) إنشاء نظام حكم مناسب لضمان الاستخدام السليم للأموال،

و (3) إنشاء نظام قانوني يحمي الاستثمارات ويعالج التوقعات التجارية.

ستعمل الولايات المتحدة مع السلطة الفلسطينية لتحديد المشاريع الاقتصادية الخاصة بالقدس ودمج هذه المشاريع في برنامج "السلام إلى الازدهار".

ستمكّن الخطة الاقتصادية الشعب الفلسطيني من بناء المجتمع الذي يتطلع إلى تأسيسه لأجيال. سوف يسمح للفلسطينيين بتحقيق مستقبل أفضل ومتابعة أحلامهم. نحن على ثقة من أن المجتمع الدولي سيدعم هذه الخطة. في نهاية المطاف، تكمن سلطة تنفيذه في أيدي الشعب الفلسطيني.

# القسم السابع

# الأمن

تم تصميم هذه الرؤية لتمكين الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش في سلام والحد من خطر الإرهاب.

من غير الواقعي مطالبة دولة إسرائيل بتقديم تنازلات أمنية قد تعرض حياة مواطنيها للخطر.

يوفر الملحق 2 أ مخططًا عامًا لبعض التحديات الأمنية الحادة التي تواجه دولة إسرائيل. الهدف من هذه الرؤية هو تمكين الأطراف من مواجهة تلك التحديات الأمنية وتمكين دولة فلسطين من تحمل أكبر قدر ممكن من مسؤولياتها الأمنية بأسرع ما يمكن في جميع أنحاء دولة فلسطين.

تدرس هذه الرؤية تسهيل التنسيق الأمني ​​الوثيق بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، إلى جانب المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية. يحدد هذا القسم أفضل طريق لتحقيق هذا الهدف بشكل واقعي. وإذا كان المستوى المناسب من التنسيق الأمني ​​لا يمكن تحقيقه، فإن أمن دولة إسرائيل محمي بموجب هذه الرؤية.

تنفق كل دولة مبلغًا كبيرًا من المال على دفاعها عن التهديدات الخارجية. لن تتحمل دولة فلسطين مثل هذه التكاليف، لأن دولة إسرائيل ستتحملها. هذه فائدة كبيرة لاقتصاد دولة فلسطين حيث أن الأموال التي سيتم إنفاقها على الدفاع يمكن توجيهها بدلاً من ذلك إلى الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية وغيرها من الأمور لتحسين رفاهية الفلسطينيين.

عند توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ستحافظ دولة إسرائيل على المسؤولية الأمنية الغالبة لدولة فلسطين، مع التطلع إلى أن يكون الفلسطينيون مسؤولين عن أكبر قدر ممكن من أمنهم الداخلي، وفقًا لأحكام هذه الرؤية. ستعمل دولة إسرائيل بشكل جدي لتقليل أثرها الأمني ​​في دولة فلسطين وفقًا للمبدأ القائل بأنه كلما قامت دولة فلسطين بعمل المزيد، قل ما يتعين على دولة إسرائيل القيام به. ستناقش دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية إلى أي مدى، إن أمكن، تستطيع المملكة الأردنية الهاشمية مساعدة دولة إسرائيل ودولة فلسطين فيما يتعلق بالأمن في دولة فلسطين.

يتم توضيح معايير الأداء الأمني ​​الفلسطيني ("معايير الأمن") بشكل عام في الملحق 2B.

بما أن دولة فلسطين تجتمع وتحتفظ بالمعايير الأمنية، فإن مشاركة دولة إسرائيل في الأمن داخل دولة فلسطين ستقل. لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين مصلحة مشتركة في تعظيم القدرة الفلسطينية في أسرع وقت ممكن. ستواصل الولايات المتحدة وإسرائيل عملهما لتعزيز قدرات PASF.

ستعمل دولة إسرائيل على زيادة التعاون المشترك مع قوى أمن السلطة الفلسطينية للمساعدة في بناء قدراتها على منع الإرهاب. سيتطلب تحقيق هذا الهدف بطريقة تعزز أمن كلا البلدين ما يلي:

1. تكون دولة فلسطين منزوعة السلاح بالكامل وتظل كذلك، كما هو موضح في الملحق 2C.
2. سيكون لدولة فلسطين قوات أمن قادرة على الحفاظ على الأمن الداخلي ومنع الهجمات الإرهابية داخل دولة فلسطين وضد دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية. تتمثل مهمة قوات الأمن في دولة فلسطين في النظام العام وإنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب (العمل مع دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية كما هو موضح أدناه)، وأمن الحدود (العمل مع دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، حسب الاقتضاء، وكما هو موضح أدناه)، وحماية الحكومات والشخصيات الأجنبية، والاستجابة للكوارث. هذه القدرات المحددة (1) لا يجوز لها أن (أ) تنتهك المبدأ القائل بأن دولة فلسطين في جميع أراضيها، بما في ذلك غزة، ستكون وستبقى منزوعة السلاح بالكامل أو (ب) أن تنتهك المسؤولية الأمنية الغالبة لدولة إسرائيل، و (2) سيتم الاتفاق عليها من قبل دولة فلسطين ودولة إسرائيل.
3. يهدف هذا البروتوكول الأمني ​​إلى ان يكون مستمرا ما لم يكن هناك اتفاق مختلف بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين.

على مدار سنوات عديدة، دعمت الولايات المتحدة جهود السلطة الفلسطينية لمكافحة الإرهاب. لقد أسست هذه الشراكة أساسًا للثقة تأمل هذه الرؤية أن تبني عليه. تستند هذه الرؤية إلى اعتقاد وتوقع أن تواصل دولة فلسطين هذه الجهود وتعمل على تعزيزها. بمجرد أن تقرر دولة إسرائيل أن دولة فلسطين أبدت نية واضحة وقدرة مستدامة لمحاربة الإرهاب، سيتم إطلاق برنامج تجريبي في جزء من الضفة الغربية من دولة فلسطين، يتم تعيينه من قبل دولة إسرائيل، لتحديد ما إذا كانت دولة فلسطين قادرة على الوفاء بالمعايير الأمنية. إذا نجحت دولة فلسطين في الحفاظ على معايير الأمن في المنطقة التجريبية المعينة، فسيتم توسيع البرنامج التجريبي ليشمل مناطق أخرى داخل دولة فلسطين أيضًا.

ستساعد الولايات المتحدة في دعم دولة فلسطين للوفاء بالمعايير الأمنية والحفاظ عليها. أثناء المفاوضات، يحاول الطرفان، بالتشاور مع الولايات المتحدة، إنشاء مقاييس أولية غير ملزمة مقبولة فيما يتعلق بالمنطقة التجريبية الأولية التي تكون مقبولة من قبل دولة إسرائيل، ولا تقل عن المقاييس المستخدمة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية أو جمهورية مصر العربية (أيهما أكثر صرامة) فيما يتعلق بمعايير الأمن. نظرًا لتطور تهديدات الأمن يُقصد باستخدام المقاييس اشترشادا بها ولن تكون ملزمة. ومع ذلك، فإن إنشاء مثل هذه المقاييس غير الملزمة يأخذ بالاعتبار الحد الأدنى من المعايير الإقليمية ويتيح لدولة فلسطين أن تفهم بشكل أفضل الأهداف الدنيا المتوقع تحقيقها.

إذا فشلت دولة فلسطين في تلبية جميع أو أي من معايير الأمن في أي وقت، فإن دولة إسرائيل سيكون لها الحق في عكس العملية المذكورة أعلاه. ستزداد البصمة الأمنية لدولة إسرائيل في كل أو أجزاء من دولة فلسطين نتيجة لتصميم دولة إسرائيل لاحتياجاتها الأمنية الموسعة والوقت اللازم لمعالجتها.

في ظل الواقع الجديد للسلام، سيعزز الطرفان تنسيقهما الأمني ​​الثنائي من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار والتنفيذ السلس لاتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني.

كتدبير مكمل للتنسيق الأمني ​​الثنائي، سيتم إنشاء لجنة لمراجعة الأمن ("لجنة المراجعة") تتألف من ممثلين أمنيين تعينهم دولة إسرائيل ودولة فلسطين والولايات المتحدة. سيتم الموافقة على ممثل الولايات المتحدة من قبل دولة إسرائيل ودولة فلسطين. ستعمل لجنة المراجعة، التي ستجتمع كل 6 أشهر، كمنتدى لدعم تعزيز وصيانة القدرات الأمنية لدولة فلسطين نحو تلبية معايير الأمن والحفاظ عليها (انظر الملحق 2 ب)، لمراجعة مسائل السياسة المتعلقة بـالتقدم المحرز في تنفيذ معايير الأمن والمحافظة عليها، وتسهيل التغييرات الضرورية في البنية التحتية والاستثمارات ذات الصلة (من قبل الصندوق الدولي) على أرض الواقع.

تتقاسم دولة إسرائيل ودولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية مصلحة مشتركة في منع جميع أشكال النشاط العسكري أو المتطرف أو الإرهابي أو الإجرامي من الحصول على قاعدة لعملياتها أو بأي طريقة من زعزعة الاستقرار لدولة فلسطين أو جيرانها. سوف تساهم دولة فلسطين الآمنة المنزوعة السلاح والمسالمة في تلبية الاحتياجات الأمنية لكلا الطرفين وفي الأمن الإقليمي، وكذلك في الرخاء الاقتصادي. تعزيزا لأمنها الداخلي ولتعزيز مصالحها المشتركة، ستشارك دولة فلسطين ودولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية في تعاون شامل ودائم بين هذه الدول.

توصي الولايات المتحدة بتشكيل لجنة أمنية إقليمية . تكون مهمة اللجنة مراجعة السياسات والتنسيق الإقليميين لمكافحة الإرهاب. من الناحية المثالية، سوف تشمل اللجنة ممثلين أمنيين من الولايات المتحدة ودولة إسرائيل ودولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

تحتفظ دولة إسرائيل بمحطة واحدة على الأقل للإنذار المبكر في دولة فلسطين على النحو المحدد في الخريطة المفاهيمية، والتي ستديرها قوات الأمن الإسرائيلية. سيتم ضمان وصول الأمن الإسرائيلي دون انقطاع من وإلى أي محطة الإنذار المبكر.

ستعتمد دولة إسرائيل إلى أقصى حد ممكن، وفقًا لما تحدده دولة إسرائيل فقط، على المنطاد والطائرات بدون طيار والمعدات الجوية المماثلة لأغراض أمنية من أجل الحد من البصمة الأمنية الإسرائيلية داخل دولة فلسطين.

على الرغم من أن كل طرف سيكون مسؤولاً عن وضع قواعد تقسيم المناطق وإصدار تصاريح البناء في بلدانهم، فإن تقسيم المناطق وتخطيط دولة فلسطين في المناطق المتاخمة للحدود بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحدود بين القدس (لإسرائيل) والقدس (لفلسطين) ستخضع لمسؤولية أمنية طاغية لدولة إسرائيل.

تؤدي الخطة الأمنية الموضحة في هذا القسم إلى توفير مليارات الدولارات للجهات المانحة الدولية بدلاً من إنشاء قوة أمنية جديدة متعددة الجنسيات تتألف من قوات من الولايات المتحدة و / أو دول أخرى.

سيعمل الطرفان معًا، بحسن نية، في الأمور الأمنية، لحماية الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

# **القسم الثامن**

# **المعابر**

لقد قلل خطر الإرهاب الثقة وأبطأ حركة البضائع والأشخاص في جميع أنحاء المنطقة. الهدف من هذه الرؤية هو الحصول على تدفق سريع للبضائع والأفراد عبر الحدود في نظام معابر كفء بشكل كبير لا يهدد الأمن.

ستعمل دولة إسرائيل عن كثب مع المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ودولة فلسطين على مواصلة تحسين النظام لجميع المعابر الحدودية. سيتم تنفيذ نظام المعابر الحدودية بطريقة تجعل الدور الأمني ​​لدولة إسرائيل مرئيا بحده الأدنى. وفقًا لما يسمح به القانون، يجب على أفراد الأمن في هذه المعابر ارتداء ملابس مدنية دون تحديد الدولة التابعين لها.

يجتمع مجلس المشرفين (مجلس المعابر) المكون من ثلاثة إسرائيليين وثلاثة فلسطينيين وممثل للولايات المتحدة كل ثلاثة أشهر لمعالجة المخاوف المتعلقة بالمعابر. وسيتم الاتفاق على ممثل الولايات المتحدة من قبل كل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل. ليس الغرض من مجلس المعابر التدخل في التدابير الأمنية عند المعابر، وإنما إيجاد طرق بناءة لتحسين تدفق ومعاملة الأشخاص الذين يستخدمون المعابر. أثناء المفاوضات، ستقوم الأطراف بوضع بروتوكول يتم بموجبه التعامل مع الأشخاص الذين لديهم شكاوى بشأن معاملتهم في المعابر التي لم يتم حلها بين الطرفين من خلال مجلس المعابر. سيضع مجلس المعابر أهدافًا ومقاييس يمكن من خلالها قياس ما إذا كان يحقق أهدافه أم لا. سيقدم مجلس المعابر كل عام وبشكل مباشر إلى حكومات كل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، تقريراً عن الأداء والتوصيات غير الملزمة لإجراء التحسينات، إلى جانب الأهداف للسنة التالية.

يعبر جميع الأشخاص والبضائع الحدود إلى دولة فلسطين من خلال المعابر الحدودية الخاضعة للتنظيم والتي ستراقبها دولة إسرائيل. يحق للمعابر الحدودية الإسرائيلية، التي تستخدم أحدث تقنيات المسح الضوئي والتصوير، أن تؤكد أنه لن يُسمح بدخول أسلحة فلسطين أو الأسلحة ذات الاستخدام المزدوج أو غيرها من المواد ذات الصلة بالمخاطر الأمنية إلى دولة فلسطين. إذا تم رفض دخول أي عنصر، فسيتم أيضًا حظر تصديره من دولة إسرائيل إلى دولة فلسطين لتجنب إنشاء ميزة تنافسية للشركات الإسرائيلية. إلى أي حد النزاع

وان هناك تخوف من ان يخلق هذا الرفض ميزة تنافسية أم لا، سيحال هذا النزاع إلى مجلس المعابر. تتمتع دولة فلسطين بسلطة تطوير سياستها التجارية المستقلة الخاصة بها لمنع استيراد أي مادة إلى دولة فلسطين لأغراض اقتصادية أو قانونية.

سيتم بذل كافة الجهود لمحاربة الإرهاب مع السماح بحد أقصى لمتابعة التطور الاقتصادي في دولة فلسطين، لتخفيف تكلفة الإنتاج إذا تم اعتبار المادة الخام أو المكون الفرعي للعنصر الناتج بشكله النهائي أمرًا خطيرًا ويجب التحكم في استيراده إلى دولة فلسطين . بدلاً من حظر عنصر الاستخدام المزدوج، يجب بذل كل جهد لتطوير تدابير مراقبة النقل والتخزين والاستخدام النهائي لمنع تحويل المكونات الخطرة للاستخدام غير المشروع. يُسمح فقط للأفراد والشركات الذين تم فحصهم أمنيا بنقل وتخزين واستخدام العناصر ذات الاستخدام المزدوج وسيتم استخدام التدابير المناسبة لضمان عدم استخدام المواد الخام أو المكونات الفرعية ذات الاستخدام المزدوج لإنتاج الأسلحة.

فيما يتعلق بالتعامل مع الأشخاص في جميع المعابر، أثناء المفاوضات، ستحاول الأطراف، بالتشاور مع الولايات المتحدة، إنشاء مقاييس أولية غير ملزمة مقبولة لهم ولا تقل بأي حال عن المقاييس المستخدمة من قبل أي من المملكة الأردنية الهاشمية أو جمهورية مصر العربية (أيهما أكثر صرامة). نظرًا لتطور تهديدات الأمان، يُقصد باستخدام المقاييس كدليل ولن تكون ملزمة. ومع ذلك، فإن إنشاء مثل هذه المقاييس غير الملزمة سيسمح للأطراف بتحقيق تعامل عملي وكفء آمن للأشخاص في جميع المعابر، مع مراعاة الحد الأدنى من المعايير الإقليمية. ليس في هذا القسم ما يقوض المبادئ المنصوص عليها في الملحق 2C.

# **القسم التاسع**

# **معايير غزة**

ظل سكان غزة يعانون منذ فترة طويلة تحت الحكم القمعي لحماس. لقد تم استغلالهم كرهائن ودروع بشرية، وأُخضعوا للتخويف. لقد خذلك حماس أهل غزة وحولت أموالاً تخص الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك الأموال المقدمة من المانحين الدوليين، لمهاجمة دولة إسرائيل، بدلاً من استخدام هذه الأموال لتحسين حياة أهل غزة.

كان انسحاب إسرائيل من غزة قبل 15 عامًا يقصد به تعزيز السلام. وبدلاً من ذلك، سيطرت حماس، وهي جماعة إرهابية معترف بها دوليًا على انها كذلك، على المنطقة، وزادت من الهجمات على إسرائيل، بما في ذلك إطلاق آلاف الصواريخ. تحت قيادة حماس، عانى سكان غزة من الفقر المدقع والحرمان. بعد سنوات من التقدم، يشعر مجتمع المانحين بالإرهاق ويحجم عن القيام باستثمارات إضافية طالما أن هيكلية الحكم في غزة يديرها إرهابيون يجرونها الى مواجهات تؤدي إلى مزيد من الدمار والصعوبات لشعب غزة. يمكن كسر هذه الحالة إذا توحد المجتمع الدولي لاتخاذ مسار جديد.

لن تنفذ دولة إسرائيل التزاماتها بموجب اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني إلا إذا:

     (أ)

1. سيطرت السلطة الفلسطينية أو أي هيئة وطنية أو دولية أخرى مقبولة لدى دولة إسرائيل بالكامل على غزة، بما يتمشى مع الفقرة (ب) (2) أدناه؛
2. تم نزع سلاح حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وجميع الميليشيات والمنظمات الإرهابية الأخرى في غزة
3. كانت غزة منزوعة السلاح تماما.

خلال المفاوضات، سوف يتفق الطرفان على إطار زمني للالتزام بالعناصر من (أ) (1) إلى (3) أعلاه.

(ب)

1. إذا لم تنجح الجهود السابقة لإعادة جميع الأسرى الإسرائيليين وبقايا الجنود الإسرائيليين، فعند توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، يجب إعادة جميع الأسرى الإسرائيليين ورفاتهم.
2. إذا أرادت حماس أن تلعب أي دور في الحكومة الفلسطينية، فيجب عليها الالتزام بمسار السلام مع دولة إسرائيل من خلال تبني مبادئ اللجنة الرباعية، والتي تتضمن الاعتراف الصريح بدولة إسرائيل، والالتزام باللاعنف، وقبول الاتفاقات السابقة. والالتزامات بين الأطراف، بما في ذلك نزع سلاح جميع الجماعات الإرهابية. تتوقع الولايات المتحدة ألا تضم ​​حكومة دولة فلسطين أيًا من أعضاء حماس أو الجهاد الإسلامي الفلسطيني أو بدائل لها، ما لم يكن تم الالتزام بكل ما سبق.

يجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لتقديم تعويض في شكل استثمارات كبيرة من أجل تجريد قطاع غزة من السلاح بشكل كامل وليكون قابل للتحقق.

حالما يتم استيفاء هذه المعايير، ستكون الرؤية الاقتصادية جاهزة للتنفيذ في نهج تدريجي يتم من خلاله إطلاق شرائح من الاستثمار ومساعدات بناء الدولة مع تحقيق المحطات حسب ما سلف.

يشار إلى جميع المعايير المذكورة في هذا القسم بعنوان "معايير غزة" في هذه الرؤية باسم "معايير غزة".

# **القسم العاشر**

# **منطقة التجارة الحرة**

مع مراعاة الاتفاق مع المملكة الأردنية الهاشمية، سيتم إنشاء منطقة تجارة حرة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين لتسريع التعاون الاقتصادي بين البلدين.

سيتم الاتفاق على موقع وحجم منطقة التجارة الحرة من قبل الأطراف حتى لا تتداخل منطقة التجارة الحرة مع استخدام الأراضي الحالي في المنطقة ومتطلبات الأمن اللازمة. سيتم تصدير البضائع من منطقة التجارة الحرة باستخدام مطار يقع في المملكة الأردنية الهاشمية.

# **القسم الحادي عشر**

# **اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية**

ستواصل الولايات المتحدة تقديم اعفاء للرسوم الجمركية للسلع القادمة من جميع المناطق التي تتمتع بهذه المعاملة اليوم، وستتفاوض بشأن اتفاقية تجارة حرة مع دولة فلسطين. تأمل الولايات المتحدة أن تسعى دول أوروبا والشرق الأوسط وأماكن أخرى إلى توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دولة فلسطين.

# **القسم الثاني عشر**

# **مرافق الموانئ**

يعتبر النقل أمرًا مهمًا للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي والاندماج في السوق الاقتصادية العالمية. في الوقت الحالي، تعد تكلفة البضائع التي ينتجها الشعب الفلسطيني مرتفعة بشكل خاص بسبب تحديات النقل. أدى نقص الموانئ إلى رفع تكاليف النشاط الاقتصادي الفلسطيني. رغم أن دولة فلسطين ستشمل غزة، فإن التحديات الأمنية تجعل بناء ميناء في غزة مشكلة بالنسبة للمستقبل المنظور. تأمل هذه الرؤية في تعزيز النشاط الاقتصادي الفلسطيني وحماية الأمن الإسرائيلي وتوفير مسار لدولة فلسطين حتى يكون لها ميناء خاص بها في غزة في المستقبل.

**إسرائيل**

ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين باستخدام وإدارة المنشآت المخصصة في موانئ حيفا وأسدود، دون المساس ووبلا جدال بسيادة دولة إسرائيل في كلا الموقعين. الغرض من مرافق الموانئ المخصصة هذه هو أن تستفيد دولة فلسطين اقتصاديًا من الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط​​، دون المساس بأمن دولة إسرائيل.

سيقتصر دور دولة إسرائيل في مرافق الموانئ المخصصة هذه على الوظائف الأمنية التي ستضمن أن جميع البضائع المنقولة من وإلى مرافق الموانئ المخصصة هذه لا تشكل تهديدًا لدولة إسرائيل. ستكون الترتيبات الأمنية في مرافق الموانئ المخصصة هذه مماثلة لترتيبات المعابر الحدودية الدولية الأخرى التي تديرها دولة إسرائيل.

لن يتم استخدام مرافق الموانئ المخصصة هذه إلا عن طريق سفن الشحن. سوف تساعد دولة إسرائيل دولة فلسطين على إنشاء نظام نقل سريع المسار يسمح لدولة فلسطين بنقل جميع البضائع من منشآت الموانئ المخصصة إلى دولة فلسطين، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية لدولة إسرائيل.

ستكون دولة فلسطين مسؤولة عن تحصيل وجمع جميع الضرائب المرتبطة بالبضائع التي تدخل مرافق الموانئ المخصصة هذه. جميع الضرائب التي يتم تحصيلها على البضائع المراد نقلها إلى دولة فلسطين هي ملك لدولة فلسطين.

ستتعاون دولة إسرائيل ودولة فلسطين بطريقة منصفة مع بعضها البعض فيما يتعلق بالترابط من وإلى الموانئ. سيساعد الطرفان بعضهما البعض أيضًا فيما يتعلق بالعمليات المدنية المشتركة عند الحاجة في حالات الطوارئ (مثل الحريق والفيضانات وما إلى ذلك).

تخضع مرافق الموانئ المخصصة وجميع السفن التي تستخدم مرافق الموانئ المخصصة للقوانين الإسرائيلية المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القوانين البيئية وقوانين العمل، ولا تنتهك أي اتفاقات تعرفة قائمة.

ستستخدم مرافق الميناء المخصصة الميناء الإسرائيلي الحالي، بالإضافة إلى مرافق الدعم الإسرائيلية الحالية لتزويد السفن بالوقود وإصلاحها. تدخل دولة إسرائيل ودولة فلسطين في اتفاق تكون بموجبه دولة فلسطين قادرة على استخدام هذه المرافق بطريقة منصفة. ستقوم دولة فلسطين بدفع حصتها العادلة من التكاليف لصيانة وإصلاح جميع المنشآت المشتركة. ومع ذلك، لن تكون هناك رسوم تأجير مستحقة الدفع من قبل دولة فلسطين لدولة إسرائيل لاستخدام أو ربط هذه المرافق المخصصة للميناء.

**الأردن**

مع مراعاة موافقة المملكة الأردنية الهاشمية، يجوز لدولة فلسطين استخدام وإدارة مرفق مخصص في ميناء العقبة، دون الإخلال بسيادة المملكة الأردنية الهاشمية بلا منازع في ميناء العقبة. سيكون الغرض من مرفق الميناء المخصص أن تستفيد دولة فلسطين اقتصاديًا من الوصول إلى البحر الأحمر، دون المساس بأمن المملكة الأردنية الهاشمية.

يقتصر دور المملكة الأردنية الهاشمية في مرفق الميناء المخصص على المهام الأمنية التي ستضمن أن جميع البضائع المنقولة من وإلى مرفق الميناء المخصص لا تشكل تهديدًا للمملكة الأردنية الهاشمية. ستكون الترتيبات الأمنية في منشأة الميناء المخصصة مماثلة لترتيبات المعابر الحدودية الدولية الأخرى التي تديرها المملكة الأردنية الهاشمية.

لن يتم استخدام مرفق الميناء المخصص إلا بواسطة سفن الشحن. ستساعد المملكة الأردنية الهاشمية دولة فلسطين في إنشاء نظام نقل سريع يسمح لدولة فلسطين بنقل جميع البضائع من مرفق الميناء المخصص إلى دولة فلسطين، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية للمملكة الأردنية الهاشمية.

ستكون دولة فلسطين مسؤولة عن تحصيل وجمع جميع الضرائب المرتبطة بالبضائع الداخلة إلى مرفق الميناء المخصص. جميع الضرائب التي يتم تحصيلها على البضائع المراد نقلها إلى دولة فلسطين هي ملك لدولة فلسطين.

ستتعاون المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين بطريقة منصفة مع بعضها البعض فيما يتعلق بالمرور داخل الميناء وخارجه. سيساعد الطرفان بعضهما البعض أيضًا فيما يتعلق بالعمليات المدنية المشتركة عند الحاجة في حالات الطوارئ (الحرائق، الفيضانات، إلخ).

يخضع مرفق الميناء المخصص وجميع السفن التي تستخدم مرفق الميناء المخصص للقوانين الأردنية المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القوانين البيئية وقوانين العمل، ولا تنتهك أي من الاتفاقيات المعمول بها للتعرفة.

سوف يستخدم مرفق الميناء المخصص الميناء الأردني الحالي، بالإضافة إلى مرافق الدعم الأردنية الحالية للتزود بالوقود وإصلاح السفن. تدخل المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين في اتفاقية تكون بموجبها دولة فلسطين قادرة على استخدام هذه التسهيلات بطريقة منصفة. ستقوم دولة فلسطين بدفع حصتها العادلة من التكاليف لصيانة وإصلاح جميع المنشآت المشتركة. يحق للمملكة الأردنية الهاشمية أن تفرض رسوم استئجار مناسبة، تدفعها دولة فلسطين إلى المملكة الأردنية الهاشمية لاستخدام مرفق الموانئ المخصص وما يتعلق به.

**ميناء غزة المحتمل والمطار المحتمل لغزة**

بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وفرضية الرضا الكامل للايفاء بمعايير غزة، يكون لدولة فلسطين الحق، رهنا بما يرضي المتطلبات الأمنية والبيئية لدولة إسرائيل إنشاء جزيرة صناعية على ساحل غزة لتطوير ميناء لخدمة غزة ("ميناء غزة")، وكذلك مطار للطائرات الصغيرة. سيتم تحديد تفاصيل هذا (أو المواقع البديلة لميناء غزة والمطار الصغير) خلال المفاوضات. في هذا الوقت، إن تم ذلك، عند تطوير ميناء غزة، لن تتمتع دولة فلسطين بعد الآن بحقوق استخدام منشآت الموانئ المخصصة في (1) حيفا وأسدود، ما لم توافق دولة إسرائيل على ذلك، و (2) العقبة، ما لم توافق عليها المملكة الأردنية الهاشمية.

# **القسم الثالث عشر**

# **منطقة منتجع البحر الميت**

ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين بتطوير منطقة منتجع في شمال البحر الميت دون الإخلال بسيادة دولة إسرائيل في هذا الموقع، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سيادة إسرائيل على الخط الساحلي. لن يؤدي وجود منطقة منتجع فلسطيني على طول ساحل البحر الميت إلى تغيير ترتيبات التوزيع بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل للموارد الطبيعية في البحر الميت. ستقيم دولة إسرائيل ودولة فلسطين طريقًا يسمح للفلسطينيين بالسفر من دولة فلسطين إلى منطقة المنتجع هذه، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية.

# **القسم الرابع عشر**

# **معالجة المياه والصرف الصحي**

يعترف الطرفان بحقوق المياه المتبادلة ويوافقان على المشاركة القائمة بشكل منصف على مصادر المياه عبر الحدود والتعاون في توفير مصادر إضافية من خلال التقنيات الحالية والناشئة. سيتم إدارة طبقات المياه الجوفية المشتركة للاستخدام المستدام لمنع الإضرار بنوعية المياه الجوفية أو إتلاف طبقات المياه الجوفية من خلال الإفراط في الاستخراج. سيتم النظر في الظروف الهيدرولوجية والمناخية، من بين عوامل أخرى، عند إدارة الاستخراج. سيعطي الطرفان الأولوية للاستثمار في تحلية المياه وغيرها من التقنيات الناشئة لإنتاج كميات إضافية كبيرة من المياه لجميع الاستخدامات والسعي المشترك لتوفير المياه المتاحة بسهولة وبأسعار معقولة لكلا الطرفين. يتفق الطرفان أيضًا على تركيز الاستثمار في معالجة المياه العادمة وإعادة تدوير المياه العادمة وإعادة استخدامها للسيطرة على تلوث المياه الجوفية المشتركة وتقليلها. سيعمل الطرفان معًا بحسن نية لإدارة التفاصيل فيما يتعلق بقضايا معالجة المياه والمياه العادمة.

# **القسم الخامس عشر**

# **السجناء**

ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الإداريين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، باستثناء (1) المدانين بالقتل أو الشروع في القتل، (2) المدانون بتهمة التآمر لارتكاب القتل (يشمل القتل في كل حالة القتل عن طريق الإرهاب) و (3) المواطنين الإسرائيليين. سيتم إطلاق سراح السجناء (بخلاف ما هو موضح في البنود (1) و (2) و (3) على مرحلتين للسماح بالنقل وإعادة التوطين بشكل منظم. سيصبح جميع السجناء الذين أطلق سراحهم مواطنين في دولة فلسطين. لتجنب الشك، لن يتم إطلاق سراح السجناء الموصوفين في البنود (1) و (2) و (3) أعلاه بموجب شروط اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

* المرحلة الأولى، ستحدث مباشرة بعد توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ستشمل القاصرين والنساء والسجناء الذين تزيد أعمارهم عن 50 عامًا والسجناء الذين يعانون من اعتلال صحتهم وأولئك الذين قضوا أكثر من ثلثي مدة العقوبة.
* سيتفق الطرفان على توقيت المرحلة الثانية، والتي ستشمل السجناء الباقين المؤهلين الذين قضوا أكثر من نصف مدة العقوبة.
* أي إفراج عن سجناء إضافيين سوف يعتمد على موافقة إسرائيل.
* كجزء من الاتفاق الخاص بالسجناء، ستوافق دولة إسرائيل على منح العفو لأولئك الفلسطينيين الذين ارتكبوا جرائم قبل التوقيع على اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، والذين يقيمون خارج دولة فلسطين، والذين تمت الموافقة على دخولهم إلى دولة فلسطين بموجب اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني. على الرغم من ما تقدم، لن يتم منح أي عفو عن أي فلسطيني موصوف في البنود (1) أو (2) أو (3) أعلاه، ولن يُسمح لهؤلاء الأفراد بالدخول إلى دولة فلسطين.
* سيُطلب من كل سجين يُفرج عنه أن يوقع على تعهد بتعزيز فوائد التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل مجتمعهم، وأن يتصرفوا على نحو يشبه التعايش. سيظل السجناء الذين يرفضون التوقيع على هذا التعهد مسجونين.
* لكل سجين يُفرج عنه الحق في طلب اللجوء في بلد ثالث.

لن يتم إطلاق سراح سجناء فلسطينيين أو محتجزين إداريين وفقًا لهذا القسم إذا لم تتم إعادة جميع الأسرى الإسرائيليين ورفاتهم إلى دولة إسرائيل.

# **القسم السادس عشر**

# **اللاجئون**

تسبب الصراع العربي الإسرائيلي في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود على حد سواء. شرد الصراع العربي الإسرائيلي تقريبا نفس العدد من اليهود والعرب. تم قبول جميع اليهود تقريبًا منذ ذلك الحين وإعادة توطينهم بشكل دائم في إسرائيل أو في بلدان أخرى حول العالم. لقد تم عزل العرب الذين نزحوا، بأعداد كبيرة للغاية، ومنعوا من العيش كمواطنين في العديد من البلدان العربية في المنطقة. على سبيل المثال، بعد عودة الحكومة الكويتية، بعد تحرير الولايات المتحدة وتحالفها لها، بدأت عملية تطهير منهجي للفلسطينيين من البلاد من خلال العنف والضغط الاقتصادي. انخفض عدد السكان الفلسطينيين في الكويت من 400000 قبل الغزو إلى حوالي 25000.

ظل الفلسطينيون بشكل جماعي محتجزين بقسوة في حالة من الغموض لإبقاء النزاع حياً. يتحمل إخوانهم العرب المسؤولية الأخلاقية لإدماجهم في بلادهم حيث تم دمج اليهود في دولة إسرائيل. إن إبقاء الشعب الفلسطيني في حالة من النسيان هي قضية واسعة الانتشار. على سبيل المثال، في لبنان، تعرض الفلسطينيون للتمييز ومُنعوا من دخول سوق العمل لعقود، حتى المولودين في لبنان. يُمنع معظمهم من امتلاك العقارات أو الدخول في وظائف مرغوب فيها، بما في ذلك تخصصات القانون والطب والهندسة. يُطلب من الفلسطينيين للحصول على عمل، الحصول على تصاريح عمل صادرة عن الحكومة، لكن قلة قليلة منها تُمنح للاجئين الفلسطينيين.

يجب أن ندرك أنه من بين جميع الدول العربية، حاولت المملكة الأردنية ببسالة العناية بالشعب الفلسطيني في الاردن. الاقتراحات التي تطالب بأن توافق دولة إسرائيل على استقبال اللاجئين الفلسطينيين، أو الوعد بعشرات المليارات من الدولارات كتعويض للاجئين، لم تكن واقعية ولم يتم تحديد مصدر تمويل موثوق به لتحقيقها. في الواقع، يكافح العالم لإيجاد أموال كافية لدعم أكثر من 70 مليون لاجئ ومشرد عالمي. على مدار العقود الماضية، التزمت الولايات المتحدة بدعم احتياجات اللاجئين الفلسطينيين، الذين عانوا بشكل كبير على مدى السنوات السبعين الماضية. من عام 1950 وحتى عام 2017، ساهمت الولايات المتحدة بحوالي 6.15 مليار دولار لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). في السنوات العشر الأخيرة وحدها، ساهمت الولايات المتحدة بحوالي 2.99 مليار دولار (3.16 مليار دولار في عام 2017)، وهو ما يمثل 28 ٪ من إجمالي المساهمات للأونروا. لسوء الحظ، عومل اللاجئون الفلسطينيون كبيادق في رقعة الشطرنج الأوسع في الشرق الأوسط، وبوعود فارغة لهم ولبلدانهم المضيفة. يجب إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين من أجل حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

كما عانى اللاجئون اليهود الذين أجبروا على الفرار من الدول العربية والإسلامية. استقر معظمهم في دولة إسرائيل واستقر بعضهم في أماكن أخرى. يجب أيضًا معالجة قضية اللاجئين اليهود، بما في ذلك التعويض عن الأصول المفقودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن دولة إسرائيل تستحق التعويض عن تكاليف استيعاب اللاجئين اليهود من تلك البلدان. يجب تنفيذ حل عادل ومنصف وواقعي للقضايا المتعلقة باللاجئين اليهود من خلال آلية دولية مناسبة منفصلة عن اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

تتصور هذه الرؤية أن قضية اللاجئين الفلسطينيين سيتم حلها على النحو التالي:

**الإطار العام**

ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على إنهاء والتحرر من جميع المطالبات المتعلقة بوضعية اللاجئ أو الهجرة. لن يكون هناك أي حق في العودة أو استيعاب لأي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل.

لكي تكون مؤهلاً للحصول على أي حقوق للاجئين بموجب اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، يجب أن يكون الأفراد في وضع اللاجئ المسجل لدى الأونروا، اعتبارًا من تاريخ إصدار هذه الرؤية. يتم استخدام الإشارة إلى تعريف الأونروا للاجئين فقط لتحديد مجموع المطالبين ولتزويد أمناء صندوق اللاجئين الفلسطينيين (كما هو موضح أدناه) بأوسع مرونة لتحديد منهجية التوزيع المناسبة، ولكن لا ينبغي جواز تفسيرها على أنها قبول من قبل الولايات المتحدة بأنه في حالة عدم وجود اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني، سيتم تحديد وضع اللاجئ بالرجوع إلى هذا التعريف، بما في ذلك اعتماد التعريف على أساس متعدد الأجيال ودائم. إن صلاحيات الأونروا، وتعريفها متعدد الأجيال لمن يمكن تعريف كلاجئ، أدى إلى تفاقم أزمة اللاجئين. تحت أي ظرف من الظروف، لن يكون الأفراد الذين استقروا بالفعل في مكان دائم (سيتم تحديده لاحقًا في اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية) مؤهلين لإعادة التوطين، وسيكونون مؤهلين فقط للحصول على تعويض كما هو موضح أدناه.

تتضمن هذه الخطة ثلاث خيارات للاجئين الفلسطينيين الذين يبحثون عن مكان إقامة دائم:

1. الاستيعاب في دولة فلسطين (مع مراعاة القيود الواردة أدناه)
2. الاندماج المحلي في البلدان المضيفة الحالية (رهنا بموافقة تلك البلدان) أو
3. قبول 5000 لاجئ كل عام، لمدة تصل إلى عشر سنوات (50000 لاجئ إجمالي)، في كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذين يوافقون على المشاركة في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين (رهنا بموافقة تلك الدول بشكل فردي على ذلك).

ستعمل الولايات المتحدة مع البلدان الأخرى لوضع إطار لتنفيذ هذه الخيارات، بما في ذلك مراعاة مباعث قلق وقيود البلدان المضيفة الحالية.

**إطار التعويضات والمساعدة**

ترى الولايات المتحدة أنه على الرغم من أن تعويض اللاجئين مهم ومرغوب فيه، فإن الأموال سيكون لها تأثير أكبر بكثير على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لدولة فلسطين وعلى اللاجئين أنفسهم إذا تم استخدامها لتنفيذ الخطة الاقتصادية لترامب. ستتلقى دولة فلسطين مساعدة كبيرة لتطوير جميع القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية الرئيسية. ستحصل المملكة الأردنية الهاشمية، التي دعمت اللاجئين الفلسطينيين بشكل مثير للإعجاب، على فوائد من خطة ترامب الاقتصادية. اللاجئون الفلسطينيون المقيمون بالفعل في دولة فلسطين وأولئك الذين ينتقلون إلى دولة فلسطين سيكونون مستفيدين بشكل مباشر من حزمة المساعدات والاستثمار الواسعة النطاق.

ومع ذلك، سنسعى لجمع أموال لتقديم بعض التعويضات للاجئين الفلسطينيين. سيتم وضع هذه الصناديق في صندوق ("صندوق اللاجئين الفلسطينيين") ليتم إدارته من قبل اثنين من الأمناء تعينهم دولة فلسطين والولايات المتحدة. سيقوم الأمناء بإدارة صندوق اللاجئين الفلسطيني وفقًا للمبادئ التي ستؤسس من قبل الأمناء وتوافق عليها دولة فلسطين والولايات المتحدة. سيعمل الأمناء بحسن نية على اعتماد منهجية توزيع لتعويض اللاجئين بشكل عادل وفقًا للأولويات التي حددها الأمناء وضمن المبلغ الإجمالي للأموال التي تم جمعها لصالح صندوق اللاجئين الفلسطينيين.

بمجرد تلقي الأمناء لطلبات اللاجئين وتحليلها، سيقومون بتخصيص الأموال في صندوق اللاجئين الفلسطيني للمطالبين بطريقة تعكس تلك الأولويات.

يجب التأكيد على أن العديد من اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط يأتون من بلدان مزقتها الحرب، مثل سوريا ولبنان المعادية للغاية لدولة إسرائيل. لمعالجة هذا القلق، سيتم تشكيل لجنة من الإسرائيليين والفلسطينيين لمعالجة هذه القضية ولحل النزاعات العالقة حول دخول اللاجئين الفلسطينيين في دولة فلسطين من أي مكان. تكون حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الهجرة إلى دولة فلسطين محدودة وفقًا للترتيبات الأمنية المتفق عليها.

علاوة على ذلك، يتم الاتفاق على معدل حركة اللاجئين من خارج غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطين من قبل الطرفين وتنظمه عوامل مختلفة، بما في ذلك القوى الاقتصادية وهياكل الحوافز، بحيث لا يتجاوز معدل الدخول أو يتجاوز او يطغى على تطوير البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين، أو يزيد من المخاطر الأمنية على دولة إسرائيل. كما يجب تعديل معدل الحركة هذا، حسب الاقتضاء، مع مرور الوقت.

عند توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، فإن وضع اللاجئ الفلسطيني سوف يتوقف عن الوجود، وسيتم إنهاء الأونروا وتحويل مسؤولياتها إلى الحكومات المعنية. جزء من خطة ترامب الاقتصادية سوف يستهدف استبدال مخيمات اللاجئين في دولة فلسطين بتطورات سكنية جديدة في دولة فلسطين. وبالتالي، فإن اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني سيؤدي إلى تفكيك جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وبناء مساكن دائمة.

# **القسم السابع عشر**

# **أساسيات الدولة الفلسطينية**

الانتقال إلى الدولة معقد ومحفوف بالمخاطر. لا يمكن للمنطقة استيعاب دولة أخرى فاشلة أو دولة أخرى غير ملتزمة بحقوق الإنسان أو بسيادة القانون. يجب على الدولة الفلسطينية، شأنها شأن أي دولة أخرى، أن تكافح جميع أشكال الإرهاب وأن تكون مسؤولة أمام جيرانها لتكون عضوًا منتجًا وغير مهدد في المجتمع الدولي. من الضروري أن يكون لدى دولة فلسطين ما يلزم من العناصر الأساسية لإعطائها احتمال كبير للنجاح من أجل مواطنيها وجيرانها في المستقبل.

تعد المعايير التالية بمثابة أساس لتكوين دولة فلسطينية ويجب تحديدها من قبل دولة إسرائيل والولايات المتحدة، بشكل مشترك، وان تتصرفا بحسن نية بعد التشاور مع السلطة الفلسطينية:

* يجب أن يكون الفلسطينيون قد طبقوا نظام حكم مع دستور أو نظام آخر لإرساء سيادة القانون الذي ينص على حرية الصحافة، والانتخابات الحرة والنزيهة، واحترام حقوق الإنسان للمواطنين، وحماية الحرية الدينية والأقليات الدينية لممارسة إيمانهم، والتطبيق الموحد والعادل للقانون والحقوق التعاقدية، والإجراءات القانونية الواجبة بموجب القانون، وقضاء مستقل مع ما يترتب على ذلك من عواقب قانونية وعقوبات قانونية مناسبة لانتهاكات القانون.
* يجب أن يكون للفلسطينيين مؤسسات مالية شفافة ومستقلة وجديرة بالائتمان قادرة على الانخراط في معاملات السوق الدولية بنفس الطريقة التي تتبعها المؤسسات المالية للديمقراطيات الغربية ذات الحوكمة المناسبة لمنع الفساد وضمان الاستخدام السليم لهذه الأموال، ونظام لحماية الاستثمارات ومعالجة التوقعات التجارية القائمة على السوق. يجب أن تفي دولة فلسطين بالمعايير الموضوعية المستقلة للانضمام إلى صندوق النقد الدولي.
* يجب أن يكون الفلسطينيون قد أنهوا جميع البرامج، بما في ذلك المناهج المدرسية والكتب المدرسية، التي تعمل على التحريض على الكراهية أو الخصومة تجاه جيرانها أو تشجيعها، أو التي تعوض أو تحفز النشاط الإجرامي أو العنيف.
* يكون للفلسطينيين سيطرة مدنية وإنفاذ القانون على جميع أراضيها ونزع سلاح سكانها.
* يجب أن يمتثل الفلسطينيون لجميع الشروط والأحكام الأخرى لهذه الرؤية.

ستعمل الولايات المتحدة ودولة إسرائيل وجميع الجيران الإقليميين بشكل مثمر وبحسن نية مع القيادة الفلسطينية لتقديم المساعدة اللازمة لتحقيق المعايير المذكورة أعلاه.

مع انتقالها إلى عصر حكم الدولة، ستستفيد القيادة الفلسطينية من الدعم الدولي في صياغة الأدوات السياسية واللوجستية للدولة.

يجب على المجتمع الدولي حشد جهد عالمي لمساعدة الفلسطينيين على تحقيق الحكم الرشيد. بحكم القرب الإقليمي، والترابط الثقافي والعلاقات الأسرية، تتمتع المملكة الأردنية الهاشمية بوضع جيد للعب دور متميز في تقديم هذه المساعدة في مجالات مثل القانون والطب والتعليم والخدمات البلدية والمحافظة التاريخية وبناء المؤسسات. بطريقة تتفق مع كرامة دولة فلسطين المستقبلية واستقلالها، ستقدم المملكة الأردنية الهاشمية مساعدة طويلة الأجل على أرض الواقع في تصميم المؤسسات والإجراءات ذات الصلة وتدريب الموظفين المعنيين. سيكون الهدف من هذه المساعدة مساعدة الفلسطينيين على بناء مؤسسات قوية ومحكومة جيدًا.

سيتم تشجيع الدول الأخرى على تقديم المساعدة للفلسطينيين في المناطق التي لديهم خبرة خاصة أو تجارب فيها. يدرك المجتمع الدولي أن تنفيذ هذه الرؤية سوف يستلزم توسيع نطاق قدرة الحكومة الفلسطينية وقدرتها على تقديم الخدمات لأشخاص إضافيين في منطقة أوسع. سيقدم المجتمع الدولي المساعدة الفنية عبر مجموعة الخدمات التي ستحتاج الحكومة الفلسطينية إلى تقديمها، بما في ذلك الأمن. سوف يركز المانحون بشكل خاص على تطوير البنية التحتية والمعدات والقدرة على التنقل والاتصال لضمان قدرة الحكومة الفلسطينية على مراقبة دولة فلسطين في المستقبل بشكل مهني.

بمجرد الانتهاء من هذه التدابير، ستشجع الولايات المتحدة الدول الأخرى على الترحيب بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في المنظمات الدولية. ومع ذلك، لا يجوز لدولة فلسطين الانضمام إلى أي منظمة دولية إذا كانت هذه العضوية تتعارض مع التزامات دولة فلسطين بنزع سلاح ووقف الحرب السياسية والقضائية ضد دولة إسرائيل. من خلال هذه العضوية في المنظمات الدولية، ستشجع الدول الأخرى على مشاركة دولة فلسطين كعضو له احترامه ومسؤول في المجتمع الدولي. ستتمكن دولة فلسطين من إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى.

# **القسم الثامن عشر**

# **تربية وثقافة السلام**

كما قال الرئيس ترامب: "لا يمكن أن يتجذر السلام أبدًا في بيئة يتم فيها التسامح مع العنف وتمويله ومكافأته". لذلك، من المهم جدًا أن يركز التعليم على السلام لضمان التزام الأجيال المقبلة بالسلام وضمان إمكانية ان يدوم اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني. سيكون الترويج لثقافة السلام عنصراً هاماً في اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية بهدف تهيئة بيئة تضم قيم التعايش والاحترام المتبادل في جميع أنحاء المنطقة.

يجب أن يشمل إنشاء ثقافة السلام وضع حد للتحريض، بما في ذلك في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة، وكذلك وضع حد لتمجيد العنف والإرهاب والشهادة. كما ينبغي أن تحظر الدعاية المعادية، وكذلك الكتب المدرسية والمناهج والمواد ذات الصلة بما يتعارض مع هدف اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك حرمان بعضهما البعض من حقه في الوجود.

سيتم إنشاء لجنة مشتركة للقبول والتسامح للتركيز على الخطوات التي يمكن اتخاذها لمساعدة الناس من كلا البلدين على التئام الجروح الناجمة عن هذا الصراع وتقريب الناس من خلال الحوار.

# **القسم التاسع عشر**

# **العلاقات العربية الإسرائيلية**

# **الشراكات الاقتصادية الإقليمية**

كانت قرارات جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية بتوقيع معاهدات السلام مع دولة إسرائيل بمثابة اختراقات تاريخية كبرى. ومع ذلك، يجب تطوير تعاون كبير وأوسع نطاقًا بين هذه الدول لصالح جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل. زادت مشاركة المملكة العربية السعودية في مبادرة السلام العربية من عدد شركاء السلام المحتملين وأدخلت مفاهيم مهمة في عملية السلام. نعرب عن تقديرنا الكبير للمملكة العربية السعودية لدورها في إنشاء مبادرة السلام العربية، والتي ألهمت بعض الأفكار التي تدور حولها هذه الرؤية.

الهدف من هذه الرؤية هو أن تتعاون الدول العربية تعاوناً كاملاً مع دولة إسرائيل لصالح جميع دول المنطقة. على سبيل المثال، يجب أن يكون هناك رحلات جوية بين الدول العربية وإسرائيل للترويج للسياحة العابرة للدول، ولتمكين العرب بشكل أفضل من زيارة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في إسرائيل.

ستشجع الولايات المتحدة بقوة الدول العربية على البدء في تطبيع علاقاتها مع دولة إسرائيل والتفاوض على اتفاقات سلام دائمة.

يجب توسيع العلاقات الاقتصادية بين دولة إسرائيل وجيرانها بما يخدم مصالح جميع الأطراف، لا سيما بالنظر إلى مصالح الدول العربية في التحرك بعيدا عن الاقتصادات القائمة على الوقود الأحفوري إلى الاقتصادات القائمة على البنية التحتية والتكنولوجيا الجديدة. من خلال دمج البنية التحتية للنقل الخاصة بها، يمكن أن تصبح دول المنطقة مركزًا عالميًا لنقل البضائع والخدمات من آسيا إلى إفريقيا وأوروبا. إن مثل هذا التكامل بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية سيسمح لجميع الدول الثلاثة بالعمل معًا للمساعدة في نقل البضائع من أوروبا إلى الخليج الفارسي والعكس. يجب على دولة إسرائيل والدول العربية، بما في ذلك دولة فلسطين، إقامة شراكات اقتصادية واتفاقات تجارية قوية. يجب أن يكون هناك تركيز خاص على تحسين القطاعين الاقتصادي والسياحي لدولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية بشكل كبير.

سيتطلب ظهور هذا الواقع الجديد للتكامل الإقليمي تغييراً جوهرياً في السياسة الدولية. في المجال الدبلوماسي، على وجه الخصوص، ينبغي على الدول العربية، إلى جانب دولة فلسطين، التوقف عن دعم المبادرات المعادية لإسرائيل في الأمم المتحدة وفي هيئات متعددة الأطراف أخرى. على وجه الخصوص، يجب ألا يقدموا دعمهم لأي جهود تهدف إلى نزع الشرعية عن دولة إسرائيل. من المتوقع أن تنهي هذه الدول أي مقاطعة لدولة إسرائيل وتعارض حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات التي يشار إليها عادةً باسم BDS وأي محاولة أخرى لمقاطعة دولة إسرائيل. تنظر الولايات المتحدة إلى حركة المقاطعة على أنها مدمرة للسلام، وستعارض أي نشاط يقدّم BDS أو غيرها من الممارسات التجارية التقييدية التي تستهدف إسرائيل.

يجب أن تتوقف المبادرات التنقيحية التي تشكك في جذور الشعب اليهودي الأصيلة في دولة إسرائيل. هذه المبادرات لا تطغى على وجه التاريخ اليهودي والمسيحي فحسب، ولكن التاريخ الإسلامي أيضًا. يتمثل أحد الأهداف المهمة لهذه الرؤية في معاملة دولة إسرائيل من قبل الجميع كجزء شرعي من المجتمع الدولي.

**فرص جديدة لمبادرات الأمن الإقليمي**

في مواجهة التهديدات المشتركة وفي السعي وراء المصالح المشتركة، تبرز فرص وتحالفات لا يمكن تصورها سابقًا.

ستعمل دولة إسرائيل ودولة فلسطين والدول العربية معاً لمواجهة حزب الله وداعش وحماس (إذا لم تقم حماس بإعادة توجيه عملها وفقًا لمعايير غزة) وجميع الجماعات والمنظمات الإرهابية الأخرى، فضلاً عن مجموعات المتطرفين الآخرين.

أدت التهديدات التي يشكلها النظام الإيراني الراديكالي إلى واقع جديد حيث تتقاسم دولة إسرائيل وجيرانها العرب الآن تصورات متشابهة بشكل متزايد حول التهديدات التي تهدد أمنهم. علاوة على ذلك، تشترك إسرائيل وجيرانها العرب بشكل متزايد في رؤية الاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة. من شأن التعاون الاستراتيجي المعزز بين دول المنطقة أن يمهد الطريق لتحقيق اختراقات دبلوماسية وهيكلية أمنية إقليمية أوسع في المستقبل.

دولة إسرائيل ليست تهديدًا للمنطقة على الإطلاق. ومع ذلك، تشكل الظروف الاقتصادية وأنشطة إيران الخبيثة تهديدًا وجوديًا للعديد من دول المنطقة. إن دمج إسرائيل في المنطقة سيتيح لها المساعدة في مواجهة مجموعة واسعة من التحديات الاقتصادية وكذلك مواجهة تهديدات إيران. الهجوم الإيراني على منشآت أرامكو في المملكة العربية السعودية في عام 2019، على سبيل المثال، صدم اقتصاد العالم ويوضح ضرورة أن تعمل بلدان المنطقة معًا لتحقيق الأمن.

لقد اكتشفت دولة إسرائيل والدول العربية بالفعل مصالحها المشتركة في مكافحة الجماعات والمنظمات الإرهابية والخطر المشترك الذي تشكله إيران التوسعية. تواجه هذه الدول أيضًا تحديات أمنية مماثلة في البحر المتوسط ​​والبحر الأحمر. يجب أن يعملوا مع الولايات المتحدة لحماية حرية الملاحة عبر المضائق الدولية التي تتعرض بشكل متزايد لتهديد إيران وقواتها التي تحارب بالوكالة عنها والجماعات الإرهابية.

وينبغي التعبير عن هذه المصلحة المشتركة في المنطقة من خلال توثيق العلاقات بين دولة إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك، ينبغي لدولة فلسطين وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل (ومثل هذه البلدان الإضافية في المنطقة التي ترغب في الانضمام) أن تشكل منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط على غرار النموذج المستخدم من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. يجب أن تشمل ولاية تشكل منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط من بين أمور أخرى، قضايا مثل الإنذار المبكر بالنزاعات، ومنع النزاعات، وإدارة الأزمات.

# **القسم العشرين**

# **الاعتراف المتبادل بين دول الولايات**

ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على أن تعترف الأطراف بدولة فلسطين كدولة للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

# **القسم الواحد والعشرين**

# **نهاية المطالبات / نهاية النزاع**

سوف ينهي اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وينهي جميع مطالبات

الاطراف. سيتم اقتراح ما تقدم في (1) قرار جديد لمجلس الأمن، و (2) قرار جديد للجمعية العامة للأمم المتحدة.

نأمل أن يغتنم الطرفان الفرصة ويتبنيا هذه الرؤية ويبدأن بالمفاوضات. خلال المفاوضات، يجب على الأطراف أن تتصرف بطريقة تتوافق مع هذه الرؤية، وبطريقة تعد شعوبها للسلام.

خلال مفاوضات السلام، من المتوقع أن يقوم الطرفان بما يلي:

**دولة إسرائيل**

في مناطق الضفة الغربية التي لا تعتبرها هذه الرؤية جزءًا من دولة إسرائيل، لن تقوم إسرائيل بما يلي:

1. بناء أي مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة أو وضع خطط مسبقة للبناء في تلك المناطق
2. توسيع أي من الجيوب الإسرائيلية المشار إليها في القسم 4 أو الخطط المسبقة لتوسيع تلك الجيوب في تلك المناطق إلى ما وراء وجودها الحالي
3. هدم أي بناء قائم اعتبارًا من تاريخ هذه الرؤية وتأمين القرارات التشريعية و / أو القانونية اللازمة لضمان هذه النتيجة. هذا الوقف لا يحول دون هدم أي بناء غير قانوني، اذا بدأ هذا البناء بعد إصدار هذه الرؤية. لا ينطبق هذا الوقف على هدم أي بناء يشكل خطرًا على السلامة، كما تحدده دولة إسرائيل، أو عمليات الهدم العقابية التي تعقب أعمال الإرهاب.

في الجيوب الفلسطينية المشار إليها في القسم 4، سوف يسود الوضع القانوني الراهن وستمكن دولة إسرائيل من تنمية تلك المجتمعات الفلسطينية ضمن نطاقها الحالي.

السلوك خلال قسم التفاوض لمدة عشرين

**الفلسطينيون**

يجب على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية:

1. الامتناع عن أي محاولة الانضمام إلى أي منظمة دولية دون موافقة دولة إسرائيل
2. عدم اتخاذ أي إجراء، ورفض جميع الإجراءات المعلقة، ضد دولة إسرائيل والولايات المتحدة وأي من مواطنيها أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وجميع المحاكم الأخرى
3. عدم اتخاذ أي إجراء ضد أي مواطن إسرائيلي أو مواطن أمريكي من قبل الانتربول أو أي نظام قانوني غير إسرائيلي أو أمريكي(حسب ما هو مطبق)
4. اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنهاء دفع الرواتب على الفور للإرهابيين الذين يقضون عقوبات في السجون الإسرائيلية، وكذلك لعائلات الإرهابيين المتوفين (مجتمعة، "مدفوعات السجناء والشهداء) ولتطوير برامج إنسانية ورفاهية لتوفير الخدمات الأساسية ودعم الفلسطينيين المحتاجين لا تستند إلى ارتكاب أعمال إرهابية. الهدف من ذلك هو تغيير القوانين المعمول بها، بما يتمشى مع قوانين الولايات المتحدة، والتوقف تمامًا عن دفع مدفوعات الأسرى والشهداء وقت توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية؛ و
* زيادة تطوير المؤسسات اللازمة للحكم الذاتي.

**الولايات المتحدة**

بالقدر الذي يسمح به القانون، يتعين على الولايات المتحدة:

* السماح بإعادة فتح مكتب الوفد العام لمنظمة التحرير الفلسطينية
* فتح بعثة ارتباط في السلطة الفلسطينية في مكان مناسب داخل الأراضي المخصصة لدولة فلسطين، على النحو الذي تحدده الولايات المتحدة
* اتخاذ الخطوات المناسبة لاستئناف المساعدة الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة، بالقدر المعقول والملائم، بالتشاور مع الكونغرس الأمريكي
* العمل مع المجتمع الدولي لدعم المبادرات الجديدة للشعب الفلسطيني بما في ذلك، برامج لتحسين توصيل الكهرباء والماء، وتسهيل حركة البضائع والمساعدة في خلق فرص العمل.

# **الملحق 1 الخرائط المفاهيمية**



# **الملحق 2A اعتبارات الأمن**

منذ لحظة إنشائها، لم تعرف دولة إسرائيل يوم سلام واحد مع جميع جيرانها. لقد خاضت العديد من الحروب الدفاعية، بعضها وجودي في الطبيعة، وكذلك معارك غير متكافئة مع الجماعات الإرهابية. تظل دولة إسرائيل في حالة حرب مع اثنين من جيرانها (لبنان وسوريا) وهي معرضة لمخاطر غير عادية من ترسانات الصواريخ والقذائف على حدودها الشمالية. واجهت دولة إسرائيل مرارًا إطلاق الصواريخ العشوائي من قطاع غزة، وتواجه دولة إسرائيل تهديدًا خطيرًا من الصواريخ الباليستية الإيرانية، بما في ذلك الصواريخ القادرة على حمل رؤوس حربية نووية، والتهديدات العلنية من إيران لمسح دولة إسرائيل من الخريطة.

منذ حرب الأيام الستة عام 1967، احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة مكانة بارزة في أمن دولة إسرائيل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الاعتبارات الجغرافية الاستراتيجية. عند النظر إلى الضفة الغربية وحدها، تقع المنطقة بجوار السهل الساحلي لدولة إسرائيل، حيث يتركز 70٪ من سكان دولة إسرائيل مع حوالي 80٪ من قدرتها الصناعية.

قبل عام 1967، كان سهل إسرائيل الساحلي يبلغ عرضه 9 أميال فقط في أضيق نقطة منه. في حين أن السهل الساحلي الإسرائيلي يقع عند مستوى سطح البحر، فإن الضفة الغربية تحتوي على سلسلة من التلال من الشمال إلى الجنوب توفر لأي قوة معادية القدرة على السيطرة طبوغرافيا على الأجزاء الأكثر حساسية للبنية التحتية الوطنية لإسرائيل. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مطار بن غوريون، وصناعات التكنولوجيا الفائقة في إسرائيل، وشبكات الطرق بين الشمال والجنوب التي تربط تل أبيب بحيفا في الشمال والقدس في الشرق.

تم تطوير الجزء الأمني ​​من هذه الرؤية استنادًا إلى فهمنا الأفضل للمتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل، كما قدمتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للولايات المتحدة.

**حاجات دولة إسرائيل الأمنية**

**غور الأردن**

يقع نهر الأردن على ارتفاع 1300 قدم تقريبًا تحت مستوى سطح البحر، ولكنه يقع بجوار سلسلة تلال من الشمال إلى الجنوب يصل ارتفاعها إلى 3118 قدمًا عند أعلى نقطة لها. وهذا يعني أن غور الأردن يوفر حاجزًا ماديًا حادًا يبلغ ارتفاعه 600 متر تقريبًا ضد أي هجوم خارجي من الشرق. يمكن للقوات الإسرائيلية المنتشرة على طول المنحدرات الشرقية من سلسلة تلال الضفة الغربية أن تحتفظ بجيش متفوق عدديًا حتى تكمل دولة إسرائيل حشد الاحتياط، والذي قد يستغرق 48 ساعة. ليس لدولة إسرائيل في الوقت الحالي مصدر قلق أمني مع المملكة الأردنية الهاشمية، التي أبرمت معها معاهدة سلام منذ عام 1994، ولكن لها مباعث لقل مع دول شرق أوسطية أخرى قد تسعى إلى استخدام الأراضي الأردنية بالقوة كمنصة للهجوم ضد دولة إسرائيل.

غور الأردن ليس مهمًا فقط فيما يتعلق بالهجمات التقليدية ضد دولة إسرائيل، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالإرهاب. بعد انسحابها أحادي الجانب من قطاع غزة، تعلمت دولة إسرائيل الآثار المترتبة على فقدان السيطرة على المحيط الخارجي للأراضي المتنازع عليها في حرب مكافحة التمرد. أصبحت غزة ملاذًا آمنًا، ليس فقط لحماس، ولكن أيضًا للمجموعات الجهادية الدولية مثل الجهاد الإسلامي في فلسطين التي قوضت أمن مصر في سيناء. إذا تسللت هذه المجموعات إلى الضفة الغربية، فبإمكانها خلق حالة أمنية فوضوية للمملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك لدولة إسرائيل.

إذا انسحبت دولة إسرائيل من غور الأردن، فستترتب عليها آثار كبيرة على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

**خطوط الامداد الآمن لغور الاردن**

يجب على دولة إسرائيل أن تضمن لنفسها خطوط إمداد آمنة لقواتها في غور الأردن والقدرة على نقل أفرادها العسكريين والمواد إلى المنطقة وخارجها.

**معايير مطار بن غوريون**

يبعد مطار بن غوريون الدولي الرئيسي في إسرائيل مسافة 5.9 ميل عن خط ما قبل عام 1967. من بين الأخطار التي تهدد أمن المطار اليوم الصواريخ المضادة للطائرات التي تستخدمها المنظمات الإرهابية. المعروفة باسم أنظمة الدفاع الجوي المحمولة أو Manpads تنتشر هذه الأنظمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

تعد المعايير الأمنية الخاصة للدفاع عن المطار ضرورية لمنع التهديدات التي يتعرض لها مطار بن غوريون والمسارات الجوية القريبة.

**السيطرة الإسرائيلية على الأجواء الغربية لغور الأردن**

بسبب حجمها الضيق، تفتقر دولة إسرائيل إلى الوقت والمساحة التي تتمتع بها العديد من الدول الأخرى للتصدي للتهديدات السريعة الاقتراب، وخاصة التهديدات المحمولة جواً. المسافة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط ​​تصل الى حوالي 40 ميلا. يمكن للطائرة المقاتلة الحديثة تغطية تلك المسافة في أقل من ثلاث دقائق. يحتاج سلاح الجو الإسرائيلي لتغيير المقاتلين الى حوالي ثلاث دقائق. إذا لم تحتفظ دولة إسرائيل بالسيطرة على المجال الجوي للضفة الغربية، فلن يتوفر لها الوقت الكافي للدفاع ضد الطائرات أو الصواريخ المعادية القادمة. لهذا السبب، في أي ترتيب سلام، يجب أن يكون لدولة إسرائيل سيطرة تشغيلية على المجال الجوي غرب نهر الأردن.

**مشكلة القوى الدولية**

شهدت دولة إسرائيل فشل القوات الدولية في سيناء (قبل عام 1967) ولبنان وغزة والجولان. ونظراً لتجربتها، فإن عقيدة إسرائيل الأولى للأمن - أنها يجب أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها بنفسها - تبدو بارزة كما كانت دائماً. من مصلحة الولايات المتحدة الاستراتيجية الحاسمة أن تظل دولة إسرائيل قوية وآمنة، ويحميها جيش الدفاع الإسرائيلي، وتستمر في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

**إيران**

في السنوات القليلة الماضية، أصبحت إيران عاملاً مؤثرًا في مناطق الشرق الأوسط، مما قد يؤثر على الأمن الإسرائيلي. تسعى استراتيجية إيران إلى تطويق إسرائيل، باستخدام لبنان وسوريا وغزة، ومحاصرة المملكة العربية السعودية والعراق والبحرين واليمن. تأمل إيران في إنشاء "جسر بري" يمتد من الحدود الإيرانية العراقية إلى البحر الأبيض المتوسط. يجب أن يؤخذ نشاط إيران بالكامل في الاعتبار عند تحديد الاحتياجات الأمنية لدولة إسرائيل.

# **الملحق 2 B معايير الأمن**

تشمل معايير الأمن المحددة ما يلي:

1. نظام دولة فلسطين لمكافحة الإرهاب

يجب أن تشمل جميع عناصر مكافحة الإرهاب، من الاكتشاف الأولي للنشاط غير المشروع إلى السجن لفترة طويلة للجناة. يجب أن يتضمن النظام: عناصر استخباراتية للكشف عن أي نشاط إرهابي محتمل، وقوات مكافحة الإرهاب المدربة خصيصًا على مداهمة المواقع واعتقال مرتكبيها، وخبراء الطب الشرعي لإجراء فحص للمواقع، وضباط الاحتجاز قبل المحاكمة لضمان احتجاز السجناء والمدعين العامين والقضاة لإصدار أوامر القبض وإجراء المحاكمات، وضباط الاحتجاز بعد المحاكمة لضمان قضاء السجناء تنفيذ للأحكام الصادرة بحقهم. وينبغي أن يشمل هذا النظام مرافق احتجاز مستقلة وموظفين تم فحصهم.

1. ستقيم دولة فلسطين نظامًا قانونيًا يواجه الإرهاب ويحافظ عليه بوضوح، بما في ذلك عن طريق:
2. وضع وإنفاذ قوانين تحظر جميع الأنشطة الإرهابية والمنظمات الإرهابية وتحظر كل التحريض على الإرهاب، وكذلك تمويل هذا النشاط والمنظمات العاملة به
3. مقاضاة المتورطين بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاط الإرهابي وإصدار الأحكام عليهم بشكل مناسب
4. إنهاء جميع المدفوعات التي تكافئ الإرهاب، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأولئك المتورطين في نشاط إرهابي أو أسرهم.

1. سيتم تحديد اتساع وعمق أنشطة مكافحة الإرهاب في دولة فلسطين من خلال:
2. مدى عمليات القبض على المشتبه بهم والجناة والمتواطئين معهم واعتراضهم
3. الطبيعة المنهجية والشاملة للتحقيقات والاستجوابات لاستئصال جميع شبكات الإرهاب والبنية التحتية؛ لوائح الاتهام ومدى العقوبات
4. الطبيعة المنهجية والشاملة لجهود منع الاستيلاء على الأسلحة والمتفجرات ومنع تصنيع الأسلحة والمتفجرات
5. نجاح الجهود المبذولة لمنع تسلل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية إلى قوات الأمن في دولة فلسطين
6. أثناء المفاوضات، تحاول الأطراف، بالتشاور مع الولايات المتحدة، إنشاء مقاييس أولية غير ملزمة مقبولة فيما يتعلق بمعايير الأمن المقبولة لدى دولة إسرائيل، لا تكون في أي حال من الأحوال أقل صرامة من المقاييس المستخدمة من قبل أي من الطرفين في المملكة الأردنية الهاشمية أو جمهورية مصر العربية (أيهما أكثر صرامة) فيما يتعلق بالمعايير الأمنية. نظرًا لتطور تهديدات الأمن، يُقصد باستخدام المقاييس للاسترشاد بها ولن تكون ملزمة. ومع ذلك، فإن إنشاء مثل هذه المقاييس غير الملزمة سيتيح لدولة فلسطين أن تفهم بشكل أفضل الأهداف الدنيا التي يتوقع أن تحققها، وأن تأخذ في الاعتبار المعايير الإقليمية الدنيا.

# **الملحق 2 C معايير نزع السلاح وترتيبات الأمن الأخرى**

بالإضافة إلى المسؤولية الأمنية الغالبة لها على دولة فلسطين، ستكون دولة إسرائيل مسؤولة عن الأمن في جميع المعابر الدولية إلى دولة فلسطين. فيما يتعلق بمعبر رفح، سيتم الاتفاق على ترتيبات محددة بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل لإنجاز الاحتياجات الأمنية المنصوص عليها في هذه الرؤية.

ستواصل دولة إسرائيل سيطرتها على المجال الجوي والطيف الكهرومغناطيسي غرب نهر الأردن. خلال فترة التفاوض، يجب على الأطراف التفاوض بحسن نية في المسائل المالية ذات الصلة.

سيكون للبحرية الإسرائيلية الحق في منع الأسلحة والمواد المحظورة في تصنيع الأسلحة من دخول دولة فلسطين، بما في ذلك غزة.

لن يكون لدولة فلسطين الحق في صياغة اتفاقات عسكرية أو استخباراتية أو أمنية مع أي دولة أو منظمة تؤثر سلبًا على أمن دولة إسرائيل، على النحو الذي تحدده دولة إسرائيل. لن تكون دولة فلسطين قادرة على تطوير قدرات عسكرية أو شبه عسكرية داخل أو خارج دولة فلسطين.

سيتم منع دولة فلسطين المنزوعة السلاح من امتلاك القدرات التي يمكن أن تهدد دولة إسرائيل بما في ذلك: أنظمة الأسلحة مثل الطائرات القتالية

نظم الأسلحة مثل الطائرات المقاتلة (المأهولة وغير المأهولة)؛ المركبات المدرعة الثقيلة؛ الألغام؛ الصواريخ؛ المدافع الرشاشة الثقيلة؛ أسلحة الليزر/الإشعاعية؛ المضادات الجوية؛ مضادات الدروع؛ مضادات السفن؛ الاستخبارات العسكرية؛ قدرات الحرب الإلكترونية والإلكترونية الهجومية؛ مرافق الإنتاج وآليات الشراء لأنظمة الأسلحة؛ البنية التحتية العسكرية ومرافق التدريب؛ أو أي أسلحة دمار شامل.

يخضع أي توسع في القدرات الأمنية الفلسطينية يتجاوز القدرات الموجودة في تاريخ إصدار هذه الرؤية لاتفاق مع دولة إسرائيل.

تحتفظ دولة إسرائيل بحقها في تفكيك وتدمير أي منشأة في دولة فلسطين تُستخدم لإنتاج أسلحة محظورة أو لأغراض عدائية أخرى. في حين أن دولة إسرائيل سوف تبذل قصارى جهدها لتقليل التوغلات في دولة فلسطين إلى الحد الأدنى، فإن دولة إسرائيل ستحتفظ بالحق في المشاركة في التدابير الأمنية اللازمة لضمان بقاء دولة فلسطين منزوعة السلاح وعدم تهديدها لدولة إسرائيل، بما في ذلك التهديد الإرهابي.

**الجزء ب**

**إطار العمل الاقتصادي**

**محتويات**

**مقدمة | 1 السلام نحو الاحتمالات: أهداف الرؤية الشاملة | 3**

**إطلاق العنان للنمو الاقتصادي | 4**

**إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية: الأهداف**

 **إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية من خلال بناء مؤسسة للنمو واستراتيجية استثمار الأعمال**

استراتيجية للإصلاح

  رأس المال البشري

  روح المبادرة والابتكار

   الشركات الصغيرة والمتوسطة

 **إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية عن طريق فتح الضفة الغربية وقطاع غزة**

الطرق والسكك الحديدية

عبور الحدود

 **إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية من خلال بناء القدرات الأساسية للبنية التحتية**

الطاقة المياه والمياه العادمة

 الخدمات الرقمية

 **إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية من خلال تشجيع نمو القطاع الخاص**

 السياحة

الزراعة

 الإسكان

 التصنيع

 الموارد الطبيعية

 **إطلاق العنان للطاقات الاقتصادية من خلال تعزيز التنمية الإقليمية والتكامل**

الاستقرار الاقتصادي والتنمية

 التجارة الإقليمية التجارة

 الخدمات الإقليمية عبر الحدود

 السياحة الإقليمية

**تمكين الشعب الفلسطيني | 14**

**تمكين الشعب الفلسطيني: الأهداف**

**تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تحسين جودة الخدمات التعليمية**

الجودة التعليمية

الوصول للتعليم

  قدرة تحمل تكاليف التعليم

  **تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز تنمية القوى العاملة**

الشباب والنساء

   العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

  التعليم التقني والمهني

  التدريب الداخلي والزمالة

  تدريب القوى العاملة

**تمكين الشعب الفلسطيني من خلال الاستثمار في الرعاية الصحية**

الوصول للرعاية الصحية

  جودة الرعاية الصحية

  الرعاية الصحية الوقائية

**تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تحسين نوعية الحياة**

   الفنون والثقافة

الرياضة وألعاب القوى

  الخدمات البلدية

**تحسين الحوكمة الفلسطينية | 22**

**تحسين الحوكمة الفلسطينية: الأهداف**

**تحسين الحوكمة الفلسطينية من خلال خلق بيئة أعمال أفضل**

   حقوق الملكية

   الإطار القانوني والضريبي

   أسواق رأس المال والسياسة النقدية

   التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر

**تحسين الحوكمة الفلسطينية من خلال بناء المؤسسات**

الاستقلال القضائي

المساءلة

  الشفافية

  تعزيز المجتمع المدني

**تحسين الحوكمة الفلسطينية من خلال تحسين العمليات الحكومية**

   الاستدامة المالية

  الخدمة المدنية

تقديم الخدمة

**ما بعد التقديم| 38**

# **توطئة**

لقد عاشت أجيال من الفلسطينيين دون معرفة السلام، وسقطت الضفة الغربية وغزة في أزمة طويلة الأمد. لكن القصة الفلسطينية لن تنتهي هنا. يواصل الشعب الفلسطيني مساعيه التاريخية لبناء مستقبل أفضل لأطفاله.

السلام من اجل الازدهار هو رؤية لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر وحيوي. يتكون من ثلاث مبادرات تدعم الركائز المتميزة للمجتمع الفلسطيني: الاقتصاد والشعب والحكومة. مع إمكانية تسهيل وصول أكثر من 50 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة على مدى عشر سنوات، تمثل رؤية السلام من اجل الرخاء أكثر الجهود الدولية طموحًا وشمولية للشعب الفلسطيني حتى الآن. اذ لديها القدرة على تغيير الضفة الغربية وغزة بشكل جذري وفتح فصل جديد في التاريخ الفلسطيني - فصل لا تحدده الشدائد والخسارة، ولكن تحدده الحرية والكرامة.

**ستطلق المبادرة الأولى العنان للطاقات الاقتصادية** للشعب الفلسطيني. من خلال تطوير حقوق الملكية والعقود، وسيادة القانون، وإجراءات مكافحة الفساد، وأسواق رأس المال، والهيكلية الضريبية الداعمة للنمو، وخطة منخفضة التعرفة مع انخفاض للقيود التجارية، تتوخى هذه المبادرة إصلاحات في السياسة إلى جانب الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية والتي ستعمل على تحسين بيئة الأعمال وتحفيز نمو القطاع الخاص. ستؤمّن المستشفيات والمدارس والمنازل والشركات وصولاً موثوقًا به إلى خدمات الكهرباء والمياه النظيفة والخدمات الرقمية. سوف تتدفق مليارات الدولارات من الاستثمارات الجديدة إلى قطاعات مختلفة من الاقتصاد الفلسطيني. ستزيد الشركات من فرص الوصول إلى رأس المال والأسواق في الضفة الغربية وسيتم ربط غزة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك مصر وإسرائيل والأردن ولبنان. إن النمو الاقتصادي الناتج عن ذلك لديه القدرة على إنهاء أزمة البطالة الحالية وتحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مركز للفرص.

المبادرة الثانية **ستمكّن الشعب الفلسطيني من تحقيق طموحاته**. ستعزز هذه المبادرة من خلال خيارات التعليم الجديدة القائمة على النتائج في المنزل، ومنصات التعليم الموسعة عبر الإنترنت، وزيادة التدريب المهني والتقني، واحتمال التبادلات الدولية، وستوسع مجموعة متنوعة من البرامج التي ستحسن بشكل مباشر رفاهية الشعب الفلسطيني. سيعزز النظام التعليمي الفلسطيني ويضمن أن الطلاب يمكنهم تحقيق أهدافهم الأكاديمية والاستعداد للانخراط في القوى العاملة. بنفس القدر من الأهمية، سيتم تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية عالية الجودة بشكل كبير، حيث سيتم تزويد المستشفيات والعيادات الفلسطينية بأحدث تقنيات ومعدات الرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفرص الجديدة للأنشطة الثقافية والترفيهية ستحسن نوعية حياة الشعب الفلسطيني. ستثري مشاريع هذه المبادرة من الحدائق والمؤسسات الثقافية إلى المنشآت والمكتبات الرياضية، الحياة العامة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

ستعمل المبادرة الثالثة على **تعزيز الحوكمة الفلسطينية**، وتحسين قدرة القطاع العام على خدمة مواطنيه وتمكين نمو القطاع الخاص. ستدعم هذه المبادرة القطاع العام في إجراء التحسينات والإصلاحات اللازمة لتحقيق نجاح اقتصادي طويل الأجل. إن الالتزام بدعم حقوق الملكية، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للشركات، واعتماد هيكلية ضريبية موجه نحو النمو، وقابلة للتنفيذ، وتطوير أسواق رأس مال قوي، سيزيد من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. سيضمن وجود الذراع القضائي العادل والمستقل حماية البيئة المؤيدة للنمو وازدهار المجتمع المدني. ستساعد الأنظمة والسياسات الجديدة في تعزيز شفافية الحكومة ومساءلتها. سيعمل الشركاء الدوليون على القضاء على التبعية للجهات المانحة من قبل القطاع العام الفلسطيني وعلى وضع الفلسطينيين على مسار لتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل. سيتم تحديث المؤسسات وجعلها أكثر كفاءة لتسهيل تقديم الخدمات الأساسية بشكل أكثر فعالية للمواطنين. بدعم من القيادة الفلسطينية، يمكن لهذه المبادرة أن تستهل حقبة جديدة من الرخاء والفرص للشعب الفلسطيني وإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات اللازمة لتحقيق التحول الاقتصادي الناجح.

هذه المبادرات الثلاث هي أكثر من مجرد رؤية لمستقبل واعد للشعب الفلسطيني. كما أنها الأساس لخطة قابلة للتنفيذ. سيتم وضع رأس المال الذي يتم جمعه من خلال هذا الجهد الدولي في صندوق جديد يديره بنك تنمية متعدد الأطراف. سوف تحمي ضمانات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد وشرطية الاستثمارات وتضمن تخصيص رأس المال بكفاءة وفعالية. ستعمل قيادة الصندوق مع المستفيدين لوضع الخطوط العريضة للإرشادات السنوية للاستثمار والأهداف الإنمائية وإصلاحات الحكم التي ستدعم تنفيذ المشروع في المجالات المحددة ضمن برنامج "السلام من اجل الازدهار". سيتم توزيع المنح والقروض الميسرة وغير ذلك من أشكال الدعم على المشروعات التي تفي بالمعايير المحددة من خلال عملية مبسطة ستضمن كل من المرونة والمساءلة.

إذا تم تطبيق هذه الرؤية فإن السلام من اجل الازدهار سيمكّن الشعب الفلسطيني من بناء المجتمع الذي يتطلع إلى تأسيسه منذ أجيال. ستسمح هذه الرؤية للفلسطينيين برؤية مستقبل أفضل وتحقيق فرصة لتحقيق أحلامهم. بدعم من المجتمع الدولي ستكون هذه الرؤية في متناول اليد. لكن في نهاية المطاف، تكمن قوة استكشافها في أيدي الشعب الفلسطيني. يمكن للفلسطينيين تحقيق الرخاء فقط من خلال السلام.

**السلام من اجل الرخاء: أهداف الرؤية الشاملة**

في غضون 10 سنوات

أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

**مليون**

خلق أكثر من مليون فرصة عمل فلسطينية

تقليل معدل البطالة في فلسطين إلى رقم من خانة واحدة

تخفيض معدل الفقر الفلسطيني بنسبة 50 في المائة

# **القسم الأول**

# **إطلاق العنان للنمو الاقتصادي**

*اتفاق سلام دائم سيضمن مستقبل*

*للفرص الاقتصادية لجميع الفلسطينيين*

ستنشئ المبادرة الأولى للسلام من أجل الرخاء أساسًا جديدًا للاقتصاد الفلسطيني، مما يولد نموًا اقتصاديًا سريعًا وخلق فرص عمل. تم بناء هذا الجزء من الخطة حول أربعة برامج أساسية وسيتم دعمها من قبل مؤسسة تمت مأسستها للنمو الاقتصادي والاستثمار التجاري. ستعمل رؤية السلام من اجل الرخاء على تهيئة بيئة أعمال توفر للمستثمرين الثقة بأن أصولهم ستكون آمنة من خلال تحسين حقوق الملكية وسيادة القانون والاستدامة المالية وأسواق رأس المال وسياسات مكافحة الفساد.

سيقلل البرنامج الأول القيود المفروضة على النمو الاقتصادي الفلسطيني عن طريق **فتح الضفة الغربية وقطاع غزة** للأسواق الإقليمية والعالمية. ستساعد الاستثمارات الكبيرة في النقل والبنية التحتية الضفة الغربية وقطاع غزة على الاندماج مع الاقتصادات المجاورة، والقدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية والحد من تعقيدات النقل والسفر. لاستكمال هذه الاستثمارات، سيدعم هذا البرنامج أيضًا خطوات لتحسين التعاون الفلسطيني مع مصر وإسرائيل والأردن، بهدف تقليل الحواجز التنظيمية أمام حركة السلع والأفراد الفلسطينيين.

البرنامج الثاني سيدعم الاقتصاد الفلسطيني عن **طريق بناء البنية الأساسية** التي يحتاجها الشعب الفلسطيني وأعماله التجارية للازدهار. سيسهل هذا البرنامج وصول مليارات الدولارات من الاستثمار في قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية، مما يزيد من قدرة التوليد مع إنشاء شبكات نقل وتوزيع فعالة. ستتلقى السلطات المعنية التدريب والمساعدة لإدارة هذه البنية التحتية ولزيادة المنافسة لإبقاء التكاليف منخفضة للمستهلكين.

يركز البرنامج الثالث على **تعزيز نمو القطاع الخاص** مع إمكانية خفض البطالة إلى خانة واحدة تقريبًا وخلق أكثر من مليون وظيفة فلسطينية جديدة. بعد تبني الإصلاحات الأساسية في مجال السياسات وبناء البنية التحتية الأساسية، تتوخى رؤية السلام من اجل الرخاء استثمارات استثنائية من القطاع الخاص في ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والسياحة والزراعة والإسكان والتصنيع والموارد الطبيعية. سيكون هدف الاستثمار في المراحل المبكرة هو إزالة القيود المفروضة على النمو واستهداف المشروعات الرئيسية التي تبني الزخم وتولد الوظائف وتزيد من الناتج المحلي الإجمالي. سيستفيد الفلسطينيون الذين يعملون في القطاع الخاص من هذا البرنامج، من الأب الذي يعمل في متجره لدعم أسرته، إلى خريجة الكلية الشابة التي تبني شركتها الأولى.

يشجع البرنامج الرابع **تعزيز التنمية الإقليمية والتكامل**، ويخلق فرصًا جديدة للشركات الفلسطينية، ويزيد التجارة مع البلدان المجاورة. سيعزز هذا البرنامج اقتصاديات مصر وإسرائيل والأردن ولبنان ويقلل من الحواجز التجارية في جميع أنحاء المنطقة. ستدعم زيادة التعاون بين الشركاء التجاريين الشركات في هذه البلدان التي تسعى إلى تطوير أعمال دولية، خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. سيساعد هذا البرنامج القطاع الخاص الفلسطيني على الاستفادة من فرص النمو من خلال تحسين الوصول إلى اقتصادات قوية مجاورة.

**إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية:**

**الأهداف**

* زيادة الصادرات الفلسطينية كنسبة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي من 17 إلى 40
* ضمان استمرار توافر الكهرباء بسعر يمكن شراؤه في الضفة الغربية وقطاع غزة
* مضاعفة نصيب الفرد من إمدادات المياه الصالحة للشرب المتاحة للفلسطينيين
* تمكين خدمات البيانات عالية السرعة الفلسطينية
* زيادة حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من 1.4 في المائة إلى 8 في المائة.

**إطلاق العنان للطاقات الاقتصادية عن طريق بناء**

**مؤسسة للنمو والاستثمار التجاري**

**استراتيجية للإصلاح**

تستمد التحولات الاقتصادية الناجحة من المبادئ الأساسية لبناء المؤسسات الحيوية وتنفيذ الإصلاحات السياسية التي تجذب استثمارات الأعمال وتحافظ على النمو طويل الأجل المرتبط بالقطاع الخاص. قامت الدول المزدهرة الصديقة للأعمال مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان واليابان ببناء اقتصادات حديثة مع التركيز على النمو الذي تقوده الاستثمارات وتطوير البنية التحتية القوية والصادرات القوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حقوق الملكية وسيادة القانون والمسؤولية المالية والاستقلال وأسواق رأس المال وضمانات مكافحة الفساد هي عناصر أساسية في استراتيجية هذه الرؤية للنمو. يشمل السلام من اجل الرخاء هذه المبادئ الأساسية ويعطي الأولوية لدورها في رحلة الشعب الفلسطيني نحو النجاح الاقتصادي المستمر. إن المضي قدماً في هذه الإصلاحات السياسية والتنظيمية الأساسية، إلى جانب دعم الأعمال التجارية وتقديم المساعدة التقنية، سيخلق بيئة الأعمال اللازمة لتعزيز التحول الاقتصادي القادر على إفادة الأجيال القادمة.

**مشروع جانبي**

**المشروع**: مؤسسات ومرافق التسهيلات والإقراض للمؤسسات الناشئة

**الموقع**: الضفة الغربية وقطاع غزة

**التمويل**: 100 مليون دولار لتمويل منح ملكية اسهم

300 مليون دولار للتمويل الميسر.

**نظرة عامة على المشروع:**

سيدعم هذا المشروع إنشاء مرافق لمنح الأسهم والإقراض تركز على الشركات الناشئة الفلسطينية وشركات التكنولوجيا الناشئة. سيشجع مكون مطابقة الأسهم رأس المال الاستثماري وأسهم الشركات الخاصة على الاستثمار في الشركات الناشئة الفلسطينية. سوف يحفز مكون الإقراض البنوك الفلسطينية على زيادة إقراضها للشركات الناشئة ذات الكفاءة العالية. ستعمل هذه التسهيلات معًا على مساعدة ريادي الأعمال الفلسطينيين في جذب رأس المال السهمي والديون التي يحتاجونها لبناء الجيل التالي من الشركات الفلسطينية المبتكرة.

**رأس المال البشري**

يبدأ إنشاء الأسس للنمو والاستثمار التجاري بالشعب الفلسطيني. يحلم الفلسطينيون، مثلهم مثل كل الناس، بمستقبل أفضل لأنفسهم وللأجيال القادمة ويتطلعون إلى النجاح المهني. السلام من اجل الرخاء هو الطريق لتحقيق هذه الأحلام. بالاعتماد على النماذج المستخدمة من قبل ألمانيا والسويد، يحدد هذا البرنامج استراتيجية لتدريب وتطوير وتوظيف الجيل القادم من رجال الأعمال والقادة الفلسطينيين من الرجال والنساء. يبني قاعدة رأس المال البشري للاقتصاد الفلسطيني ويعطي الأولوية للاستثمار في التعليم التقني والمهني؛ برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) ؛ والتدريب على تنمية القوى العاملة لإعداد الفلسطينيين بشكل أفضل لوظائف اليوم واقتصاد الغد. سيكون لدى الشركات ثقة أكبر في أن الفلسطينيين سوف يتمتعون بالمهارات اللازمة لشغل الوظائف التي يسعون لإيجادها، الأمر الذي سيؤدي إلى دورة حميدة من الاستثمارات الجديدة وتوسيع العمليات الحالية.

**الريادة والابتكار**

تمثل ريادة الأعمال والابتكار ونمو القطاع الخاص حجر الزاوية في الاقتصاديات النابضة بالحياة. يثبت النجاح الذي حققته الشركات الناشئة الفلسطينية في الآونة الأخيرة أن رواد الأعمال الفلسطينيين لديهم قدرة رائعة على بناء شركات ابتكارية تساهم في خلق قيمة. للاستفادة من زخمهم، يجب اعتماد إطار مؤسسي للنمو لدفع المزيد من رواد الأعمال والشركات الفلسطينية لتحقيق النجاح. يبقى النظام البيئي للحاضنات في البلدان المجاورة حاليًا غير مستغل من قبل الشعب الفلسطيني، والفلسطينيون من جميع أنحاء العالم لديهم مجموعة من المواهب التي يمكن أن تدعم ثقافة شركات ناشئة محلية قوية. سيدعم هذا البرنامج الشركات الناشئة الفلسطينية من خلال مساعدة ريادي الأعمال الفلسطينيين على التغلب على معيقات النمو واستغلال قيود الموارد التي يواجهونها اليوم. بالعمل في شراكة مع شركات رأس المال الاستثماري الفلسطينية والدولية المتنامية، سيحفز هذا المشروع التعاون الإقليمي والاستثمار الخاص في الشركات الناشئة الفلسطينية الواعدة. إلى جانب الاستثمارات الأخرى في التعليم والخدمات الرقمية، سيساعد هذا البرنامج على تمكين الجيل القادم من رواد الأعمال الفلسطينيين من الابتكار وبناء شركاتهم الناجحة، وخلق بيئة ريادية ناجحة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

**الشركات الصغيرة والمتوسطة**

تعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الفلسطينية (MSMEs)، التي تستخدم اليوم غالبية القوى العاملة الفلسطينية، حاسمة لنجاح الاقتصاد الفلسطيني. سيتطلب قطاع الأعمال المحلي المزدهر في الضفة الغربية وقطاع غزة الوصول إلى الائتمان والإصلاحات للقوانين والقواعد والسياسات واللوائح الأساسية التي تخلق حواجز أمام الأعمال وتعرقل نمو القطاع الخاص. سيضمن السلام من اجل الرخاء أن يشارك جميع الفلسطينيين - وليس فقط الأثرياء والمتنفذين – في الاستمتاع بفوائد السلام. سيخلق قطاع الأعمال المحلي القوي وظائف ذات رواتب جيدة وعالية الجودة للفلسطينيين من الطبقة العاملة، وهو في النهاية المحرك الرئيسي للازدهار. من أجل تعزيز بيئة خلق فرص العمل للطبقة العاملة، سيشجع هذا المشروع الفلسطينيين على بناء إطار تجاري جديد يشمل جميع العناصر الرئيسية لقطاع الأعمال المزدهر والذي يعزز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. سيدعم هذا البرنامج القروض للشركات الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة لضمان وصول هذه المؤسسات إلى رأس المال اللازم لإعادة الاستثمار في عملياتها وفي نمو شركاتها. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة سيحفز نمو المؤسسات المحلية، التي يمكن أن تكون بمثابة شركاء لشركات دولية كبيرة تسعى إلى القيام بأعمال تجارية أو القيام باستثمار أجنبي مباشر. إن تحديد أولويات وضع إطار سياساتي مؤيد للنمو سيؤدي إلى إنهاء الحلقة المفرغة للفقر التي يعاني منها الشعب الفلسطيني والبدء في التحول نحو التنمية والازدهار المستدامين.

**إطلاق العنان للقوة الاقتصادية عن طريق فتح**

**الضفة الغربية وقطاع غزة**

**الطرق والسكك الحديدية**

يواجه الشعب الفلسطيني بشكل روتيني تحديات لوجستية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يعوق السفر ويوقف النمو الاقتصادي ويخفض الصادرات ويوقف الاستثمار الأجنبي المباشر. يمثل السلام من اجل الرخاء فرصة لدمج المجتمع الفلسطيني ماديًا من خلال شبكة مواصلات حديثة تتسم بالكفاءة. هذا المشروع سوف يدعم بناء الطرق عبر الضفة الغربية وغزة. سيمول استثمار إضافي انشاء ممر نقل يربط الضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة من خلال طريق رئيسي، وربما خط سكة حديد حديثة. ستقلل هذه التحسينات من تعقيدات السفر للفلسطينيين وتزيل العوائق التي تؤخر أو تمنع البضائع من الوصول إلى الأسواق النهائية من خلال ربط المراكز السكانية مباشرة وتخفيف الحواجز أمام الحركة.

**المعابر الحدودية**

للحفاظ على النمو الاقتصادي، يجب أن تكون السلع والأفراد الفلسطينيون قادرة على التحرك بسهولة وأمان عبر الحدود. سيقدم هذا المشروع مساعدة مالية وتقنية لبناء قدرات هيئات الهجرة والجمارك لتشغيل وإدارة نقاط العبور بالتنسيق مع الدول المجاورة. سيقوم هذا المشروع أيضًا بترقية المنشآت في نقاط العبور الرئيسية على طول الحدود وإنشاء منافذ دخول جديدة. سيتم تزويد المحطات المطورة أو التي شيدت حديثًا بأحدث تكنولوجيا عبور الحدود، وسيتم تجديد المحطات القديمة وتحسينها مع توفير وسائل الراحة للمسافرين لاستخدامها أثناء النقل. في نهاية المطاف، فإن هذا المشروع لديه القدرة على إطلاق مستويات غير مسبوقة من التجارة، وتنمية الصادرات، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة وجيرانها، وخاصة مصر وإسرائيل والأردن.

**مشروع جانبي**

المشروع:

**"تفكيك الحواجز"، تطويرات نقاط المعابر الحدودية**

**الموقع**: الضفة الغربية وقطاع غزة

**التمويل**: تمويل يصل إلى 900 مليون دولار

**نظرة عامة على المشروع:**

سيتم بناء محطات شحن جديدة وطرق وصول خاصة وغيرها من البنى التحتية في نقاط العبور الرئيسية. ستدعم هذه الأموال أيضًا برامج بناء القدرات لتدريب المسؤولين الفلسطينيين على أفضل الممارسات ولتعزيز نشر أنظمة وتقنيات جديدة. ستؤدي هذه الاستثمارات إلى تقليل أوقات الانتظار وتحسين خدمة العملاء عند نقاط العبور. سيوفر المشروع المئات من الوظائف المباشرة في مجال البناء وإدارة المعابر وآلاف الوظائف في الاقتصاد الفلسطيني من خلال تقليل تكاليف التجارة والسفر.

**إطلاق العنان للقدرة الاقتصادية عن**

**طريق بناء البنية التحتية الضرورية**

**الطاقة**

كان لنقص الكهرباء القابلة للتأثير آثار عميقة على رفاهية الشعب الفلسطيني، وخاصة في غزة. في المدى القريب، سيركز هذا المشروع على إنهاء أزمة الكهرباء في غزة بسرعة - ضمان حصول الفلسطينيين في غزة على ما لا يقل عن 16 ساعة من الكهرباء يوميًا خلال عام من تنفيذ المشروع. سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمارات في تطوير الشبكات، ومحطة توليد الكهرباء في غزة، ومنشآت الطاقة المتجددة الجديدة. ستضمن الاستثمارات الإضافية في البنية التحتية للطاقة حصول غزة المستمر على الكهرباء في غضون خمس سنوات وستقل تكلفة الكهرباء في الضفة الغربية من خلال زيادة الإمداد المحلي وتحسين البنية التحتية للشبكة. أخيرًا، سيقدم هذا المشروع الدعم الفني لزيادة قدرة المرافق الفلسطينية على إدارة وخدمة هذا القطاع.

**مشروع جانبي**

**المشروع**: "طاقة غزة"تطوير محطة كهرباء

**الموقع**: غزة

**التمويل**: يصل إلى 590 مليون دولار في شكل منح وتمويل متساهل

**نظرة عامة على المشروع**: ستوفر المرحلة الأولى من هذا المشروع ما يصل إلى 90 مليون دولار على شكل منح لدعم تحويل محطة توليد الكهرباء في غزة من وقود الديزل إلى الغاز الطبيعي وتوصيله بإمدادات الغاز الطبيعي. سيؤدي ذلك إلى زيادة إمداد الكهرباء في غزة بحوالي 70 ميجاوات وتقليل تكلفة الكهرباء بشكل كبير للفلسطينيين. في المرحلة الثانية، سيؤدي استثمار إضافي بقيمة 500 مليون دولار إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمحطة كهرباء غزة بمقدار 400 ميجاوات إضافية. سيخلق المشروع مئات الوظائف في البناء. وسوف يدعم أيضا إنشاء الآلاف من وظائف من خلال تزويد الشركات في غزة بالكهرباء يمكن الاعتماد عليها وبأسعار معقولة لأول مرة منذ سنوات.

**المياه والصرف الصحي**

الحصول على المياه هو عامل تمكين حاسم للنشاط الاقتصادي في العديد من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني. من خلال توجيه استثمارات كبيرة إلى البنية التحتية التي تزيد من إمدادات المياه، بما في ذلك مرافق تحلية المياه والآبار وشبكات التوزيع، فإن هذا المشروع لديه القدرة على مضاعفة كمية المياه الصالحة للشرب المتاحة للفلسطينيين، للفرد الواحد، في غضون خمس سنوات. سوف يدعم التمويل الإضافي تطوير مرافق جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يضع حداً لمخاطر الصحة العامة المستمرة التي تشكلها مياه الصرف الصحي غير المعالجة. سيتم إعادة استخدام هذه المياه المعالجة، مما يؤدي إلى توفير كميات هائلة من المياه القابلة للاستخدام في الزراعة والصناعية.

**الخدمات الرقمية**

على الرغم من أن معظم العالم قد شهد ثورة في التكنولوجيا الرقمية، إلا أن الخدمات الرقمية في الضفة الغربية وقطاع غزة محدودة. سيساعد هذا المشروع الفلسطينيين على تحقيق تقدم كبير في الخدمات الرقمية من خلال توفير الحوافز المالية والخبرات الفنية لدعم القطاع الخاص الفلسطيني في تطوير خدمات الاتصالات في الجيل الرابع والجيل الخامس. لزيادة توسيع الوصول إلى الإنترنت، ستدعم الحوافز المالية الأخرى الشركات والبلديات الفلسطينية في توفير خدمات الإنترنت اللاسلكية العامة عالية السرعة. ستؤدي هذه الاستثمارات إلى تحول رقمي في الضفة الغربية وقطاع غزة ودعم النمو الاقتصادي عبر قطاعات متعددة من الاقتصاد الفلسطيني.

**إطلاق العنان للطاقات الاقتصادية من خلال**

**تعزيز نمو القطاع الخاص**

**السياحة**

تمنح الخصائص الفريدة والمثيرة المتوفرة في الضفة الغربية وقطاع غزة القدرة على التحول إلى وجهة سياحية عالمية ناجحة. عدد قليل جدا من الأماكن في العالم هي موطن لمثل هذه المواقع التاريخية والدينية الرائعة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتطور أكثر من أربعين كيلومتراً من الخط الساحلي في غزة على طول البحر المتوسط ​​إلى مدينة حضرية حديثة تطل على الشاطئ، مستوحاة من أمثلة مثل بيروت وهونج كونج ولشبونة وريو دي جانيرو وسنغافورة وتل أبيب. بنفس القدر فان المطبخ الفلسطيني التقليدي الواعد يختلف بين المناطق ويجذب الزوار. تفتخر كل مدينة فلسطينية بأطباقها ونكهاتها التجارية الخاصة بها، بدءًا من آيس كريم ركب في رام الله وحتى كنافة نابلس الشهيرة. توفر هذه المناطق السياحية للضفة الغربية وغزة معًا فرصًا غنية محتملة للسياحة. لإلغاء تأمين فوائد السياحة المتزايدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيدعم هذا المشروع الاستثمار في الفنادق ومؤسسات الأغذية والمشروبات، وغيرها من الصناعات ذات الصلة بالسياحة. سيتم استخدام تمويل إضافي لتحسين التدريب في مجال الضيافة ولتجديد وتحديث المواقع السياحية. أخيرًا، سيمول هذا المشروع أيضًا حملة تسويق دولية كبرى لتسليط الضوء على مناطق الجذب السياحي في الضفة الغربية وقطاع غزة للجماهير في جميع أنحاء العالم. من خلال هذه الاستثمارات وغيرها، سيتمكن الفلسطينيون من الوصول إلى الموارد التي يحتاجون إليها لبناء صناعة سياحية مزدهرة - تكون لديها القدرة على جلب عشرات الآلاف من الزوار سنويًا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وتحفيز النمو الاقتصادي عبر قطاعات متعددة الاقتصاد الفلسطيني.

**مشروع جانبي**

**المشروع**: مرفق للإقراض السياحي وإعادة تأهيل المواقع

**الموقع**: الضفة الغربية وقطاع غزة

**التمويل**: ما يصل إلى 750 مليون دولار في شكل تمويل تساهلي يصل إلى 200 مليون دولار في شكل منح تمويلية

**نظرة عامة على المشروع**:

من اجل تطوير صناعة السياحة الفلسطينية بالكامل، هناك حاجة إلى استثمارات جديدة لتحسين أماكن الإقامة والمعالم السياحية القريبة من المواقع السياحية الشهيرة. سيوفر هذا المشروع لأصحاب الفنادق وشركات السياحة إمكانية الحصول على قروض منخفضة الفائدة من خلال تسهيل إقراض جديد تتم إدارته بالتعاون مع البنوك الفلسطينية. ستتوفر قدرة للحصول على قروض تصل إلى 375 مليون دولار على مدار السنة الأولى للبرنامج، مما يضمن حصول الفلسطينيين على رأس المال اللازم لتطوير هذا القطاع بسرعة. بعد خمس سنوات، يمكن تمديد هذا التسهيل وتوسيعه لمدة خمس سنوات إضافية. بشكل منفصل، فإن مبلغ 200 مليون دولار إضافي في شكل منح سوف يدعم إعادة تأهيل وتطوير المواقع السياحية المحتملة.

**الزراعة**

في حين أن الزراعة تمثل حوالي 8٪ من العمالة الفلسطينية، فإن هذا القطاع لم يحقق إمكاناته بسبب محدودية وصول المزارعين الفلسطينيين إلى الأراضي والمياه والتكنولوجيا. إن بيئة العمل المحسنة في الضفة الغربية وقطاع غزة والوصول إلى المزيد من الأراضي سيخلقان فرصة هائلة للمزارعين لتوسيع عملياتهم.

في الوقت نفسه، سيدعم هذا المشروع المزارعين الذين يسعون إلى تأمين التمويل من البنوك المحلية والعمل مع مبتكري التكنولوجيا المالية (FinTech) مع زيادة الوصول إلى رأس المال، ستتاح للمزارعين الفرصة لشراء بذور وأسمدة جديدة أثناء تطوير الدفيئات الزراعية وأنظمة الري والبنية التحتية الأخرى. سيساعد التمويل الآخر في إعادة تأهيل الأراضي الصالحة للزراعة وبناء مركز تعليمي جديد لتعزيز التعليم والتدريب في المجال الزراعي. ستعمل هذه التحسينات على زيادة قدرة المزارعين الفلسطينيين على تحويل جهودهم إلى إنتاج محاصيل عالية القيمة وتزويدهم بفرصة لاستخدام التقنيات الزراعية الحديثة، والاستفادة بشكل أكبر من أعمالهم التجارية، وفي النهاية استفادة أسرهم.

**الإسكان**

ساهم ارتفاع أسعار العقارات في الضفة الغربية وغزة في عدم قدرة الكثير من الفلسطينيين على شراء منزل. سيزيد السلام البناء في الضفة الغربية وغزة وسيخفض تكاليف العقارات. إن القدرة على الوصول إلى المساكن الجديدة، بدعم من القروض العقارية من البنوك الفلسطينية لمشتري المنازل المؤهلين، سوف تدعم سوق الإسكان المتنامي، وتحسين نوعية الحياة للفلسطينيين العاديين، والمساعدة في بناء مجتمعات قوية. مع تعزيز حقوق الملكية، سيتمكن ملاك المنازل الفلسطينيون أيضًا من استخدام أصولهم السكنية كضمان قروض، والتي قد تستخدم في اقتراض الشركات الصغيرة أو استثمار رأس المال، مما يزيد من تنشيط الاقتصاد الفلسطيني وزيادة فرص العمل.

**التصنيع**

كان الطلب الدولي على الحرف اليدوية الفلسطينية منذ مئات السنين من المنحوتات الخشبية والزخرفية الى التطريز الرائع. لدى الفلسطينيين اليوم فرصة لإحياء إرثهم من التصنيع العالي الجودة في الضفة الغربية وغزة. سيدعم هذا البرنامج تطوير مناطق صناعية حديثة ومنشآت تصنيع أخرى تستفيد فيها الشركات الفلسطينية من حوافز ضريبية وتمويلية من شأنها خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. علاوة على ذلك، ستوفر هذه المناطق المتخصصة للشركات خدمات ومرافق تدريب في الموقع من أجل زيادة القدرة التنافسية والإنتاجية. سيتم تخصيص جزء من التمويل المقدم من هذا المشروع لتطوير مرافق مشتركة مع الدول المجاورة، مما سيساعد على تمكين الفلسطينيين وجيرانهم من تجميع الموارد من أجل المنفعة المتبادلة. من خلال هذا البرنامج، ستُعرف المنتجات المصنوعة من قبل الفلسطينيين بالجودة والقيمة ويمكن أن تملأ أرفف المتاجر والمستودعات في جميع أنحاء العالم.

**الموارد الطبيعية**

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة أوقاف كبيرة من الحجر والرخام والمواد الهيدروكربونية ومعادن أخرى. سيقدم هذا المشروع الدعم لتطوير احتياطيات الموارد الرئيسية، مثل حقل غزة للغاز الطبيعي وحقول النفط ومواقع المحاجر في الضفة الغربية. كما سيقدم مساعدة تقنية لوضع إطار تنظيمي لاستغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد المشتركة على طول المناطق الحدودية. هذه الموارد لديها القدرة على توليد مليارات الدولارات من العائدات وخلق الآلاف من الوظائف الفلسطينية ذات الجودة العالية والأجور الجيدة.

**إطلاق العنان للقدرة الاقتصادية**

**عن طريق تعزيز التنمية والتكامل الإقليمي**

**الاستقرار الاقتصادي والتنمية**

ترتبط النظرة الاقتصادية طويلة الأجل للضفة الغربية وقطاع غزة بالقوة الاقتصادية والاستقرار في البلدان المجاورة. في الوقت الحالي، تواجه مصر والأردن ولبنان - وهي أسواق مهمة للفلسطينيين - تحديات اقتصادية واضحة. سيعتمد هذا المشروع على خطط التنمية الوطنية لهذه البلدان لمساعدتها على التغلب على العقبات التي تعترض نموها الاقتصادي من خلال دعم الجهود لتوفير الكهرباء المحلية الموثوقة، وتحسين توصيل المياه، ودعم أعمال القطاع الخاص، وتعزيز المؤسسات المالية، وتحديث خدمات القطاع العام. ستقلل هذه الاستثمارات من مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة وخلق فرصة كبيرة للفلسطينيين لزيادة الصادرات وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء شراكات تجارية جديدة مع الشركات في المنطقة.

**التجارة والتبادل الإقليمي**

لدى التكامل الإقليمي والتعاون القدرة على خلق فرص اقتصادية جديدة مهمة للشعب الفلسطيني. مثلما استفادت دبي وسنغافورة من موقعهما الاستراتيجي وازدهرت كمراكز مالية إقليمية، يمكن للضفة الغربية وقطاع غزة أن تتطور في نهاية المطاف إلى مركز تجاري إقليمي. سوف يشجع هذا المشروع بناء بنية تحتية جديدة لتسهيل التجارة والنقل عبر الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ومصر وإسرائيل ولبنان. من تحسين المطارات والموانئ في الدول المجاورة إلى تطوير مركز إقليمي لتجارة الغاز الطبيعي في مصر، فإن هذا المشروع سوف يحسن التنقل في المنطقة ويفتح الفرص التجارية الجديدة للقطاع الخاص الفلسطيني.

**الاستثمار الاقليمي**

لتحسين الآفاق الاقتصادية للمنطقة ككل، يجب تكريس الاهتمام لتفعيل النمو العضوي في القطاعات الخاصة بالدول المجاورة. من خلال الدروس المستفادة من بولندا في التسعينيات ومصر وتونس بعد الربيع العربي في عام 2011، أثبتت صناديق المشروعات نجاحها في تعزيز النمو باستخدام أموال القطاع العام الأولية لصناديق الاستثمار التي تستهدف الأسهم والائتمان الخاص. يمكن للأردن، وربما لبنان وغيرها، الاستفادة بشكل كبير من أموال المؤسسات الجديدة التي تدعم الشركات المحلية. يمكن لمثل هذه الصناديق استثمار رأس مال الأسهم في المراحل المبكرة من الأعمال الواعدة في القطاع الخاص في هذه البلدان، وخلق عشرات الآلاف من الوظائف الجديدة المباشرة وغير المباشرة لمواطنيها، وتسهيل الشراكات مع الموظفين وشركاتهم والخبراء في الصناعات في جميع أنحاء العالم. ستعود أموال المشاريع الجديدة الناجحة في منطقة الشرق الأوسط بالفائدة على الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمكن أن توفر الأساس لصناديق المؤسسات الإقليمية الكبيرة أو صندوق مؤسسة الضفة الغربية وقطاع غزة في المستقبل.

**خدمات عبر الحدود**

تواجه بلدان المنطقة العديد من التحديات المشتركة من تلوث المياه إلى نقص الكهرباء. يمكن للتطورات الجديدة على طول المناطق الحدودية بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومصر وإسرائيل والأردن أن تعالج العديد من هذه القضايا بينما تساهم في توليد نشاط اقتصادي جديد. سيدعم هذا المشروع تطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي الرئيسية، ومنشآت تحلية المياه، ومحطات الطاقة في هذه المنطقة ومن أجلها. ستوفر هذه التحسينات الخدمات اللازمة للأشخاص المحتاجين، مع تسهيل التعاون والتكامل والتظافر بين حكومات دول المنطقة.

**السياحة الإقليمية**

ستستفيد صناعة السياحة الفلسطينية بشكل كبير من زيادة النشاط السياحي في الدول المجاورة. بناء على جاذبية مناطق الجذب السياحي مثل الأهرامات المصرية، والعجائب الأثرية في البتراء في الأردن، وشواطئ لبنان فان مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة لديها إمكانات هائلة لتنمية صناعاتها السياحية. سيدعم هذا المشروع الشركات الخاصة أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير المواقع السياحية وخيارات النقل وأماكن الإقامة في الفنادق والمطاعم في جميع أنحاء مصر والأردن ولبنان. بالتزامن مع هذه الاستثمارات، يتصور هذا المشروع أن هذه البلدان، بالتعاون مع الفلسطينيين، ستضع استراتيجية سياحية إقليمية متماسكة، بما في ذلك خطط الاستثمار المشتركة، وحملات التسويق، وحزم السياحة الإقليمية.

**مشروع جانبي**

**المشروع**: السياحة الإقليمية

**الموقع**: الضفة الغربية وغزة، مصر، الأردن، ولبنان

**التمويل**: يصل إلى 1.5 مليار دولار في شكل تمويل تساهلي يصل إلى 500 مليون دولار في شكل منح

**نظرة عامة على المشروع:**

بفضل ثقافتها وجمالها الطبيعي ومواقعها التاريخية والدينية، تتمتع المنطقة بإمكانات سياحية استثنائية. سيدعم هذا المشروع الشركات المحلية في القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير المواقع السياحية والبنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومصر والأردن ولبنان. سيتم تخصيص تمويل إضافي لتطوير استراتيجية للسياحة الإقليمية وحملة تسويقية تركز على زيادة عدد السياح الذين يسافرون إلى بلدان متعددة في المنطقة خلال رحلة واحدة. هذه الاستثمارات لديها القدرة على زيادة السياحة في المنطقة ككل وجذب عشرات الآلاف من السياح الإضافيين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كل عام.

**الفصل الثاني**

**تمكين الشعب الفلسطيني**

**أعظم مورد لكل أمة هو شعبها**

ستطلق المبادرة الثانية للسلام من أجل الازدهار الإمكانات الهائلة للشعب الفلسطيني من خلال تمكينه من تحقيق أهدافه وطموحاته. سيدعم هذا الجزء من الرؤية الشعب الفلسطيني من خلال أربعة برامج أساسية.

سيعمل البرنامج الأول على **تعزيز جودة نظام التعليم** في الضفة الغربية وقطاع غزة وضمان عدم حصول أي فلسطيني على التمييز بسبب فرص التعليم غير المناسبة. سيدعم هذا البرنامج تطوير وتدريب المعلمين الفلسطينيين مع توسيع نطاق الوصول إلى الفرص التعليمية للمجتمعات والفئات المحرومة. سوف تساعد المشروعات الأخرى في تشجيع الإصلاحات التعليمية والابتكار. من خلال توفير الحوافز المالية لدعم تطوير المعايير والمناهج الأكاديمية المحسنة، سيساعد هذا البرنامج في تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مركز للتميز التعليمي.

البرنامج الثاني سيعزز **برامج تنمية القوى العاملة**، وخفض معدلات البطالة وزيادة المنالية(إمكانية الوصول) المهنية للقوى العاملة الفلسطينية. من خلال دعم التلمذة الصناعية، خدمات الاستشارة المهنية والتوظيف، سيساعد هذا البرنامج في ضمان استعداد الشباب الفلسطيني بالكامل لدخول سوق العمل وتحقيق أهدافهم المهنية. سوف تساعد المشروعات الإضافية العمال العاملين على تلقي التدريب الذي يحتاجونه لتعزيز مهاراتهم أو تغيير مهنهم. في النهاية، سيضمن هذا البرنامج حصول جميع الفلسطينيين على الأدوات التي يحتاجونها للمنافسة في الاقتصاد العالمي والاستفادة الكاملة من الفرص التي توفرها هذه الرؤية.

سيوفر البرنامج الثالث موارد وحوافز جديدة **لتحويل قطاع الرعاية الصحية الفلسطيني** وضمان حصول الشعب الفلسطيني على الرعاية التي يحتاجها داخل الضفة الغربية وغزة. سيزيد هذا البرنامج بسرعة من قدرة المستشفيات الفلسطينية من خلال ضمان حصولها على الإمدادات والأدوية واللقاحات والمعدات لتوفير رعاية عالية الجودة والحماية من حالات الطوارئ الصحية. سوف تساعد الصناديق الأخرى في تحسين الخدمات والمعايير في مرافق الرعاية الصحية الفلسطينية. من خلال الاستثمارات المستهدفة في المرافق الجديدة، والفرص التعليمية للمهنيين الطبيين والعاملين الطموحين في مجال الرعاية الصحية، وحملات التوعية العامة لتحسين الرعاية الوقائية، سيحسن هذا البرنامج بشكل كبير النتائج الصحية في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة.

سيدعم البرنامج الرابع المشاريع التي تعمل على **تحسين جودة الحياة** للشعب الفلسطيني. من الاستثمارات في المؤسسات الثقافية الجديدة إلى الدعم المالي للفنانين والموسيقيين الفلسطينيين، سيساعد هذا البرنامج الجيل القادم من الفلسطينيين على استكشاف قدراتهم الإبداعية وصقل مواهبهم. كما سيدعم تحسين الخدمات البلدية وتطوير مساحات عامة جديدة عبر الضفة الغربية وغزة. ستساعد هذه التطورات على تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مركز ثقافي وترفيهي يستفيد منه جميع الفلسطينيين.

**تمكين الشعب الفلسطيني:**

**الأهداف**

* تعزيز تنمية رأس المال البشري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحقيق درجة 0.70 على مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي
* إنشاء جامعة فلسطينية واحدة على الأقل ضمن أفضل 150 جامعة عالمية
* زيادة نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة من 20 إلى 35 في المائة
* خفض معدل وفيات الرضع من 18 إلى 9 لكل 1000 ولادة
* زيادة متوسط ​​العمر المتوقع من 74 إلى 80 سنة

**تمكين الشعب الفلسطيني من خلال**

**تعزيز خدمات التعليم**

**الجودة التعليمية**

توجد برامج أكاديمية قوية في الضفة الغربية وقطاع غزة من بيرزيت إلى بيت لحم لتعليم الفلسطينيين، إلا أن جودة التعليم تختلف اختلافًا كبيرًا بين المؤسسات. سيعمل هذا المشروع على تعزيز جودة التعليم واتساقه في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال التركيز على النتائج التعليمية. كما أنه سيوفر حوافز مالية للمؤسسات الأكاديمية الفلسطينية العامة والخاصة للوفاء بمعايير معينة، مثل رفع المعايير، وتحسين المناهج الدراسية، وزيادة معدلات التوظيف بعد التخرج. بالإضافة إلى ذلك، فإن توسيع فرص تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة سيساعد على ضمان حصول المعلمين الفلسطينيين على الأدوات التي يحتاجونها لمساعدة الجيل القادم من الفلسطينيين على تحقيق إمكاناتهم الكاملة. أخيرًا، سيحدد هذا المشروع جوائز مالية للاعتراف بإنجازات المعلمين والمدراء التربويين الفلسطينيين الذين أظهروا النجاح وفقًا للمعايير والمواصفات المعتمدة

**مشروع جانبي**

**المشروع**: جامعة فلسطينية جديدة

**الموقع**: الضفة الغربية وقطاع غزة

**التمويل**: يصل إلى 500 مليون دولار على شكل منح

**نظرة عامة على المشروع:**

من اجل إعداد الطلاب الفلسطينيين للانضمام إلى القوى العاملة في القرن الحادي والعشرين، يتوخى هذا المشروع بناء وتطوير جامعة جديدة للفنون والعلوم الليبرالية في الضفة الغربية وغزة. سيشمل المشروع مدخلات من القادة الأكاديميين الفلسطينيين لبناء مرافق تستخدم أحدث التقنيات لتقديم تعليم عالي الجودة. سيتم تعيين كبار المعلمين والإداريين للتأثير على حياة الفلسطينيين الذين يتوقون إلى التعلم والنجاح أكاديميًا. سيقوم هذا المشروع أيضًا بتطوير شراكات بين الجامعة الجديدة والمؤسسات العليا في الخارج، مما سيحفز التبادل الأكاديمي وبرامج التعليم عن بعد للطلاب والمعلمين الفلسطينيين. سيساعد برنامج منفصل للتكاليف التعليمية على ضمان بقاء هذه الجامعة في متناول الجمهور الفلسطيني العام

**منالية(إمكانية الوصول) التعليم**

في حين يعتبر الفلسطينيون ضمن أصحاب أعلى معدلات التخرج في المنطقة، فإن العديد من المدارس الفلسطينية يتم ضغطها فيما يفوق قدراتها، حيث يوجد عدد قليل جدًا من المعلمين والفصول الدراسية لدعم طلابهم. لضمان حصول جميع الفلسطينيين على التعليم الجيد، سيتم إيلاء الأولوية لتوسيع قدرة مؤسسات الطفولة المبكرة والمدارس الابتدائية والثانوية، مع التركيز على دعم المدارس العاملة في المجتمعات المحرومة. سيمكن هذا المشروع المدارس من توسيع بنيتها التحتية وتوظيف معلمين جدد. لتحسين التعليم العالي، سيدعم هذا المشروع إنشاء جامعة جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. على غرار نجاح المبادرات في **الإمارات العربية المتحدة وقطر**، ستوفر هذه المؤسسة التعليمية الجديدة للطلاب الفلسطينيين إمكانية الوصول المباشر إلى مؤسسة دولية كبرى دون مغادرة المنزل.

**القدرة على دفع تكاليف التعليم**

مثل العديد من الطلاب حول العالم، غالبًا ما يواجه الشباب الفلسطيني قيودًا مالية تحد من فرصهم التعليمية. سيقلل هذا المشروع العبء المالي على الطلاب الفلسطينيين من خلال توسيع الموارد المتاحة لتمويل تعليمهم. سوف تدعم رؤية السلام من اجل الرخاء برنامج المنح الدراسية الذي يتم من خلاله تشجيع الكليات والجامعات من جميع أنحاء العالم على تقديم منح دراسية كاملة وجزئية للطلاب الفلسطينيين للدراسة في الخارج والحصول على تعليم عالمي. ستحصل البنوك الفلسطينية على مساعدة فنية مسؤولة عن دعم إقراض الطلاب، والذي سيوفر للفلسطينيين خيارات لإكمال منحهم الدراسية والتسجيل في برنامج أكاديمي عالي الجودة. بعد التخرج، من المتوقع أن يعود هؤلاء الطلاب إلى ديارهم، كما هو معتاد في بلدان أخرى لديها برامج مماثلة، ليصبحوا عنصرًا أساسيًا في جيل المستقبل من القادة في الضفة الغربية وغزة.

**تمكين الشعب الفلسطيني من خلال**

**تعزيز تنمية القوى العاملة**

**الشباب والنساء**

سواء أكنت خريجة حديثة في مجال التكنولوجيا أو حرفي يتمتع بخبرة 20 عامًا، فإن بناء مستقبل أكثر إشراقًا في الضفة الغربية وغزة سيتطلب مساهمات جميع الفلسطينيين. لسوء الحظ، يعاني الفلسطينيون حاليًا من أعلى معدلات بطالة بين الشباب في العالم. وعلى نفس المنوال، فإن النساء الفلسطينيات يحققن مستويات أعلى في التحصيل العلمي مقارنة بالرجال الفلسطينيين، الا أن النساء الفلسطينيات لا يشكلن سوى نسبة صغيرة من القوى العاملة الفلسطينية. من خلال تقديم المشورة للقطاع العام الفلسطيني في مجال السياسات بشأن الممارسات الفضلى، وتشجيع اهتمام القطاع الخاص بهذه المشكلة، وتعزيز استراتيجية شاملة لتمكين الشباب والنساء، سينضم المزيد من النساء والشباب إلى القوى العاملة الفلسطينية. تطلع رؤية "السلام من اجل الرخاء" لتكون الضفة الغربية وقطاع غزة مكان يصبح فيها الشباب والنساء من ريادي الأعمال وأصحاب الأعمال التجارية، ويمكنهم الوصول إلى رأس المال، وتعلم المهارات اللازمة لتحقيق النجاح. سيزيد هذا المشروع من معدلات توظيف الشباب والنساء من خلال تزويدهم بالإرشاد المهني والتدريب المتخصص وخدمات التوظيف في جهد مركز لتوظيفهم في المهن ذات الأجور المرتفعة والنمو العالي.

**مشروع جانبي**

**المشروع**: الإرشاد الوظيفي والتوظيف

**الموقع**: الضفة الغربية وقطاع غزة

**التمويل**: يصل إلى 30 مليون دولار على شكل منح

**نظرة عامة على المشروع:**

تأمل رؤية "السلام من اجل الرخاء" في حصول النساء داخل الضفة الغربية وقطاع غزة على التمويل وفرص في السوق وتدريب للقوى العاملة للنجاح كصاحبات أعمال وأعمال خاصة. كجزء من الترويج لاعتماد استراتيجية شاملة للنهوض بالفرص الاقتصادية للمرأة، سيدعم هذا المشروع تطوير مؤسسة مركزية لتسهيل تقديم المشورة الوظيفية وخدمات التوظيف للنساء والشباب الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. سيتم ربط هذه المؤسسة بالجامعات الفلسطينية وغرف التجارة المحلية للتنسيق مع مراكز الخدمات المهنية والتوصية بتحسين المناهج. وستكون بمثابة بوابة للعمل، حيث تتيح للشباب والنساء الفلسطينيين الوصول إلى فرص الوظائف المحتملة، بالإضافة إلى تقديم التوجيهات والخدمات الأخرى.

**العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات**

كان العالم العربي المركز العالمي للعلوم والرياضيات لمئات السنين. لكن في العصر الحديث، لم تواكب الضفة الغربية وقطاع غزة قادة هذه المجالات. سوف يدعم السلام من أجل الرخاء المجتمع العلمي الفلسطيني من خلال توفير فرص البحث والعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. سوف يرعى هذا البرنامج شراكات البحث والتطوير بين الشركات الفلسطينية والدولية والمؤسسات البحثية العالمية، مع تشجيع الشركات الدولية أيضًا على الشراكة مع الفلسطينيين في تطوير تقنيات تجارية وبحوث علمية جديدة. يجب أن تخلق هذه الجهود المزيد من الفرص لطلاب العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).

**التعليم التقني والمهني**

هناك حاجة لمزيد من التعليم التقني والمهني على شكل أفضل في الضفة الغربية وغزة بدءًا من الطلاب الذين يتخرجون بدون تدريب ومهارات لأداء الوظائف التي تحتاجها الشركات، إلى أرباب العمل الذين يبحثون عن موظفين مدربين تدريباً جيداً ومستعدين للانضمام للقوى العاملة. بالاعتماد على النماذج الناجحة مثل تلك التي تم نشرها في ألمانيا والسويد، وباستخدام أدوات مثل الكليات المجتمعية وبرامج التعليم عن بعد، يوسع هذا المشروع القدرة الإجمالية للالتحاق في المؤسسات التقنية والمهنية ويصمم التدريب التعليمي لتحسين القدرة الطلاب على التسويق لأنفسهم والتوظيف. يدعم هذا المشروع أيضًا تطوير شراكات جديدة بين هذه المؤسسات والشركات الفلسطينية للتأكد من أن الطلاب الخارجين من المدرسة لديهم معرفة وثيقة الصلة بمكان العمل، وفهم أفضل لتوقعات أصحاب العمل، واحتمال أعلى للنجاح في دخول سوق العمل.

**التدريب الداخلي والزمالة**

تسعى رية لسلام من اجل الرخاء إلى توسيع فرص التدريب أثناء العمل وخبرة العمل قبل التخرج للطلاب الفلسطينيين، مع التركيز بشكل خاص على مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. من خلال الشراكة مع القطاع العام الفلسطيني والقطاع الخاص والمنظمات غير الهادفة للربح لتطوير برامج تدريب داخلي وتدريب مهني جديدة للطلاب الفلسطينيين، سيساعد هذا البرنامج الطلاب الفلسطينيين على اكتساب الخبرة العملية وتحديد الثغرات في مجمل مهاراتهم وتعديل الدورات الدراسية وفقًا لذلك. الهدف من هذا المشروع هو ضمان حصول جميع الفلسطينيين المسجلين في الجامعات والمدارس المهنية على فرص للتدريب أو الزمالة في مؤسسة تتوافق مع أهدافهم المهنية، مما يزيد من احتمال تطوير المهارات اللازمة لوظائف المستقبل وتأمين وظائف مربحة بعد التخرج.

**تدريب القوى العاملة**

لتحسين الإنتاجية والتنقل المهني، يحتاج الفلسطينيون العاملون إلى الوصول إلى التدريب والفرص التعليمية التي ستساعدهم على تطوير مهارات جديدة وتطوير حياتهم المهنية. سيوفر هذا المشروع حوافز مالية لشركات القطاع الخاص لتطوير مراكز التدريب لموظفيها. سيتم إنشاء هذه المنشآت الجديدة داخل المناطق الصناعية، والتي ستكون مناطق داخل الضفة الغربية وغزة مصممة لتشجيع الاستثمار والتوظيف من خلال المعاملة الضريبية التفضيلية. سيدعم هذا المشروع أيضًا الفلسطينيين الذين يسعون لتغيير مهنهم عن طريق توفير المنح الدراسية والزمالات لتمكينهم من متابعة فرص التدريب والتعليم الجديدة في الجامعات والمدارس المهنية الفلسطينية.

**تمكين الشعب الفلسطيني من خلال**

**الاستثمار في الرعاية الصحية**

**منالية الرعاية الصحية**

تؤدي أوجه القصور في العاملين والأدوية والمعدات والإمدادات في المرافق الطبية الفلسطينية إلى حدوث ثغرات في نظام الرعاية الصحية الفلسطيني وإجبار العديد من الفلسطينيين على التخلي عن الرعاية أو السفر إلى الخارج لتلقي الرعاية التي يحتاجون إليها. على المدى القريب، سيدعم هذا المشروع نشر المزيد من العيادات المتنقلة والحيوية لتلبية احتياجات الرعاية الصحية للمجتمعات الفلسطينية المحرومة من الخدمات وتوفير الدعم المالي لضمان حصول المستشفيات والعيادات على الأدوية والمعدات لتحسين علاج المحتاجين إلى الرعاية. ستزود مشاريع أخرى في مرحلة متأخرة المستشفيات العامة بمعدات جديدة وحديثة لتحسين قدرتها على علاج مجموعة متنوعة من الأمراض - مما يقلل من أوقات الانتظار وعدد الفلسطينيين الذين يجب إحالتهم إلى المستشفيات في الخارج لتلقي العلاج.

**مشروع جانبي**

**المشروع**: تمكين المستشفيات والعيادات الفلسطينية

**الموقع**: الضفة الغربية وقطاع غزة

التمويل: يصل إلى 300 مليون دولار في

مع منح تمويل يصل إلى 600 مليون دولار في التمويل الميسر

نظرة عامة على المشروع:

يحتاج نظام الرعاية الصحية الفلسطيني إلى مرافق طبية أفضل لتعزيز قدرات العلاج. يتوخى هذا المشروع تطوير مراكز علاج متخصصة جديدة، بما يضمن للفلسطينيين الحصول على علاج جيد لمجموعة واسعة من الأمراض والظروف داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، مع إقامة شراكات مع جهات الصحة الفلسطينية للتركيز على إصلاحات التكلفة والإصلاح.

**جودة الرعاية الصحية**

لقد جعل نقص الموارد في نظام الرعاية الصحية الفلسطيني من الصعب على أخصائي الرعاية الصحية التركيز بشكل كامل على تحسين معايير الجودة وعلى المؤسسات الطبية الفلسطينية تلبية أعلى المعايير وتحقيق الاعتماد الدولي. سيدعم هذا المشروع الخبراء التقنيين وخبراء القطاع الخاص الذين يساعدون المستشفيات والعيادات في تحديد مجالات التحسين وتزويدهم بالموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الحالية. لمزيد من تحسين جودة الرعاية، سيشجع هذا المشروع الأطباء والممرضين وغيرهم من الأطباء على متابعة الشهادات الدولية والتدريبات وفرص البحث. يمكن لهؤلاء المهنيين المهرة والمرافق الحديثة أن توفر الأساس لجودة الرعاية الصحية على المدى الطويل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

**الرعاية الصحية الوقائية**

يتزايد خطر الأمراض غير المعدية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويزداد سوءًا بسبب نقص برامج الوقاية الأولية والثانوية. سيساعد هذا المشروع مرافق الرعاية الصحية الفلسطينية على توسيع نطاق توافر الخدمات مثل لقاحات، وتقييم تاريخ الأسرة الصحي، وفحوصات الصحة البدنية والعقلية بانتظام. سيمول هذا المشروع أيضًا حملة توعية عامة لإطلاع الناس على مخاطر الرعاية الصحية والموارد المتاحة لهم في نظام الرعاية الصحية الفلسطيني. ستعمل هذه الجهود على تقليل تكاليف الرعاية الصحية على المدى الطويل ومساعدة الشعب الفلسطيني على العيش حياة أطول وأكثر صحة.

**تمكين الشعب الفلسطيني من خلال**

**تحسين جودة الحياة**

**الفنون والثقافة**

من العصور القديمة إلى الحديثة، كانت الضفة الغربية وقطاع غزة مركزًا للفنون والثقافة. فهي موطن لكثير من الفنانين والشعراء الأكثر شهرة في المنطقة وهي غارقة في التقاليد التاريخية، مثل مهرجان النبي موسى السنوي. يجب الاحتفال بهذا التراث الثقافي الكبير ودعمه. سينهض هذا المشروع من خلال العمل مع المؤسسات الثقافية الفلسطينية بالجيل القادم من الفنانين والموسيقيين والكتاب الفلسطينيين. ستتاح للفلسطينيين الفرصة للتقدم بطلب للحصول على زمالات لمدة عام للدراسة، والتدريب، والعمل في المجالات الفنية والثقافية في الداخل والخارج. ستمول المنح الأخرى تطوير مراكز ثقافية ومتاحف جديدة عبر الضفة الغربية وقطاع غزة. ستعرض هذه المؤسسات ثراء التاريخ والثقافة الفلسطينية لآلاف الزوار المحليين والدوليين كل يوم.

**الرياضة والعاب القوى**

بالإضافة إلى تحسين الصحة العامة، يمكن للرياضة وألعاب القوى مساعدة الشباب الفلسطيني على تعزيز علاقات جديدة مع أقرانهم وداخل مجتمعاتهم، ويمكن للفرق الفلسطينية أن تكون مصدرًا للترفيه والفخر لجميع الفلسطينيين. سيقوم هذا المشروع بتوسيع خيارات الأنشطة التنافسية والصحية للفلسطينيين من خلال بناء منشآت رياضية عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة. يسعى هذا المشروع إلى إلهام الجيل القادم من الرياضيين الفلسطينيين الذين يحلمون بأن يكونوا في فرق فلسطينية مستقبلية تتنافس على المسرح العالمي وتدريبهم.

**مشروع جانبي**

**المشروع**: التجديد الحضري

**الموقع**: الضفة الغربية وقطاع غزة

**التمويل**: تمويل يصل إلى 200 مليون دولار

نظرة عامة على المشروع:

من خلال العمل مع كبار المخططين الحضريين الفلسطينيين، سيساعد هذا المشروع البلديات الفلسطينية في تطوير وإصلاح البنية التحتية التي من شأنها تحسين نوعية الحياة داخل المناطق الحضرية الفلسطينية. ستعمل هذه الأموال على تعزيز تطوير الأرصفة والمكتبات والحدائق العامة والأماكن العامة الأخرى في المدن والبلدات. سوف تدعم أيضًا تجديد المباني العامة ومشاريع التنشيط الأخرى التي تعمل على تجميل المناطق الحضرية وتحسينها في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

**الخدمات البلدية**

تفتقر البلديات الفلسطينية إلى الموارد اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها مواطنوها للازدهار. سيقوم هذا المشروع بتحسين الخدمات في المدن والبلدات الفلسطينية من خلال توفير تمويل قصير الأجل للبلديات والمنظمات غير الحكومية التي تركز على تحسين حياة المواطنين المحليين. ستتيح هذه الأموال للحكومات والمؤسسات المحلية تحسين الخدمات الأساسية، بما في ذلك جمع القمامة، والمساعدة في حالات الطوارئ، وإدارة العمليات. سيتم ربط هذا التمويل بسلسلة من الإصلاحات التي ستضع البلديات الفلسطينية على طريق التمويل المستقل وتوفير الخدمات العامة بشكل مستدام. سوف يدعم التمويل الآخر تطوير الأماكن العامة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يتيح للفلسطينيين المزيد من الفرص لقضاء بعض الوقت في الهواء الطلق مع عائلاتهم وأصدقائهم مع المساعدة في جذب السياحة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

**الفصل الثالث**

**تعزيز الحوكمة الفلسطينية**

*بينما سيتطلب تنفيذ السلام من اجل الرخاء دعما دوليا كبيرا، الا انه لا يمكن تحقيق أي رؤية للفلسطينيين دون الدعم الكامل من الشعب الفلسطيني وقيادته*

تسعى المبادرة الثالثة والأخيرة في رؤية "السلام من اجل الرخاء" إلى تشجيع القطاع العام الفلسطيني على توفير الخدمات والإدارة اللازمة للشعب الفلسطيني حتى يكون له مستقبل أفضل. إذا أدركت الحكومة إمكاناتها من خلال الاستثمار في شعبها وتبني العناصر الأساسية المحددة في "السلام من اجل الرخاء"، فسوف يترتب على ذلك نمو في الوظائف وسيزدهر الشعب الفلسطيني واقتصاده. تحدد هذه الرؤية طريقًا، بالشراكة مع القطاع العام الفلسطيني، سيمكن من تحقيق الرخاء من خلال ثلاثة برامج.

سيساعد البرنامج الأول من هذه المبادرة القطاع العام الفلسطيني على **تحويل بيئة الأعمال التجارية** من خلال حقوق الملكية الخاصة؛ ضمانات ضد الفساد؛ الحصول على الائتمان؛ أسواق رأس المال العاملة إلى جانب السياسات واللوائح المؤيدة للنمو؛ واليقين والقدرة على التنبؤ للمستثمرين التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل في القطاع الخاص، وزيادة الصادرات والاستثمار الخارجي المباشر. مثلما نهضت الحكومات **اليابانية والكورية الجنوبية والسنغافورية** لمواجهة التحديات الهائلة التي واجهتها مجتمعاتها في الأوقات الحرجة في تاريخها، كذلك يمكن للقيادة الفلسطينية أن ترسم مسارًا جديدًا لشعبها. يحدد هذا البرنامج ويعالج متطلبات تطوير رأس المال البشري، وتفعيل الابتكار، وإنشاء وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وجذب الشركات الدولية التي ستستثمر في مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

سيستثمر البرنامج الثاني في المشروعات التي تبني **مؤسسات القطاع العام الفلسطيني** وتعزز استجابة الحكومة للشعب. من خلال هذا البرنامج، سيتم توجيه اهتمام الحكومة لزيادة استقلال القضاء وتنمية منظمات المجتمع المدني. إن نظام المحاكم الأقوى سوف يحمي ويضمن حقوق المواطنين وممتلكاتهم بشكل أفضل. سيساعد المزيد من الشفافية الحكومية في تعزيز الثقة من الفلسطينيين - والمستثمرين الخارجيين - في اتخاذ قرارات المحاكم بصورة عادلة، ومنح العقود وإنفاذها بأمانة، وان تكون الاستثمارات التجارية آمنة.

البرنامج النهائي سيعمل على **تحسين عمليات الحوكمة** وتوفير الخدمات للشعب الفلسطيني. تمشيا مع نماذج القطاع الخاص الناجحة، يجب على القطاع العام الفلسطيني أن يسعى جاهدا لتحقيق الاستقرار المالي، والاستقلال المالي، والعناية بعماله، وكفاءة تقديم الخدمات لمواطنيه. سيعمل هذا البرنامج على إلغاء متأخرات القطاع العام وتنفيذ خطة موازنة وضريبية تعزز الاستدامة المالية على المدى الطويل، دون الحاجة إلى دعم الميزانية أو أموال المانحين. وسيساعد أيضًا في اعتماد التقنيات الجديدة التي يمكن أن توفر للمواطنين الفلسطينيين القدرة على طلب الدعم والخدمات الحكومية والوصول إليها مباشرةً. سيوفر البرنامج تدريبات وفرصًا جديدة لموظفي الخدمة المدنية لتحسين إنتاجيتهم، والمساعدة في إعدادهم لمواجهة تحديات الحوكمة، وتسهيل أداء وظائفهم. وأخيرًا، يهدف هذا البرنامج إلى توفير الخدمات الحكومية بتكلفة منخفضة وعالية الكفاءة، مما سيسهل نمو القطاع الخاص.

**تعزيز الحوكمة الفلسطينية:**

**الأهداف**

* تحسين شفافية الحكومة، وتحقيق درجة مؤشر مدركات الشفافية الدولية للفساد والتي بلغت 60 درجة أو أكثر
* تطبيق نظام الحوكمة الإلكترونية، وتحقيق مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحوكمة الإلكترونية بدرجة أكبر من 0.75
* سن ميزانية مستدامة للقطاع العام
* تعزيز بيئة الأعمال، وتحقق تصنيف ممارسة الأعمال حسب البنك الدولي يبلغ 75 أو أفضل

**تعزيز الحوكمة الفلسطينية عن طريق**

**إنشاء بيئة أفضل للأعمال**

**حقوق الملكية**

تعد حقوق الملكية الخاصة والحماية القانونية لأصحاب الأعمال من الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة. من خلال هذا البرنامج، سيتلقى القطاع العام الفلسطيني المساعدة في إنشاء وتحسين الأطر القانونية التي تعزز أنظمة القانون التجاري وقانون المنافسة وقانون الإفلاس وقانون العقود. سيعمل هذا البرنامج مع القطاع العام الفلسطيني لتحديد حقوق الملكية الخاصة بوضوح، وتطوير الحماية المؤسسية لأصحاب العقارات، وتسجيل ملكية الأراضي في قاعدة بيانات وطنية. يعد تسجيل الأراضي خطوة مهمة في تحول الاقتصاد الفلسطيني، والذي سيفتح خاصية الاستخدام كضمان لرأس المال ويزيل العديد من العوائق القائمة أمام التنمية. في نهاية المطاف، تأمل رؤية "السلام من اجل الرخاء" للفلسطينيين بتطوير وتحديث المدن والقرى والمناطق الصناعية والأراضي الزراعية، مما قد يؤدي إلى توليد مليارات الدولارات في نشاط اقتصادي جديد. حقوق الملكية القوية ضرورية لتحقيق هذا المستقبل.

**الإطار القانوني والضريبي**

يتطلب النمو الاقتصادي طويل الأجل إطارًا قانونيًا وضريبيًا يدعم القطاع الخاص ويجذب الاستثمار. سيقدم هذا المشروع مساعدة تقنية ومالية للقطاع العام الفلسطيني للانتقال نحو هيكلية ضريبية داعمة للنمو، وتثبيت تدابير محسنة لمكافحة الفساد، وفتح أسواق رأس المال، وتطوير إصلاحات تنظيمية تدعم النمو الاقتصادي. من خلال تطوير قوانين ولوائح جديدة تزيد من المنافسة، وتحمي حقوق الملكية الفكرية والعقود، وتضمن اللجوء القانوني، سيساعد هذا المشروع على منح الشركات الثقة التي يحتاجون إليها للقيام باستثمارات جديدة وتوسيع العمليات الحالية. سيدعم هذا المشروع أيضًا الجهود المستمرة لتطوير محطة واحدة لتسجيل الأعمال الفلسطينية، مما قد يقلل بشكل كبير من التكلفة والوقت اللازم لتأسيس شركة. ستساعد هذه الإصلاحات في ضمان تمكن جميع الفلسطينيين - وليس فقط الشركات الكبرى - من الاستفادة الكاملة من الفرص التي توفرها هذه الرؤية.

**مشروع جانبي**

**المشروع**: تسجيل الأراضي

**الموقع**: الضفة الغربية وقطاع غزة

**التمويل**: تمويل يصل إلى 30 مليون دولار

**نظرة عامة على المشروع:**

سيساعد هذا البرنامج أصحاب العقارات الفلسطينيين على تسجيل أصولهم العقارية بسرعة في قاعدة بيانات واحدة. سيتم تنفيذه بالشراكة مع مؤسسات التنمية والقطاع العام الفلسطيني، وسيساعد في حل مطالبات ملكية الأراضي المتنازع عليها وتحرير حقوق الملكية الخاصة بوضوح. يوفر تعزيز حقوق الملكية الخاصة الضمان الضروري للاستثمارات الإنتاجية، مع ضمان قدرة المالكين على الوصول إلى رأس المال عن طريق رهن أو بيع ممتلكاتهم.

**أسواق المال والسياسة النقدية**

سيكون القطاع المالي الفلسطيني شريكا حاسما في تطبيق السلام من اجل الرخاء. سيعزز هذا البرنامج قدرة السلطات المالية والمصارف الفلسطينية من القطاع الخاص على تعزيز صحة النظام المالي المحلي مع تيسير زيادة الإقراض الإنتاجي، وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. يجب أن تكون السلطات المصرفية الفلسطينية قادرة على العمل مع البنوك المحلية لتوسيع قدراتها لدعم قطاع الأعمال الفلسطيني المتنامي وأن تكون قنوات فعالة للاستثمار الأجنبي وتدفقات رأس المال. على وجه التحديد، ستدعم المساعدة الفنية الجهود للحفاظ على العلاقات المصرفية ذات العلاقة، وتحسين ممارسات الإقراض المصرفي، وبناء قدرة السلطات المالية على تنظيم القطاع المصرفي وإدارة محفظة الأوراق المالية.

**التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر**

بالإضافة إلى توسيع البنية التحتية، فإن زيادة الصادرات الفلسطينية ستتطلب تطوير سياسات تجارية جديدة. بموجب هذا البرنامج، سيساعد الدعم الفني القوي السلطات الفلسطينية ذات العلاقة على إنشاء نظام تجاري عادل ومتبادل، وإدارة نقاط العبور التجارية، وتنفيذ الإصلاحات التنظيمية التي تجتذب شركاء تجاريين جدد. بالتوازي مع هذه الجهود، سوف يجلب هذا المشروع قادة الشركات متعددة الجنسيات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ويسهل مؤتمرات المستثمرين الدوليين التي ترفع الوعي بفرص الشراكة مع الشركات الفلسطينية والاستثمار فيها. كما سيعمل الخبراء الفنيون مع المسؤولين الفلسطينيين لمساعدتهم على تطوير اتفاقيات تجارة حرة مفيدة. ستكون التجارة الفلسطينية الإقليمية والدولية الموسعة أساسية للنمو طويل الأجل للاقتصاد الفلسطيني، وسيضطر التركيز على الصادرات الفلسطينية الشركات المحلية إلى زيادة الكفاءة والجودة للمنافسة بنجاح في الأسواق الدولية.

**تعزيز الحوكمة الفلسطينية**

**من خلال بناء المؤسسات**

**استقلال القضاء**

وفقًا لمبادئ سيادة القانون وفصل السلطات، يجب إعادة تقييم وتعزيز استقلال السلطة القضائية الفلسطينية. إن وجود نظام قضائي قوي ونظام محاكم موثوق يتيح للشركات أن تعرف أن استثماراتها ستكون آمنة وأن شركاتها والمنتجات التي تنشئها ستكون محمية من المعاملة غير العادلة. الثقة في المسائل القانونية عنصر حاسم في الحد من مخاطر الأعمال، والذي يجذب رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي. تحقيقًا لهذه الغاية، سيقوم هذا المشروع بالشراكة مع السلطات الفلسطينية لتشجيع القوانين واللوائح التي تضمن استقلال النظام القضائي. سوف يستثمر في بناء قدرات المحاكم، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز قدرتهم على التعامل مع القضايا التي تغطي الانتهاكات المحتملة للحكومة. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل هذا البرنامج على تعزيز التعليم القانوني، والذي سيساعد، من بين أمور أخرى، القادة على تحديد الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي من شأنها تحسين عملية الشراء الحكومية وبيئة الأعمال العامة بشكل أفضل.

**مشروع جانبي**

**المشروع**: الحكومة الإلكترونية الفلسطينية

**الموقع**: الضفة الغربية وقطاع غزة

**التمويل**: تمويل يصل إلى 300 مليون دولار

**نظرة عامة على المشروع:**

سيمول هذا المشروع تطوير نظام مركزي للحكومة الإلكترونية عبر الإنترنت. على غرار الأنظمة المماثلة المطبقة في بلدان مثل إستونيا، ستمكن هذه البوابة الوزارات الحكومية والمواطنين الفلسطينيين كل يوم من تبادل المعلومات والتواصل في الوقت الحقيقي. من خلال هذا النظام، سيتمكن الفلسطينيون من طلب معلومات من مؤسسات القطاع العام فيما يتعلق بالقرارات والسياسات. سيسمح هذا النظام للفلسطينيين أيضًا بطلب خدمات القطاع العام، كما تمت مناقشته في مشروع تقديم الخدمة.

**المساءلة**

يتطلب الحكم الرشيد وجود أنظمة صارمة تمكن الناس من مساءلة المؤسسات. يساهم الفلسطينيون في عائدات الضرائب ويتوقعون أن تنفق حكومتهم بطريقة مسؤولة لتوفير الخدمات بكفاءة وفعالية. يجب أن يتوفر للفلسطينيين طرق أكثر وأفضل للسعي إلى المساءلة عن مزاعم الحكومة بالهدر والاحتيال والإساءة ومسلسل الفساد الحكومي؛ وحالات القرارات غير العادلة أو غير التقليدية في القضايا الجنائية؛ والعقبات غير الضرورية التي تحول دون إنشاء أو نمو الأعمال التجارية. حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من بناء الثقة في حكومته، يحتاج إلى آليات للتعبير عن مخاوفه ورؤية التحركات التي ترد على مخاوفه. سيعزز هذا المشروع قدرة المؤسسات الفلسطينية لمكافحة الفساد، بما في ذلك قدرتها على التحقيق في مزاعم الفساد وسوء الإدارة وإحالة النتائج إلى السلطات المحلية المختصة دون تدخل. سيقدم هذا البرنامج أيضًا مساعدة تقنية ومالية لتوسيع قدرة المدقق الحكومي الداخلي - مما يمكّنه من مراجعة نفقات القطاع العام والتحقيق في الحالات الشاذة في الوقت المناسب وبطريقة شفافة.

**الشفافية**

لكي يحاسب الناس حكومتهم، فإن قرارات السياسات الحكومية، والعملية التشريعية، وإجراءات القطاع العام فيما يتعلق بالمشتريات والعقود والتراخيص والتوظيف يجب أن تكون شفافة. يجب أن يعرف الفلسطينيون كيف تنفق حكومتهم أموال دافعي الضرائب، ويمكن للحكومة تحسين أدائها من خلال الاستفادة بشكل أفضل من الإنترنت والمنصات الرقمية. لقد سمحت التقنيات الجديدة للحكومات في جميع أنحاء العالم وشجعتها على تحسين تدابير الشفافية والمساءلة لصالح مواطنيها. سيدعم هذا المشروع المؤسسات الفلسطينية في تبني التحسينات التي تعمل على تحسين شفافية القطاع العام وتواصله مباشرة مع الشعب الفلسطيني. من أجل الحفاظ على مستقبل زاهر تدين القيادة الفلسطينية لشعبها بالتزام بالحكم الشفاف الذي يلهم الثقة في مستقبل مشرق من الفرص.

**المجتمع المدني**

تعد مؤسسات المجتمع المدني القوية والصحافة الحرة من العناصر الهامة لأي ديمقراطية تعمل بشكل جيد. سيتطلب الحفاظ على هذه المؤسسات الهامة وتوسيعها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة قوانين وممارسات جديدة تحمي استقلالها وتحسن قدراتها. لدعم هذه الجهود، سيوفر هذا المشروع التدريب للفلسطينيين لمساعدتهم على تعزيز الحماية للمجتمع المدني وضمان حرية الصحافة. كما سيدعم منظمات المجتمع المدني من خلال تحديد الموارد اللازمة لأداء وظائفها المهمة.

**تعزيز الحوكمة الفلسطينية من خلال**

**تحسين عمليات الحكومة**

**الاستدامة المالية**

لتعزيز الصحة طويلة الأجل للاقتصاد الفلسطيني، يجب أن يكون للقطاع العام الفلسطيني ميزانية مستدامة مالياً. في إطار هذا المشروع، سيقدم الخبراء الفنيون المشورة للسلطات المالية الفلسطينية حول وضع خطة لوضع الحكومة على طريق تحقيق الاستدامة المالية، مع التركيز على إنهاء الاعتماد على مساعدات المانحين، وزيادة كفاءة الإيرادات الضريبية المحلية، وزيادة القدرة على إدارة محفظة من ضمانات حكومية. لدعم هذا الجهد، سيوفر هذا المشروع دعماً مالياً قصير الأجل للقطاع العام الفلسطيني لسداد متأخراته إلى القطاع الخاص. سوف يدعم نشر أنظمة جديدة تبني المساءلة والشفافية وتمكن السلطات الفلسطينية المطبقة من إدارة تحصيل الإيرادات في جميع المعابر التجارية ومنافذ الدخول الأخرى. سيتطلب المشروع من القطاع العام الفلسطيني تنفيذ أنظمة تعمل على تحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في عمليات تحصيل المدفوعات مقابل خدمات مثل الكهرباء والمياه، مما سيساعد على تقليل التكاليف الطويلة الأجل للمستهلكين وتشجيع الاستثمار الخاص.

**مشروع جانبي**

**المشروع**: جذب الخبرة العالمية

**الموقع**: الضفة الغربية وقطاع غزة

**التمويل**: تمويل يصل إلى 100 مليون دولار

**نظرة عامة على المشروع:**

يعد الشتات الفلسطيني مصدرا محتملا هائلا للمواهب في الاقتصاد الفلسطيني. يتطلب السلام من اجل الرخاء زيادة كبيرة في قدرة رأس المال البشري، وسيدعم هذا المشروع الجهود المبذولة لجمع الفلسطينيين الموهوبين وغيرهم من الخبراء من جميع أنحاء العالم وتمكينهم لتنفيذه.

**الخدمة المدنية**

يتطلب الحكم الرشيد الفلسطيني الالتزام بعملائه: الشعب الفلسطيني. يجب تطوير مهام الحكومة الأساسية وأهدافها العليا وأهدافها الاستراتيجية ومواءمتها لزيادة ازدهار المواطنين. لتحسين جودة عمل الموظفين الحكوميين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيدعم هذا المشروع تطوير برامج تعليمية جديدة وتدريب في القيادة لموظفي الخدمة المدنية، من خلال منهج صارم يركز على الاستجابة لاحتياجات الناس وتوفير الخدمات المتميزة للعملاء. ستوفر هذه البرامج للجيل القادم من المسؤولين الفلسطينيين مهارات في القيادة والعمل الجماعي والمفاوضات والإدارة المالية وصنع السياسات والاتصالات مع تشجيع ثقافة الخدمة والمساءلة. سيتم تحديد مقاييس الأداء وسيتم مكافأة التقدم الوظيفي بناءً على نتائج قابلة للقياس. سيتعلم القادة تحديد أهم أهداف الحكومة - ومقاييس تلك الأهداف - وتحديد أولوياتها وعرضها لتحقيق أفضل النتائج التي من شأنها تحسين الحياة في الضفة الغربية وغزة وتنمية الاقتصاد. سيتم قياس التقدم المحرز بالمقارنة مع خطوط الأساس وتتبعها ونشرها على الإنترنت للمواطن ليسائل حكومته عن النجاح. تعد مقاييس النمو في الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الوظائف أمثلة على المقاييس التي يمكن تقييمها ونشرها بسهولة.

**تقديم الخدمات**

سيتطلب الاقتصاد الفلسطيني الذي أعيد تنشيطه وجود خدمات ومؤسسات حديثة للقطاع العام الفلسطيني. سيساعد هذا المشروع السلطات الفلسطينية ذات العلاقة في تنفيذ استراتيجية شاملة لضمان تقديم الخدمات بكفاءة إلى موظفيها. ستعمل هذه الخدمات على توسيع الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، بما في ذلك خدمات الدفع وإدارة المرافق والتسجيل المدرسي وتطبيقات جواز السفر. هذه الأنظمة نفسها ستسمح للفلسطينيين بتتبع حالة طلباتهم ومؤشرات الأداء الأخرى. لزيادة تعزيز تقديم الخدمات، سيعمل هذا المشروع مع الحكومة على تحديد الفرص المتاحة للشراكات بين القطاعين العام والخاص وخصخصة الخدمات التي يتمتع فيها القطاع الخاص بسجل أداء أقوى وأكثر ثباتا.

**خاتمة**

يقدم السلام من أجل الرخاء رؤية لمجتمع فلسطيني مزدهر يدعمه قطاع خاص قوي وشعب يتمتع بالسلطة وحكومة فعالة. إنه يوضح ما هو ممكن مع السلام بالإضافة إلى الاستثمار، وكيف يمكن تحقيق النجاح من خلال برامج محددة تدعمها مجموعة من المشاريع القابلة للتحقيق.

السلام من أجل الازدهار هو خطة واقعية يمكن تحقيقها ويمكن للفلسطينيين تنفيذها بدعم من المجتمع الدولي، لبناء مستقبل أفضل للفلسطينيين وأطفالهم. من خلال هذه الرؤية، يمكن للضفة الغربية وقطاع غزة توفير مستقبل من الكرامة والفرصة للشعب الفلسطيني.

**الملحق 3**

**الحوافز الاقتصادية / الرزمة الاقتصادية**

**نظرة عامة موجزة**

**رؤية للفلسطينيين وللمنطقة**

**الرؤية:**

تحويل وتحسين حياة الفلسطينيين وشعوب المنطقة عن طريق إطلاق العنان للنمو الاقتصادي، وإطلاق العنان للإمكانات البشرية، وتعزيز الحكم الفلسطيني يلي اتفاق سلام.

**رؤية للفلسطينيين ومنطقة الشرق الأوسط**

* اقتصاد مزدهر ومتكامل
* شعب متمكن ومزدهر
* حكومة خاضعة للمساءلة ورشيقة

**تستند هذه الرؤية الى ثلاثة أعمدة**

1. إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية
2. تمكين الشعب الفلسطيني
3. تعزيز الحكم الفلسطيني

**الملخص التنفيذي:**

السلام من اجل الرخاء هي رؤية لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر وحيوي. يتكون من ثلاث مبادرات تدعم الركائز المتميزة للمجتمع الفلسطيني: الاقتصاد والشعب والحكومة. مع إمكانية تسهيل وصول أكثر من 50 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة على مدى عشر سنوات، تمثل رؤية السلام من اجل الرخاء أكثر الجهود الدولية طموحًا وشمولية للفلسطينيين حتى الآن. هذه المشاريع مستمدة من مقترحات القطاع الخاص، وثائق التخطيط الحكومية، التحليل المستقل، وعمل الدراسات السابقة من منظمات مثل مجموعة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مكتب اللجنة الرباعية، وغيرها.

تقدم هذه الوثيقة مزيدًا من المعلومات حول مجموعة المشروعات، بما في ذلك الأوصاف الموجزة، والجداول الزمنية، وتقديرات تمويل المشروع، وتوزيع التمويل المتوقع حسب القطاع. سيقوم صندوق السلام من اجل الرخاء الرئيسي ("الصندوق") بإدارة الدعم المالي ودعم المشاريع لهذه الاستثمارات. سيخدم الصندوق عدة وظائف أساسية: أولاً، سيكون بمثابة قناة للشركات الخاصة للوصول إلى رأس المال. ثانياً، سيدير ويوقع عند صرف الأموال عن طريق الفئة المرتبطة بتحقيق المعالم التنموية، والتي سيتم الاتفاق عليها بشكل منفصل من قبل الطرفين كشرط سابق لاستمرار الخطة الاقتصادية. ثالثًا، سيكون مسؤول عن شفافية ومساءلة الأموال المصروفة، نيابة عن المانحين والمستثمرين والشعب الفلسطيني.

بهدف استخدام آلية تنفيذ مماثلة لآلية مارشال - مع التركيز بشكل أساسي على خلق قطاع أعمال مزدهر وإنهاء الاعتماد على مساعدات المانحين - لن يكون الصندوق هو الوكيل المنفذ للمشروعات المتوخاة. بدلاً من ذلك، ستنفذ الشركات المستقلة المشاريع في الغالب. ستقدم الأطراف المنفذة المحتملة مقترحات مشاريع تنافسية، مستمدة في كثير من الحالات من خطط القطاع التجاري أو العام القائمة. سيوفر الصندوق أيضًا إمكانية الوصول إلى رأس المال للمشاريع التي لم يتم تحديدها على وجه التحديد في هذه الوثيقة، لا سيما لدعم ريادي الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة.

تم تصميم هذه البرامج لاستخدام مبادئ السوق والجهات الفاعلة لدعم خطة مدتها 10 سنوات لجميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، وتوفر الأساس للازدهار الذي يدعمه قطاع خاص قوي وشعب يتمتع بالقدرة والحكومة الفعالة. السلام من أجل الرخاء هو خطة واقعية يمكن تحقيقها ويمكن للفلسطينيين تنفيذها، بدعم من المجتمع الدولي، لبناء مستقبل أفضل للفلسطينيين وأطفالهم. هذه الرؤية يمكن أن تضمن مستقبل الكرامة والفرصة للشعب الفلسطيني

**الغايات رفيعة المستوى**

ضمن عشر سنوات

1. أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني
2. خلق أكثر من مليون وظيفة فلسطينية
3. خفض معدل البطالة الفلسطيني إلى خانة واحدة تقريبًا
4. خفض معدل الفقر الفلسطيني بنسبة 50٪

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**ترجمة: د. نايف جراد**